جـــامعة الأزهـــر
كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها
بطنـــــــطا

الجملة الحالية في القرآن الكريم

وأثرها في الوقف والابتداء

إعـــــــــــداد

د. بلال أمين أبو زيد
مدرس القراءات وعلومها بكلية القرآن الكريم بطنطا
جامعة الأزهر – مصر

١٤٤٦هـ = ٢٠٢٤م

الجملة الحالية في القرآن الكريم وأثرها في الوقف والابتداء

بلال أمين أبو زيد الجنبيهي

قسم القراءات وعلومها، كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها، طنطا، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الالكتروني: blalameen_٨٠@azhar.edu.eg

ملخص البحث

انطلقت هذه الدراسة من الإيمان بأنّ علم الوقف والابتداء من أكثر العلوم ارتباطًا بالتفسير والنحو والتصريف واللغة؛ لذلك تناولت في هذا البحث أثر الجملة الحالية في الوقف والابتداء، وإسهامها في تحديد مواضع الوقف والابتداء وفي إثراء المعنى.

ومن أهم أهداف البحث: السعي في إبراز أثر التفسير والإعراب في تلك المواضع المختلف فيها، ودوره في ترجيح رأي على غيره، أو في تحديد موضع الوقف، أو مساهمته في تقرير المعنى. وبيان أثر إعراب القرآن في الوقف والابتداء. وإبراز وجه من وجوه الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم.

وقد اتبعت في تحقيق هذه الأهداف المنهج الوصفي التحليلي؛ فجاء البحث في: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس. اشتملت المقدمة على: أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وفروضه، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءات البحث، وحدوده، وخطة البحث. وخصّصت المبحث الأول: للتعريفُ بالوقفِ والابتداءِ، والجملة الحالية. بينما جعلت المبحث الثاني: للدراسة التطبيقية لأثر الجملة الحالية في الوقف والابتداء.

ومن أهم نتائج هذا البحث: أنّه لم يعتن كثير من المتقدمين بالابتداء كما اعتنوا بالوقف، فالوقف كان شغلهم الشاغل، مع أنّ له علاقة وثيقة بالجملة الحالية. وأنّ تحديد نوع الوقف وحُكمه يتأثر بالجملة الحالية سواء كانت الجملةَ الحالية اسميّة، ورابطها بصاحبِ الحال واو الحال، أو الضّمير، أو واو الحال والضّمير معًا. أو كانت الجملةَ الحاليّة فعليّة تُصدّر بفعلٍ ماضٍ أو بفعلٍ مُضارع مثبتين أو منفيين، سواء كان رابطها واو الحال أو الضّميرأو الواو والضّمير معاً. أو كانت الجملة الحالية شبه جملة: جارًا ومجرورًا أو ظرفًا، وتتعلّق حينها بمحذوف. ومن أبرز التوصيات: ضرورة الاعتناء بالابتداء كاعتناء العلماء بالوقف، وتوجيه الباحثين لإفراده بدراسات مستقلة.

الكلمات المفتاحية: الجملة- الحالية- وأثرها- في- الوقف- والابتداء.

The current sentence in the Holy Qur'an and its effect on stopping and starting

Bilal Amin Abu Zaid Al-Junbaihi
Department of Readings and Sciences, Holy Qur'an College of Readings an d Sciences, Tanta, Al-Azhar University, Egypt.
Email: blalameen_٨٠ @azhar.edu.eg

Abstract:
This study was based on the belief that the science of pauses and beginnings is one of the sciences most closely related to interpretation, grammar, morphology, and language; therefore, in this research, I addressed the effect of the current sentence on pauses and beginnings, and its contribution to determining the positions of pauses and beginnings and enriching the meaning.
One of the most important objectives of the research is to seek to highlight the effect of interpretation and parsing in those disputed positions, and its role in favoring one opinion over another, or in determining the position of pauses, or its contribution to determining the meaning. And to clarify the effect of parsing the Qur'an on pauses and beginnings. And to highlight one aspect of the linguistic miracle of the Holy Qur'an.
In achieving these objectives, I followed the descriptive and analytical approach; so the research came in: an introduction, two chapters, a conclusion, and indexes. The introduction included: the reasons for choosing the topic, its importance, its assumptions, its objectives, previous studies, the research methodology, the research procedures, its limits, and the research plan. The first section was devoted to defining the pause and beginning, and the current sentence. While the second section was devoted to the applied study of the effect of the current sentence on the pause and beginning. .
One of the most important results of this research is that many of the predecessors did not pay attention to the beginning as they paid attention to the pause, as the pause was their main concern, although it has a close relationship with the current sentence. And that determining the type of pause and its ruling is affected by the current sentence, whether the current sentence is nominal, and its link to the owner of the state is the waw of the state, or the pronoun, or the waw of the state and the pronoun together. Or the current sentence is verbal and begins with a past verb or a present verb, affirmative or negative, whether its link is the waw of the state or the pronoun, or the waw and the pronoun together. Or the current sentence is a quasi-sentence: a preposition and a noun or an adverb, and is then related to something omitted. Among the most prominent recommendations: the necessity of paying attention to the beginning as scholars pay attention to the pause, and directing researchers to devote independent studies to it.
Keywords: The current sentence and its effect on stopping and starting

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي نزَّل ﴿ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، الحمد لله الذي اصطفانا فأورَثَنا كِتابَهُ، وتَعَبَّدَنا بتلاوتِهِ، وأكرمنا بِفَهمِهِ، وشرّفنا بتلاوته.

والصَلاة والسلام على أفصح من نطق بلسان قومه، سيد الأولين والآخرين وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدﷺ وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،

فإنّ اللهﷻ فضّل القرآن الكريم على سائر الكتب؛ إذ جعله مُصدّقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ ﴿المائدة:٤٨﴾. ومن وجوه تفضيله ومزاياه ما اختُصّ به من إنزاله باللغة العربية.

وإن من أجلِّ العلوم قدرًا، وأعلاها منزلة، وأسماها مكانة، وأعظمها شرفًا علم الوقف والابتداء؛ لأنه يتعلق بأفضل كتاب أنزل، وإنَّ الإقبال عليه ومدارسته لمن أفضل ما اشتغل به المشتغلون، وتناوله الدارسون، وتسابق إليه المتسابقون؛ لذلك حَظِيَ هذا العلم باهتمام العلماء قديمًا وحديثًا، ولا أدل على ذلك من كثرة المصنفات التي صُنفتْ فيه.

ويعد علم الوقف والابتداء من أكثر العلوم ارتباطًا بالتفسير والنحو والتصريف واللغة؛ لذلك استخرت اللهﷻ في موضوع هذا البحث الذي أتناول فيه أثر الجملة الحالية في الوقف والابتداء، وإسهامها في تحديد مواضع الوقف والابتداء وفي تقرير المعنى، وكذلك إسهامها في إثراء المعنى، وذلك من قبيل علاقة علم الوقف والابتداء بهذا الباب، وبيان أنّ باب الوقف والابتداء يدخل ضمن الدراسات القرآنية بدليل تناول أكثر علماء العلوم الشرعية للوقف في مصنّفاتهم، سواء كانت هذه المصنّفات في علم النحو، أو علم التفسير، أو غير ذلك من العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم، كعلم القراءات ونحو ذلك.

وقد قمت بحصر أكثر من ثلاثمائة موضعًا[1] أثّرت الجملة الحالية في موضع ونوع الوقف والابتداء فيه، لا سيما تلك الآيات التي اختلف فيها أهل العلم في موضع الوقف والابتداء، سعياً في إبراز أثر التفسير والإعراب في تلك المواضع المختلف فيها، ودوره في ترجيح رأي على غيره، أو في تحديد موضع الوقف، أو مساهمته في إثراء المعنى.

واقترحت له عنوانًا هو: «الجملة الحالية في القرآن الكريم وأثرها في الوقف والابتداء».

---

(١) سأتناول نماذج من كلّ نوعٍ، وأشير إلى نظائره؛ عسى الله أن يُقيض باحثًا من باحثي الماجستير أو الدكتوراه لاستقصاء تلك المواضع بالدراسة التفصيلية.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته :

كان اختياري هذا الموضوع لعدة أسباب، من أهمها:

أولاً: مكانته العلمية في الكشف عن أثر الجملة الحالية في القرآن الكريم في الوقف والابتداء. ثانياً: عدم وجود مؤلَّف مستقل بالمكتبة الإسلامية يكشف عن أثر الجملة الحالية في القرآن الكريم في الوقف والابتداء. ثالثاً: ميولي ورغبتي في العناية والاهتمام بأثر إعراب القرآن في الوقف والابتداء وبيان فوائده وآثاره العلمية. رابعاً: الفوائد العلمية التي أتحصل عليها من خلال البحث والتنقيب في كتب التراث.

وتعود أهمية هذا الموضوع إلى:

أولاً: أنّه من أقوي الأدلة العلمية على أثر الإعراب في الوقف والابتداء. ثانياً: المنزلة السامية التي تبوأها هذا الموضوع؛ نظراً لتعلقه بكتاب اللهﷻ وباللغة التي نزل بها القرآن الكريم. ثالثاً: أنَّ الاهتمام بعلم الوقف والابتداء من الثوابت في مجال التفسير والعلوم الشرعية. رابعاً: العلاقة الوثيقة بين الموضوع والكشف عن أثر الجملة الحالية في القرآن الكريم في الوقف والابتداء تنظيراً وتطبيقاً.

فروض البحث:

تنطلق دراستنا من الإجابة على عدة أسئلة رئيسة: أولها: هل تعدد الإعراب يسمح بالوقف ويحدد نوعه؟ ثانيها: وهل هناك علاقة بين تعدد الإعراب وأنواع الوقوف؟ ثالثها: وهل للجملة الحالية أثرٌ في الوقف والابتداء؟

أهداف البحث:

يهدف هذا الموضوع إلى الكشف عن أثر الجملة الحالية في القرآن الكريم في الوقف والابتداء، مستثمرة جهود علماء الوقف والابتداء في تحديد مواطن الوقف والابتداء ونوعه بناء على إعراب الجُمل خاصة الجملة الحالية؛ للوقوف على علاقة إعراب القرآن بالوقف والابتداء.وبالتالي فهو يهدف إلي:

أولا: بيان أثر إعراب القرآن في الوقف والابتداء. ثانياً: الكشف عن أثر الجملة الحالية في القرآن الكريم في الوقف والابتداء تنظيراً وتطبيقاً. ثالثاً: إبراز وجه من وجوه الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم، من خلال الكشف عن أثر الجملة الحالية في القرآن الكريم في الوقف والابتداء. رابعاً: الإسهام في خدمة القرآن الكريم، من خلال إضافة نوع جديد من المؤلفات، يختصّ ببيان أثر الجملة الحالية في القرآن الكريم في الوقف والابتداء، لم يقم أحدٌ –فيما أعلم–بتناوله من قَبل. واللهﷻ أعلم.

الدراسات السابقة:

لم أقف -في حدود بحثي واطلاعي-على بحثٍ أو رسالةٍ أو كتابٍ تحت عنوان: «الجملة الحالية في القرآن الكريم وأثرها في الوقف والابتداء». ولم أجد ما يشبه هذا الموضوع. إلّا أنّ هناك دراسات اعتنت ببيان العلاقة بين النحو والوقف والابتداء، وهذه الدراسات -مع قيمتها وقدرها- إلّا أنها لم تتفق مع هذه الدِّراسة في المادَّة والشريحة، كما أنّها مختلفة عنها في المنهج وفي تحقيق الهدف الذي تتغياه. فضلاً على أنّ معظم هذه الدراسات اكْتَفَتْ بدراسة نماذج محدودة. وهي كما يلي:

(١) الوقف في القرآن الكريم وعلاقته باللفظ والإعراب سورة الكهف أنموذجًا، مذكرة مكملة لنيل متطلبات درجة الماجستير في اللغة والأدب العربي، للباحثة: راضية بوزعوط، والباحثة: فهيمة فدغوش، قسم اللغة، كلية الآداب، جامعة محمد الصديق جيجل، الجزائر. ٢٠٢٠م.

(٢) بحث بعنوان: أثر الإعراب في الوقف والابتداء، المصدر: مجلة كلية الدعوة الإسلامية، الناشر: كلية الدعوة الإسلامية، المؤلف: جاسم محمد سهيل، المجلد٠ العدد: ع ٢١، الدولة: ليبيا، التاريخ الميلادي: ٢٠٠٤م، الصفحات: ٤٧٤ -٤٩٤.

(٣) بحث بعنوان: أثر الجملة الاعتراضية في الوقف والابتداء عند ابن عاشور: سورة الأنعام أنموذجا، المؤلف: ولاء بنت عبد الرحمن بن محمد البرادعي، المصدر: مجلة آداب الفراهيدي، العدد المجلد ١٢، العدد ٤٢، ج. ١ (٣٠ يونيو٠حزيران ٢٠٢٠)، ص :١-٤٠، ٤٠ص. الناشر: جامعة تكريت كلية الآداب، تاريخ النشر: ٢٠٢٠م. دولة النشر: العراق.

(٤) بحث بعنوان: الوقف وتعدد الإعراب، المؤلف: شيرين عبد الباسط توفيق محمد، كلية الآداب ٠ جامعة المنيا، المجلد ٣، العدد ٣، يوليو ٢٠٢٢م، الصفحة ١٦٥-١٨٢.

ومن خلال عرض هذه الدراسات؛ يمكن بيان الفروق بينها وبين هذه الدراسة:

أولاً: الدراسات السابقة استهدفت دراسة العلاقة بين النحو والوقف والابتداء بوجه عام. وهذه الدراسة تستهدف الكشف عن أثر الجملة الحالية في القرآن الكريم في الوقف والابتداء. ثانياً: الدراسات السابقة لم تتعرض لأثر الجملة الحالية في القرآن الكريم في الوقف والابتداء.

منهج البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث اتَّباع منهج مناسب تتوافق أُسسه وخصائصه مع طبيعة الموضوع؛ لذلك لجأ الباحث إلى آليتي الوصف والتحليل: فالوصف: يبرزُ في الجانب النظري عند جمع المعلومات، والتحليل: يتجلّى في الجانب التطبيقي؛ فجاءت السمة المنهجية الغالبة هي: (المنهج

الوصفي التحليلي)[١] الذي يقوم -أيضاً- بتتبع المواضع محلّ الدراسة، مع ما يلزمُ ذَلك من حصْرٍ ووصْفٍ وتصنيفٍ ونَقْدٍ وتحليلٍ وتعليلٍ. كما اعتمدتُ على المنهج الاستقرائي؛ فقمت بحصر مواضع الدراسة، وتصنيفها، وتقسيم البحث إلى فصلين وفقاً لذلك التصنيف كما هو مبينٌ بالخطة.

إجراءات البحث:

وسوف أراعي الخطوات الإجرائيَّة التالية في تنفيذ المنهجيْن المذكوريْن عند معالجة المواضع محلّ البحث والدراسة:

أولاً: ذكر الآيات القرآنية محلّ الدّراسة، تحت عنوانٍ جامعٍ لمقصدها غالباً. ثانياً: تقديم للموضع محلّ الدّراسة بمقدّمة تحدّد المقصود بالدّراسة في هذا الموضع. ثالثًا: عرض وتحليل كلام العلماء في الموضع محل الدراسة؛ بالرجوع إلى المصادر والمراجع اللازمة لذلك. رابعًا: بيان أثر الجملة الحالية في الوقف والابتداء. خامساً: الموازنة والترجيح بين كلام العلماء في المسألة محلّ الدراسة.

إضافة إلى الخطوات العملية، والإجراءات التطبيقية المتبعة في كتابة البحوث العلمية، ومن أهمها ما يلي:

(١) كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وتمييزها عن غيرها بوضعها بين قوسين مُزهِرَيْن، وعزوها إلى سُوَرِهَا، مع ذكر رقم الآية عَقِيب ذكرها مباشرة حتى لا تَكْثُرَ الهوامش، مع الحرص على كتابتها بما يوافق القراءة محلِّ الوصف والدراسة. **(٢)** تخريج الأحاديثَ النَّبويَّة الواردة في البحث من مظانِّها من كتب السُّنَّة، وذلك بِذكر الكتاب والباب، ثمّ الجُزء والصفحة، ثمَّ رَقَم الحديث، مع الحُكم عليه، إلَّا إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما؛ فأكتفي بِعَزْوِهِ إلى مصدره دون حُكم. **(٣)** الاكتفاء في الترجمة للأعلام بوضع تاريخ الوفاة بجوار اسم كل عَلَم؛ حتى لا أثقل كاهل هوامش البحث بما يُمكن الاستغناء عنه. **(٤)** تعريف المصطلحات العلمية الواردة في البحث غالباً، مع بيان معاني الألفاظ الغريبة، وضبطها بالشكل؛ ليسهل معرفة معناها. **(٥)** ذكر بيانات المصادر والمراجع وافيةً؛ بذكر اسم المصنف كاملاً، ومُحَقِّق الكتاب (إن وُجِد)، ودار الطباعة أو النشر ومكانها، مع ذكر رقم الطبعة، وسنة الطباعة أو النشر (إن وُجِد)، وذلك في فهرس مُخَصَّص للمصادر والمراجع ضمن الفهارس والكشَّافات، ولم أذكر بيانات المصادر في الحاشية؛ لعدم إثقالها، واكتفاءً بالفهرس المُعَدِّ

---

(١) المنهج الوصفي: وصفت الشّيء إذا ذكرته بمعان فيه. راجع: مقاييس اللغة، مادة: (و ص ف)، (٦/ ١١٥). ويُعنَى به هنا: منهج يُتَوصّل به إلى وصف الظّاهرة وصفًا علميًّا دقيقًا يتناول جميع عناصرها الصّوتية والصّرفية والنّحوية والدّلالية أو يكتفي بوصف عنصر منها. راجع: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، لرمضان عبد التواب، (ص:١٨١). المنهج التّحليلي: حللت الشّيء أبحته وأوسعته لأمر فيه؛ فهي تدلّ على فتح الشّيء راجع: مقاييس اللغة، مادة: (ح لّ)، (٢/ ٢٠). والمنهج التّحليلي لا يقف عند مجرد الوصف، وجمع المعلومات، بل يتعدّى ذلك إلى الدّراسة والنّظر والاستنباط والتّعليل وبيان العلاقات بأسلوب علميٍّ واضح للوصول إلى الحقائق والنّتائج. راجع: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، لرمضان عبد التواب، (ص:١٨٨).

لذلك. (٦) بيان تفاصيل النقل والإفادة من الكتب والمصادر، فإن كان النقل بالنص مِن غير تصرّف؛ أضعُ ذلك بين علامتي تنصيص هكذا: «...»، ثم أذكر في الحاشية اسم الكتاب الذي أنقل منه مجرداً من كلمة: ينظر، فإذا تصرَّفت في النصِّ المنقول أُبَيِّن في الحاشية مقدار التصرف قائلا: يُنظر، وأمَّا إذا كان الكلام مستفاداً من كتابٍ آخر، وليس نصاً منقولاً أُبَيِّن ذلك في الحاشية بقولي: أفدت ذلك من كذا، ثم قلت: ينظر كذا. (٧) تذييل البحث بخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات، وبجملةٍ من الفهارس والكشَّافات التي تخدم الناظر فيه، وتُيَسِّرُ عليه الوصول إلى مطلوبه بسهولة ويسر.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

أولاً: المقدمة:

وتشتمل على: أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وفروضه، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءات البحث، وحدوده، وخطة البحث.

المبحث الأول: التعريفُ بالوقفِ والابتداءِ، والجملة الحالية.

المطلب الأول: التعريفُ بالوقفِ والابتداءِ:

أولًا: مفهومُ الوقف والابتداء.

ثانيًا: نشأة علم الوقف والابتداء

ثالثًا: علاقة الوقف والابتداء بالعلوم الأخرى.

رابعًا: أقسام الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: تعريف الجملة الحالية:

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر الجملة الحالية في الوقف والابتداء. .

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وفيها: فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

المبحث الأول: التعريفُ بالوقفِ والابتداءِ، والجملة الحالية.

المطلب الأول: التعريفُ بالوقفِ والابتداءِ:

أولًا: مفهومُ الوقف والابتداء.

أ-الوقفُ في اللغة:

قال ابن فارس [١] «الواوُ والقافُ والفاءُ: أصلٌ واحدٌ يدل على تَمَكُّثٍ في شيء ثم يُقاس عليه»[٢].

والوقفُ في اللغة: يُطلق على عدة معانٍ:

منها: الحبسُ، يقال: «وقَفتُ الدارَ وقفًا: حبستها في سبيل الله» [٣].

ومنها: المنعُ، يقال: «وقفتُ الرجلَ عن الشيء وقفًا: منعته عنه» [٤].

ومنها: السكوتُ: «وحكى أبو عمرو [٥] كلمتهم ثم أوقفت أي سكت» [٦].

ومنها: الدوامُ في القيام، يقال: «ووقف بالمكان وقفًا ووقوفًا إذا دام قائمًا» [٧].

ومنها: ما يأتي مجازًا بمعنى الإعلامِ، فيقال: «وقَّفَ فلانًا على ذنبِه وسوءِ صنيعِه: إذا أطلَعه عليه، وأعلَمه به». «ووَقَّفْتُ القارئَ توقيفًا: علّمته مواضعَ الوقوف» [٨]. «والموقِفُ: موضعُ الوقوف» [١].

---

(١) هو: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي، (ت: ٣٩٥هـ). ينظر: معجم الأدباء، لياقوت الحموي (١/ ٤١٠)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٦/ ١٣٥)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر –بيروت، ط١.

(٢) مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (و ق ف) (٦/ ١٣٥) ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.

(٣) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة (وق ف) (٩/ ٣٥٩) ، ط٣ - ١٤١٤ هـ، دار صادر – بيروت، والمصباح المنير، للفيومي، مادة (وق ف) (٢/ ٦٦٩) ، المكتبة العلمية – بيروت، والتعريفات، للجرجاني، باب الواو (ص: ٢٥٣) ، ط١، ١٤٠٣ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان.

(٤) المصباح المنير، للفيومي ، مادة (وق ف) (٢/ ٦٦٩).

(٥) هو: أبو عمرو بن العلاء المازني المقرئ النحوي البصري ، اسمه زبان على الأصح، مقرئ أهل البصرة، أخذ عن جماعة من التابعين. وهو في النّحو في الطبقة الرابعة بعد عليّ بن أبى طالب كرم الله وجهه.(ت: ١٥٤هـ). ينظر: إنباه الرواة، للقفطي (٤/ ١٣١)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ، معرفة القراء الكبار، للذهبي (ص:٥٨)، دار الكتب العلمية، ط١ ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م، وغاية النهاية، لابن الجزري (١: ٢٨٨)، مكتبة ابن تيمية، ط١: ١٣٥١هـ.

(٦) لسان العرب، لابن منظور، مادة (و ق ف) (٩/ ٣٦٠).

(٧) تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي ، مادة (و ق ف) (٢٤/ ٤٦٨) ، دار الهداية.

(٨) أساس البلاغة، للزمخشري، مادة: (وق ف) (٢/ ٣٥٠) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤١٩ هـ، وتاج العروس، للزبيدي، مادة: (وق ف) (٢٤/ ٤٦٩).

ويدورُ معنَى هذه المادةِ (وق ف) حولَ: انتصابٍ مع ثباتٍ في المكان، كحالِ الواقفِ[٢].

الوقف في الاصطلاح:

الوقفُ عند القراءِ نوعان:

الأول: معرفةُ ما يُوقف عليه وما يُبتدأ به، وهذا النوعُ يتعلق بالمعنى من حيث تمامِه وعدمِه، وهو موضعُ البحثِ إن شاء الله.

الثاني: كيف يُوقف وكيف يُبتدأ، وهذا النوعُ يتعلق بالقراءاتِ، كالوقف على أواخر الكلم، والوقفِ على هاء التأنيث. [٣]

وقد ذكر العلماءُ تعريفاتٍ كثيرةً، لم تَخْلُ بعضُها من ردٍّ أو اعتراضٍ؛ منها:

- ما عَرَّفه ابنُ الحاجبِ [٤] بقوله: «قطع الكلمة عما بعدها» [٥].
- ما حدَّه الجعبريُّ [٦] بقوله: «قطع الصوت على آخر الكلمةِ الوضْعيةِ زمانًا» [٧].
- ما ذكره ابنُ الجزريِّ [١] بقوله: «قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله لا بنية الإعراض، ويأتي في رءوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسما». [٢]

---

(١) المصباح المنير، للفيومي، (٢: ٦٦٩)، وينظر: مجمل اللغة، لابن فارس (ص: ٩٣٤)، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢ – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م، والعباب الزاخر واللباب الفاخر، للصغاني الحنفي، مادة (و ق ف) (٢:٣٤)، تحقيق: د. فير محمد حسن، منشورات المجمع العلمي العراقي _ بغداد، ط١: ١٣٩٨ هـ: ١٩٧٨ م.

(٢) المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، د. محمد حسن جبل (٤:١٨١٩)، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠ م.

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (١/ ٢٢٤)، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط١، ٢٠٠٢.

(٤) هو: عمر بن محمد بن منصور الأميني، أبو حفص، المعروف بابن الحاجب: عالم بالحديث، والبلدان، دمشقي المولد والوفاة (ت: ٦٣٠هـ). الأعلام للزركلي (٥: ٦٢)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢ م.

(٥) لطائف الإشارات، للقسطلاني (٢:٤٩)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية (طبعة: الأوقاف السعودية) -مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤٣٤هـ.

(٦) هو: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ، أبو إسحاق: عالم بالقراءات، له نحو مئة كتاب أكثرها مختصر، (ت: ٧٣٢ هـ) يراجع: معرفة القراء الكبار، للذهبي (ص: ٣٩٧)، والأعلام، للزركلي (١: ٥٥).

(٧) لطائف الإشارات (٢:٤٩)، نقلا عن مخطوطة "كنز المعاني" للجعبري.

- ما عرفه زكريا الأنصاريُّ [٣] بقوله: «الوقف يُطلق على معنيين: أحدهما: القطع الذي يسكت القارئ عنده.

ثانيهما: المواضعُ التي نصَّ عليها القراءُ؛ فكل موضعٍ منها يسمَّى وقفًا وإن لم يقف القارئُ عنده، ومعنى قولنا: هذا وقفٌ: أيْ موضع يُوقف عنده، وليس المراد كل موضع من ذلك يجب الوقف عنده» [٤]

- ما عرفه الأشموني[٥] بقوله: «قطع الصوت آخر الكلمة زمنًا ما، أو هو قطع الكلمة عما بعدها» [٦].

- ما عرفه عليُّ بن صَبرة[٧] بقوله: «ترك الحركة مع قطع النفس زمانًا، وإن شئتَ قلتَ هو: قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة مع تنفس» [٨].

شرح التعريفات:

من خلال ما سبق يتبين للقارئ أن التعريفاتِ السابقة اتفقت جميعها على كلمة القطع، وإن كان في بعضها مآخذ تتلخص فيما يلي:

---

(١) هو: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، الشهير بابن الجزري: شيخ الإقراء في زمانه. من حفاظ الحديث. (ت:٨٣٣ هـ). المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لابن حجر العسقلاني (٣: ٢٢٢)، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي، دار المعرفة –بيروت، ط١، والأعلام، للزركلي (٧: ٤٥).

(٢) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (١/ ٢٤٠).

(٣) هو: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعيّ، أبو يحيى، شيخ الإسلام. قاض مفسر، من حفاظ الحديث، (ت: ٩٢٦ هـ)، ينظر: الضوء اللامع ، لشمس الدين السخاوي (٣: ٢٣٤)، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط١.

(٤) المقصد لتلخيص ما في المرشد، لزكريا الأنصاري (ص:٤) ، دار المصحف،ط٢ ،١٤٠٥ هـ

(٥) هو: أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، المصري، (ت: نحو ١١٠٠هـ). ينظر: معجم المؤلفين، رضا كحالة (٢: ١٢١)، مكتبة المثنى –دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٦) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشموني (١ : ٢٣) ، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث– القاهرة، مصر،٢٠٠٨.

(٧) هو: علي بن أحمد بن صبرة، ولد في كفر بني غريان، مركز قويسنا، من علماء الأزهر، (ت: ١٣٦٧هـ). ينظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، للساعاتي، (٢: ٢٢٩)، تقديم: محمَّد تميم الزّعبي، دار الندوة العالمية للطباعة، ط١، ١٤٢١ هـ.

(٨) العقد الفريد في فن التجويد ، لعلي بن أحمد بن صبرة (ص: ٦٢) ، المكتبة الأزهرية للتراث.

– أما تعريف ابن الحاجب؛ فإنه تعريفٌ جامع غير مانع، فأما كونه جامعا؛ فلأنه أدخل فيه جميع أنواع الوقف، وأما كونه غير مانع؛ فلأنه أدخل مع الوقف كلا من القطع والسكت؛ إذ لم يحدد هل هو بتنفس أم بغير تنفس؟ ولم يذكر استئناف القراءة؛ مما أدخل القطع معه.

– وأما تعريف الجعبري: فقوله «قطع الصوت» جنس[1] في التعريف.

وقوله: «آخر الكلمة» فصل[2] أخرج قطعَه على بعض الكلمة، فإنه لغوي لا صناعي[3].

وقوله: «الوضْعية» قيد؛ ليندرج فيه نحو «كلما» الموصولة؛ فإن أخرها وضعًا اللام. وقوله «زمانا» أخرج به السكت[4].

وهذا التعريف غيرُ مانعٍ أيضا؛ لأنه ذَكَر «الزمانَ» دون أن يحدّد هل هو بنَفَس أم بغير نَفَس؟ ممَّ أدخل السكتَ معه.

– وأما زكريا الأنصاري فقد ذكر للوقف تعريفين؛ يتضح من خلالهما أن الوقف عنده: يراد به مرة السكوت على آخر الكلمة، وهذا يكون بسبب التنفس، ومرة يراد به صلاحية الكلمة للوقف عليها؛ ويكون ذلك بسبب انتهاء العبارة، ويُعتمد في ذلك على إتمام المعنى.

ويلاحظ أن الأنصاري لم يعين زمنًا للوقف ليفصل بين الوقف والسكت، ولم يذكر تنفسا أو عدمه، كما لم يذكر استئناف القراءة بعد القطع؛ مما أدخل الوقف والسكت والقطع في تعريفه؛ مما يجعل تعريفَه غيرَ مانعٍ أيضًا كالتعريفينِ السابقينِ.

– وأما ابنُ الجزري فالوقفُ عنده لا يكون إلا بتنفسٍ؛ ولذلك أَخرجَ بقيد التنفس: السكتَ؛ فإنه قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف من غير تنفس؛ إذ الوقفُ يشترط فيه التنفس مع المهلة، أما السكت لا يكون معه تنفسٌ. وخرج بقوله «بنية استئناف القراءة»: القطع، والمراد به: الانتهاء من القراءة.

– وأما الأشمونيُّ: فإنه متردِّدٌ في تعريفه؛ حيث ذكرَ تعريفينِ: أحدهما وافق فيه ابنَ الحاجبِ، وكلٌّ من التعريفينِ ناقصٌ: فقوله: «قطعُ الصوتِ آخرَ الكلمةِ زمنًا ما» لم يبين: هل هذا الوقف يكون بتنفس أو بدون تنفس؟ إذ الوقف ينبغي أن يكون بتنفس لفترة وجيزة، فهذا التعريف غير مانع؛ لأنه أدخل السكت معه.

---

(١) الجنس: كلي مقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في جواب: ما هو؟ من حيث هو كذلك. ينظر: التعريفات، للجرجاني، (ص:٧٨).

(٢) الفصل: كلِّيٌّ يحمل على الشيء في جواب: أي شيء هو في جوهره؟ كالناطق والحساس في قولنا: الإنسان حيوان ناطق أو حساس. ينظر: التعريفات، للجرجاني، (ص:١٦٧).

(٣) المراد بالصناعي هنا: ما يتصل بالأداء.

(٤) ينظر: لطائف الإشارات، للقسطلاني (٢:٤٩١).

وأما قوله: «أو هو قطع الكلمة عما بعدها» فهذا التعريف يعتبر غير مانع أيضا؛ لأنه أدخل «القطع» مع الوقف؛ إذ القطع يكون بنية عدم استئناف القراءة، أما الوقف فيكون بنية استئناف القراءة.

واستئناف القراءة يكون: بأن يَبتدأ بقراءة الكلمة الموقوف عليها أو بما قبلها ليستقيم المعنى، أو يَبتدأ بالكلمة التي بعدها.

التعريف المختار:

ومما سبق يتبينُ أنَّ تعريفَ ابنِ الجزريِّ: هو الأرجحُ، وهو الأوْلَى بالقبول لكونه جامعًا مانعًا [(١)]؛ فأما كونه جامعا؛ فلأنه شاملٌ لجميع أنواع الوقف، وأما كونه مانعًا؛ فلأنه أخرج كُلًّا من السكت والقطع، كما أَخرجَ الوقفَ على ما اتصل رسمًا والوقفَ على بعض الكلمة.

ب-الابتداء في اللغة:

الباءُ والدالُ والهمزةُ من افتتاح الشيء «يقال: بدأتُ بالأمر وابتدأتُ، من الابتداء» [(٢)]. والابتداءُ ضد الوقف، «والبدءُ فعلُ أولَ الشيءِ» [(٣)].

وفي الاصطلاح:

«هو الشروعُ في الكلام بعد قطعٍ أو وقفٍ» [(٤)].

تعريف الوقف والابتداء بوصفه فنًّا منَ الفنون

وأما الوقف والابتداء بوصفه فنًّا من الفنون، فقد عرفه الإمامُ الزركشيُّ [(٥)] بقوله «هو فنٌّ جليلٌ يُعرف به كيفيةُ أداءِ القراءةِ، وبه تَتبين معاني الآياتِ، ويُؤمن الاحترازُ عن الوقوع في المشكلات» [(١)].

---

(١) التعريف الجامع المانع: أن يكون جامعًا لجملة أفراد المحدود مانعًا من دخول غيره معه. ينظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي، (١/ ٢١٠)، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز -د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث -توزيع المكتبة المكية، ط١: ١٤١٨ هـ، شرح تنقيح الفصول، شهاب الدين القرافي، (ص: ٧)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط: ١، ١٣٩٣هـ.

(٢) مقاييس اللغة، لابن فارس، (١: ٢١٢).

(٣) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة (ب.د.أ) (١: ٢٧).

(٤) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، للصفاقسي (١/ ١٢٨) تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، والوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، د/ عبد الكريم إبراهيم صالح (ص: ١٩)، دار السلام للطباعة والنشر، ط٣: ٢٠١٠م.

(٥) هو: محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدين أبو عبد الله الزركشي، من مؤلفاته: البرهان في علوم القرآن، البحر المحيط في أصول الفقه، (ت: ٧٩٤هـ). ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٣/ ١٦٧)، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب – بيروت، ط ٢، ١٤٠٧ هـ، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر

ثانيًا : نشأة علم الوقف والابتداء

ورد عن سيدنا رسول اللهﷺ أنه كان يقف على رؤوس الآي، وأنه كان يقطع قراءته، وكان يُقْرِئُ أصحابَه على مثل ذلك ويُعلمه لهم، «وكان الصحابةُ يتعلمون ما ينبغي أن يُوقف عنده كما يتعلمون القرآن، وكان هذا إجماعٌ من الصدر الأول» [٢].

فعن أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: «كان رسول اللهﷺ يقطع قراءته...» [٣].

وعن عبدِ الله بن عمرَ رضي الله عنهما قال: «لَقَدْ عِشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرٍ وَإِنَّ أَحَدُنَا لَيُؤْتَى الْإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ وَتَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَتَعَلَّمُ حَلَالَهَا وَحَرَامَهَا وَآمِرَهَا وَزَاجِرَهَا وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ[٤] عِنْدَهُ مِنْهَا كَمَا تَتَعَلَّمُونَ أَنْتُمُ الْيَوْمَ الْقُرْآنَ ثُمَّ لَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ رِجَالًا يُؤْتَى أَحَدُهُمُ الْقُرْآنَ قَبْلَ الْإِيمَانِ فَيَقْرَأُ مَا بَيْنَ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ وَلَا يَدْرِي مَا آمِرُهُ وَلَا زَاجِرُهُ وَلَا مَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهُ وَيَنْثُرُهُ نَثْرَ الدَّقَلِ » [٥]

العسقلاني، (٥: ١٣٣)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية -صيدر اباد/ الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ.

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١: ٣٤٢) ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط١ ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

(٢) القطع والائتناف، للنَّحَّاس (ص: ١٤) ، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.

(٣) سنن الترمذي، للترمذي (٥: ١٨٥) رقم (٢٩٢٧) ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) ، وإبراهيم عطوة عوض (جـ ٤، ٥) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي ، ط٣، ١٣٩٥ هـ -١٩٧٥ م. قال الترمذي: هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل. والمستدرك على الصحيحين، للحاكم، (٢٥٢:٢) رقم (٢٩١٠)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١١ -١٩٩٠. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخْرجاه.

(٤) قد يُقصد بالوقف هنا: الوقف على أحكامه والعمل بما فيه؛ فإن سياق الأثر يتحدث عن العمل، ويدل على ذلك قوله: (وَإِنَّ أَحَدُنَا لَيُؤْتَى الْإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ) ، وقد ذمَّ في نهاية الأثر القارئ الذي ينثره نثر الدقل، فلا يتعظ بما فيه من المواعظ، ولا يتدبر ما فيه من الأخبار، وهذا قد يكون مراد ابن عمر والله أعلم، فإن كان كذلك فإن هذا الأثر لا يكون فيه دلالة علة علم الوقف والابتداء، والله أعلم.

(٥) المستدرك، للحاكم (١/ ٩١) كتاب الإيمان: رقم (١٠١). قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علة ولم يخْرجاه». وأخرجه ابن منده في "الإيمان" (٢ / ٣٦٩ رقم ٢٠٧).

ورُوى عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «الترتيلُ تجويدُ الحروف ومعرفةُ الوقوف».[١].

ومما يدل على اهتمام الصحابةِ والتابعينَ بهذا العلم ومراعاتِهم له عند قراءاتِهم للقرآن: أنّ بعضَ كتبِ التفسير نقلت لنا بعضَ أقوالِهم في هذا العلمِ، إما نصًّا وإما إشارةً، ومِن ذلك:

واستمر السلف الصالح من الصحابة والتابعين يتناقلون مسائل هذا العلم مشافهة حتى جاء عصر التدوين، فبدأ العلماء بالتأليف فيه.

قال ابن الجزري(ت:٨٣٣هـ): «وصح، بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع [٢]، ونافع بن أبي نعيم [٣]، وغيرهما من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب.

ونخلص من هذا إلى أن هذا العلم نشأ منذ عهد النبيﷺ، واستمر السلف الصالح من الصحابة والتابعين يتناقلونه مشافهة حتى جاء عصر التأليف والتدوين.

ثالثًا: علاقة الوقف والابتداء بالعلوم الأخرى(٤).

إن علم الوقف والابتداء له صلة وثيقة بالعلوم الإسلامية والعربية؛ فهو باب عظيم القدر جليل الخطر؛ ولا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل. وفيما يلي بيان بعلاقته بأهم العلوم، مع الاكتفاء بمثال واحد لكل علم.

أ-صلة الوقف بعلم التفسير:

إن لعلم الوقف والابتداء علاقة أكيدة بعلم التفسير، إذ هو أثر من آثار التفسير. ذلك أن من اختار وقفا، فإنه اعتمد المعنى أولا، ثم وقف، فالواقف يفسر، ثم يقف، فهو بوقفه على موضع الوقف يبين وجه المعنى الذي يراه.

---

(١) النشر، لابن الجزري (١: ٢٢٥) ، الإتقان، للسيوطي (١:٢٨٢) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١: ١٣٩٤هـ، منار الهدى ، للأشموني (ص: ١٣).

(٢) هو: أبو جعفر القارئ واسمه يزيد بن القعقاع مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة. روى عن أبي هريرة، وابن عمر، وغيرهما، وكان إمام أهل المدينة في القراءة، وكان ثقة قليل الحديث، (ت:١٣٠هـ) وقيل (١٣٢هـ) وقيل(١٣٣هـ). ينظر: الطبقات الكبرى (ص: ١٥١)، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم -المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ. وفيات الأعيان، لابن خلكان (٦/ ٢٧٦).

(٣) هو: نافع بن أبي نعيم. أحد القراء السبعة الأعلام، أبو رويم، قرأ على: ابن هرمز الأعرج، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع، وغيرهم، وشيبة بن نصاح، وأشهر رواته: قالون، وورش، (ت:١٦٩هـ). ينظر: تاريخ الإسلام (٤/ ٥٢٩)، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

(٤) استفدت أكثره مما ذكره الدكتور/ عبد الكريم إبراهيم صالح في كتابه: (الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى). ينظر(٤٨-٥٥).

وهذا يعني أن بين المعنى والوقف تلازما، وهو أن من قصد الوقف على موضع، فإنه قد فسّر، وأن من فسّر فإنه دل بتفسيره على الموضع الصالح للوقف [1].

ب-صلته بعلم النحو

تحتاج معرفة الوقف إلى علم النحو؛ إذ من خلال قواعده ووجوه إعرابه يتحدد موضع الوقف ونوعه في الآية.

ج-صلته بعلم القراءات

قد يختلف الوقف أو يتحدد نوعه تبعا لاختلاف القراءات؛ ومن هنا كانت العلاقة الوطيدة بين علم الوقف وعلم القراءات.

د-صلته بعلم المعاني

ومن مظاهر الإعجاز في القرآن مراعاة الفصل والوصل في وقوفه؛ إذ نراهم يقفون عند تمام المعنى؛ لأنهم يرون أن المعنى يرتبط بالمبنى ارتباطا وثيقا، وأن المعنى يتغير لمواطن الوقف.

هـ-صلته بعلم الفقه

هناك علاقة وثيقة بين الوقف وعلم الفقه، فإن صاحب علم التمام يحتاج إلى المعرفة بأشياء من اختلاف الفقهاء في أحكام القرآن [2].

رابعًا: أقسام الوقف والابتداء

ينقسم الوقف إلى أربعة أقسام عامة [3]:

١-اختياري. ٢-اضطراري.

٣-اختباري. ٤-انتظاري.

أولا: الاختياري وأقسامه:

أ-تعريفه:

الوقف الاختياري«بالياء المثناة التحتية»: «هو أن يقصد لذاته من غير عروض سبب في جهاته. وقد يبتدأ بما بعد الكلمة الموقوف عليها، وقد لا يبتدأ بأن توصل بما بعدها» [1]. وهذا الوقف هو مقصود هذه الدراسة ومادتها.

---

(١) أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، لمساعد الطيار (ص: ١٣٣)، دار ابن الجوزي، ط٣: ١٤٣٤.

(٢) ينظر: القطع والائتناف، للنحاس، (ص: ١٨).

(٣) أربعة أقسام عند: محمد مكي الجريسي (ت: ١٣٢٢هـ)، والملا علي القاريّ (١٠١٤ هـ)، محمد صادق القمحاوي، وثلاثة عند: خالد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، وعبد الفتاح المرصفي (ت: ١٤٠٩هـ)، واثنان عند ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، والزركشي (٧٩٤هـ). ينظر: نهاية القول المفيد، ضبطه: عبد الله محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، والمنح الفكرية (ص:٢٦٣)، تحقيق أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، والبرهان في تجويد القرآن (ص: ٢٩)، والحواشي الأزهرية (ص:٩٤)، وهداية القاري (١/ ٣٦٨)، والبرهان، للزركشي (١: ٣٥٩)، والنشر، لابن الجزري (١/ ٢٢٥).

ب- أقسامه:

اختلف العلماء في أقسام الوقف فهي غير منضبطة ولا منحصرة؛ لاختلاف القراء والمفسرين والمعربين، حيث أن الوقف يكون تاما على قراءة أو تفسير أو إعراب أو معنى، وغير تام على وجه آخر؛ إذ الوقف تابع للمعنى، ولا مشاحة في الاصطلاح، بل يسوغ لكل أحد أن يصطلح على ما شاء. (٢) فمن هؤلاء العلماء:

١-ابن الأنباري: ذكر أن الوقف على ثلاث مراتب: تام، وحسن، وقبيح (٣).

٢-النحاس: قسمه إلى خمسة أقسام: تام -كاف-صالح-حسن-وما يجتنب من ذلك (٤).

٣-الداني: فقد قسمه إلى أربعة: تام ، وكاف ، وحسن ، وقبيح (٥).

٤-السجاوندي: قسمه إلى خمسة: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوّز لوجه، ومرخص ضرورة (٦).

٥-النكزاوي (٧): قسمه إلى ستة أقسام: تام-وتمام-وحسن-ومفهوم - وصالح - وقبيح (٨).

٦-ابن الجزري(ت:٨٣٣هـ): قسمه إلى أربعة أقسام: تام-وكاف-وحسن-وقبيح (٩).

٧-الأشموني: قسمه إلى عشرة أقسام: تام- وأتم- وكافٍ-أكفى-حسن-وأحسن-صالح-أصلح-قبيح-أقبح(١٠).

وغير ذلك من الأقوال التي ذكرها العلماء في أقسام الوقف الاختياري (١١). وقد تقرر أنه لا مشاحة في الاصطلاح، وأنه يسوغ لكل أحد أن يصطلح على ما يشاء (١٢)؛ ومن ثم فلا أميل إلى الترجيح بين هذه الأقوال، لأن المصاحف الحالية المتداولة تعتمد على جميع أقوال هؤلاء العلماء، كل

---

(١) ينظر: البرهان، للزركشي (١/ ٣٥٩)، هداية القاري ، للمرصفي(١ : ٣٦٨) ، والبرهان، للقمحاوي(ص: ٢٩).

(٢) ينظر: منار الهدى، للأشموني، (ص: ٢٥).

(٣) الإيضاح، للأنباري، (١/ ١٤٩) ، والإتقان، للسيوطي، (١/ ١٤٤) ، والمنار، للأشموني، (٢٥).

(٤) القطع والائتناف، للنحاس، (ص:١)

(٥) المكتفى، للداني، (ص: ١٣٩) ، النشر، لابن الجزري، (١/ ٢٢٥،٢٢٦) ، والاتقان (١/ ١٤٦).

(٦) ينظر: علل الوقوف، (ص: ١٠٨).

(٧) هو: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر النكزاوي، معين الدين، أبو محمد: مقرئ، من أهل الإسكندرية، (ت: ٦٨٣ هـ). ينظر: غاية النهاية، لابن الجزري، (١/ ٤٥٢)، والأعلام للزركلي (٤/ ١٢٥).

(٨) ينظر: الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، للنكزاوي، (ورقة ٩).

(٩) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (١/ ٢٢٥ -٢٣٤).

(١٠) يراجع: منار الهدى، للأشموني، (ص: ٢٨،٢٩).

(١١) ينظر: البرهان، للزركشي (١/ ٣٥٠) وما بعدها، والإتقان، للسيوطي (١/ ١٤٤-١٤٨).

(١٢) منار الهدى في الوقف والابتدا، للأشموني، (ص: ٢٥).

قُطر يعتمد على ما يعده صحيحًا. وفيما يلي تعريف موجز لأهم هذه الأقسام، وسأمضي على تقسيم ابن الجزري [1]:

- **فالتام:** هو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لفظا ولا معنى. والمقصود بقوله: لفظًا؛ أي من حيث الإعراب.
- **والكافي:** هو الوقف على كلمة لا يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا، بل معنى فقط.
- **والحسن:** هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها لفظا ومعنى.
- **والقبيح:** هو الوقف على لفظ غير مفيد لعدم تمام الكلام [2].

وهناك وقوف أخرى اعتمدتها المصاحف الشريفة؛ كالوقف الازم، والوقف المتعانق، والوقف الجائز.

ثانيًا: الاضطراري:

«هو الذي يعرض للقارئ بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف، كضيق النفس أو العطاس أو العيّ أو النسيان وما إلى ذلك، وحينئذ يجوز له الوقف على أي كلمة كانت وإن لم يتم المعنى، وبعد ذهاب هذه

الضرورة يبتدئ بما وقف عليه ويصله بما بعده إن صلح البدء به، وإلا فيبتدئ بما قبله» [3].

ثالثًا: الاختباري:

بالباء الموحدة: «هو الذي يطلب من القارئ بقصد الامتحان، ومتعلق هذا الوقف الرسم العثماني لبيان المقطوع والموصول والثابت والمحذوف من حروف المد والمجرور والمربوط من التاءات، ويجوز الوقف عليه بشرط أن يبتدئ الواقف بما وقف عليه ويصله بما بعده إن صلح الابتداء به وإلا فيبتدئ بما قبله مما يصلح ابتداءً» [4].

رابعًا: الانتظاري:

«هو الوقف على كلمة ليعطف عليها غيرها حين جمعه لاختلاف رواياته» [5].

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١/ ٣٥٠) ، ونهاية القول المفيد، للجريسي (ص: ١٥٣).

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١/ ٣٥٠) ، والنشر ، لابن الجزري (١/ ٢٢٥ -٢٣٤).

(٣)المنح الفكرية، للملا (٢٦٣)، هداية القاري، للمرصفي (١: ٣٦٨) ونهاية القول المفيد، للجريسي (ص: ١٥٣).

(٤) ينظر: البرهان، للزركشي(١: ٣٥٩)،المنح الفكرية، للملا (ص: ٢٦٣) ، وهداية القاري، للمرصفي (١: ٣٦٨).

(٥) المنح الفكرية،، للملا القاري (ص: ٢٦٣) ، ونهاية القول المفيد، للجريسي (ص: ١٥٣).

أقسام الابتداء:

من المعلوم أن الابتداء لا يكون إلا اختيارياً؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى موف بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماما وكفاية وحسنا وقبحا بحسب التمام وعدمه وفساد المعنى وإحالته[١].

يقول العماني (ت: بعد سنة ٥٠٠هـ): «والمبادئ حكمها في التخيير كحكم المقاطع»[٢]. وبناء على ما سبق يمكننا القول: إنّ الابتداء الجائز له ثلاثة أنواع:

التام: يصحّ البدء به لعدم تعلّقه بما قبله. الكافي: يصحّ البدء به لتعلّقه بما قبله معنى لا لفظاً. الحسن: لا يصحّ البدء به لتعلّقه بما بعده لفظاً ومعنى بل تجب الإعادة. والابتداء غير الجائز: القبيح: لا يصحّ البدء به لأنّه يعطي معنى فاسداً أو ناقصاً.

المطلب الثاني: التعريف بالجملة الحالية:

الحالَ قد يكون مفردًا وقد يكون جملة.

والحال من الأسماء المنصوبة، وهو: وصفٌ فضلة يبيّن هيئة صاحبه أي: الاسم الّذي جاء الحال من أجله ويُسمّى صاحب الحال، ولا بدّ لصاحب الحال من أن يكون معرفة، والحالُ يصلح أن يكونَ جوابًا لـ "كيف"، ويطابق الحال صاحبه في الإفراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث[٣].

و(الحالُ الجملة) هو: أَن تقعَ الجملةُ الفعليةُ، أو الجملةُ الاسميّة، مَوقعَ الحال، وحينئذٍ تكونُ مؤَوَّلة بمفرد، نحو: (جاء سعيدٌ يركُضُ)، ونحو: (ذهبَ خالِدٌ دَمعُهُ مُتحدِّرٌ). والتأويلُ: جاء راكضـًا. وذهبُ مُتحدِّراً دَمعُهُ[٤].

ويُشترطُ في الجملة الحاليّة ثلاثةُ شروطٍ[٥]:

الأول: أن تكون جملةً خبريّةً، لا طلبيةً ولا تَعَجُّبيّة.

الثاني: أن تكون غيرَ مُصدّرةٍ بعلامةِ استقبالٍ.

الثالث: أن تَشتملَ على رابط يربطُها بصاحب الحال.

والرابطُ[٦]:

---

(١) ينظر: النشر، لابن الجزري (١/ ٢٣٠).

(٢) المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة، لأبي الحسن محمد بن الحسن العماني (١/ ٢٠).

(٣) ينظر: النحو المصفى، (ص: ٤٧١).

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، (ص: ٩٢).

(٥) ينظر: المرتجل ، لابن الخشاب، (ص: ٣٤٣). وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٨١).

(٦) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٣١٩)

إمّا الضميرُ وحدَهُ، كقوله تعالى: {وجاءُوا أَباهم عِشاءً يبكونَ}.

وإمّا الواوُ فقط، كقوله سبحانهُ: {لَئِنْ أكلَهُ الذئبُ ونحنُ عصبةٌ}.

وإمّا الواو والضميرُ معًا، كقوله تعالى: {خرجوا من ديارهم وهم أُلوفٌ} .

(الحالُ شِبهُ الجملة): هو: أَن يقعَ الظرف أو الجارُّ والمجرورُ في موقعِ الحال. وهما يتعلقانِ بمحذوفٍ وجوبًا تقديرُهُ "مستقرًّا" أو "استقرَّ". والمُتعلّقُ المحذوفُ، في الحقيقة هو الحال، نحو قوله تعالى: {فخرجَ على قومهِ في زينتهِ}[1].

أحوال الجملة الحالية[2]:

الجملة الحالية: إما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل إما مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية إما مثبتة أو منفية.

والجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو، وأن يكون رابطها الضمير. ولها شروط يجب تحقّقها في هذه الجملة:

منها: ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه، فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو.

ومنها: ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو، نحو قوله تعالى (لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم).

خلاصة الأمر:

(١) أنّ الجملةَ الاسميّة الحاليّة لا بدّ لها من رابطٍ يربطها بصاحبِ الحال، وهذا الرّابط إمّا أن يكون واو الحال، أو الضّمير، أو واو الحال والضّمير معًا، ومجيء الحال جملة اسميّة كثيرٌ جدّاً، ونستطيعُ تقدير جملة الحال بمفرد يُعرب حالًا.

(٢) والجملةَ الحاليّة الفعليّة تُصدّر إمّا بفعلٍ ماضٍ أو بفعلٍ مُضارع مثبتين أو منفيين، وهذه الجملة لا بدّ لها من رابطٍ وهذا الرّابطُ قد يكون واو الحال أو الضّميرأو الواو والضّمير معاً عدا الجملة الحالية التي صُدّرت بمضارعٍ مُثبتٍ فإنّه لا يجوز ربطها إلّا بالضّمير.

(٣) والحال قد تأتي شبه جملة، وشبه الجملة إمّا أن تكون جارًا ومجرورًا أو تكون ظرفًا، وتتعلّق بمحذوف وهذا المحذوف هو الحال في الحقيقة، ويُقدّر عادةً بـ"كائنًا".

---

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، (ص: ٩٢).

(٢) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٣٤٣)

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر الجملة الحالية في الوقف والابتداء

المطلب الأول: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة البقرة.

(١) رفع إبراهيم عليه السلام القواعد من البيت وإسماعيل عليه السلام، والحال أنّهما يقولان: ربنا تقبل منا:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾ [البقرة:١٢٧]

العرض:

اختلف أهل التأويل في الدعاء الوارد في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٢٧]، على قولين:

الأول: أنّ المعنى: وإذ يرفع إبراهيم عليه السلام القواعد من البيت وإسماعيل عليه السلام والحال أنّهما يقولان: ربنا تقبل منا، أي: يبنيان وهما يدعوان بذلك[١].

وعلى هذا القول يكون الوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة:١٢٧]، ثمّ يكون الابتداء بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة:١٢٧][٢].

الثاني: قالوا: بل قائل هذا الدعاء كان إسماعيل عليه السلام؛ فتأويل الآية على هذا القول: وإذ يرفع إبراهيم عليه السلام القواعد من البيت، وإذ يقول إسماعيل عليه السلام ربنا تقبل منا؛ فيصير حينئذ: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة:١٢٧] مرفوعاً بالجملة التي بعده. و:(يقول) حينئذ، خبر له دون إبراهيم عليه السلام[٣].

وعلى هذا القول يكون الوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة:١٢٧]، ثمّ يكون الابتداء بقوله تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة:١٢٧].

الدراسة:

ومنشأ هذا الاختلاف هو الاختلاف في (الواو) في قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة:١٢٧]: فمن ذهب إلى أنّها عطفٌ على قوله تعالى: ﴿إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ [البقرة:١٢٧]؛ قال: فيكونُ فاعلاً مشاركاً له في الرفعِ، ويكونُ قولُه: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة:١٢٧] في محلِّ نَصْب بإضمار القول، ذلك القولُ في محلِّ نصب على الحال منهما أي: يرفعان يقولان: ربَّنا تقبَّل. ومن ذهب إلى أنّ الواوَ واو الحال، و: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة:١٢٧] مبتدأٌ وخبرُه قولٌ محذوفٌ هو العاملُ في قوله: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة:١٢٧] فيكونُ إبراهيم عليه السلام هو الرافع، و إسماعيل عليه السلام هو الداعي فقط، قالوا: لأنَّ إسماعيل كان حينئذ طفلاً صغيراً. والتقدير: وإذ يرفع إبراهيم عليه السلام حالَ كون إسماعيل عليه السلام يقول: ربَّنا تقبَّل منا[٤].

قال الإمام الدّاني: «﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة:١٢٧] كاف، وقيل: تام. ثم تبتدئ: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾

---

(١) ينظر: تفسير الطبري، (٣/ ٦٤). وينظر: تفسير الزمخشري، (١/ ١٨٧).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، (١/ ٥٣٢).

(٣) ينظر: تفسير الطبري، (٣/ ٦٥).

(٤) ينظر: تفسير ابن عطية، (١/ ٢١٠). وينظر: الدر المصون، (٢/ ١١٤).

[البقرة:١٢٧] بمعنى: يقولان: ربنا. ومن قال: إن إسماعيل وحده هو القائل ذلك وقف على: ﴿مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة:١٢٧] ثم ابتدأ: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة:١٢٧]. والأول أكثر»[١].

ويظهر من النص السابق أنّ الإمام الداني قد ذكر حكمين للوقف في هذا الموضع:

الأول: تمام الوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة:١٢٧]، وقيل: تام؛ وعليه يكون الابتداء بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة:١٢٧] وهذا على معنى أنّهما عليهما السلام يقولان: ربنا تقبل منا.

الثاني: الوقف على قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة:١٢٧] ويكون الابتداء بقوله تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة:١٢٧]، وهذا على معنى أنّ نبي الله إسماعيل عليه السلام هو من يقول ذلك وحده.

ثمّ رجح الإمام الداني الوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة:١٢٧]؛ لأنّ أكثر العلماء عليه، بمعنى: أنّ الدعاء صدر منهما معا عليهما السلام.

والذي يراه الباحث راجحاً:

أن الله ﷻ أمر إبراهيم عليه السلام برفع قواعد البيت؛ فرفعها إبراهيم عليه السلام وإسماعيل عليه السلام معا، أي: رفعها إبراهيم عليه السلام، وإسماعيل عليه السلام يناوله الحجارة[٢]. ولا يصح القول: رفعها إبراهيم عليه السلام، وإسماعيل عليه السلام طفل صغير؛ لأن ظاهر الآية ترده، وإسْماعيل عطف على إبراهيم، وتقدير الكلام: يقولان ربنا تقبل. وعليه فالراجح هو الوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة:١٢٧]، ثمّ يكون الابتداء بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة:١٢٧]. وهو قول جمهور المفسرين[٣].

وبذلك يظهر أثر الجملة الحالية في الوقف والابتداء في هذا الموضع؛ لأنّ التقدير: وإذ يرفع إبراهيم عليه السلام وإسماعيل عليه السلام حال قولهما: ربَّنا تقبَّل منا. والله أعلم.

المطلب الثاني: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة آل عمران.

(٢) الراسخون في العلم يعلمون تأويل متشابه القرآن، والحال أنّهم يقولون ربنا ءامنا به.

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران:٧]

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، (ص: ٢٧).

(٢) وهذا المعنى مأخوذٌ من العطف، قال ابن عاشور: «وعطف إسماعيل على إبراهيم تنويه به إذ كان معاونه ومناوله، وللإشارة إلى التفاوت بين عمل إبراهيم وعمل إسماعيل؛ أوقع العطف على الفاعل بعد ذكر المفعول والمتعلقات». التحرير والتنوير، (١/ ٧١٨).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، (١/ ٥٣٢). ينظر: تفسير ابن عطية، (١/ ٢١٠). ينظر: البحر المحيط في التفسير، (١/ ٦١٩). وينظر: الدر المصون، (٢/ ١١٤). وينظر: تفسير أبي السعود، (١/ ١٦٠). وينظر: تفسير الألوسي، (١/ ٣٨٢).

العرض:

اختلف الوقف في هذا الموضع تبعاً لاختلاف المفسرين على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يرى فريق تمام الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وأنّ الواو في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ واو الاستئناف، وليست الجملة معطوفة على لفظ الجلالة [(١)]؛ وعليه فالمعنى: وما يعلم تأويل ذلك إلا الله ﷻ وحده منفردا بعلمه. وأما الراسخون في العلم، فإنهم ابتدئ الخبر عنهم بأنهم يقولون: آمنا بالمتشابه والمحكم، وأنّ جميع ذلك من عند الله. وهذا الفريق جعل معنى التأويل هنا أمورا غيبية: كالبعث، وأمر الروح، ومعرفة وقت قيام الساعة، وسائر الأحداث التي أنذر بها الشرع؛ لأنها ما تؤول إليه الأمور [(٢)].

واستدلوا بما يلي:

(أ) قراءة أُبي بن كعب (ويقول الراسخون) وفي قراءة عبد الله «إن تأويله إلا عند الله، والراسخون في العلم يقولون»؛ وهي قراءة شاذة [(٣)].

(ب) عن عائشة ﵂ قالت: كان من رسوخهم في العلم أن آمنوا بمحكمه ومتشابهه، ولم يعلموا تأويله [(٤)].

(جـ) أنّ السياق مدح الراسخين في العلم بإيمانهم به، فهؤلاء الراسخون لو كانوا عالمين بتأويل ذلك المتشابه على التفصيل لَما كان لهم في الإيمان به مدح، ولم يكن لهذا الكلام فائدة؛ إذ الإيمان بما ظهر معناه أمر عادي غير غريب [(٥)].

القول الثاني: تمام الوقف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، ويرى هذا الفريق أنّ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مرفوعٌ بالعطف على اسم الله ﷻ، وأنهم داخلون في علم المتشابه في كتاب الله ﷻ؛ لأنه لم ينزل كتابه، إلا لينفع به عباده، وتأولوا قولَه: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ على أنه حال صُرِفت إلى المضارعة؛ أي : (والراسخون في العلم، قائلين آمنا به). [(٦)].

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء، (١/ ١٩١).

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء، (١/ ١٩١)، جامع البيان ، للطبري (٦/ ٢٠١)، معاني القرآن، للنحاس (١/ ٣٥٤)، الكشف والبيان، للثعلبي (٣/ ١٣)، الكشاف، للزمخشري (١/ ٣٣٨)، أحكام القرآن للكيا الهراسي (٢/ ٢٧٨)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٤/ ١٦)، التحرير والتنوير، لابن عاشور (٣/ ١٦٤).

(٣). ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٩١)، جامع البيان، للطبري (٦/ ٢٠٢)، البسيط، للواحدي (٥/ ٥٤).

(٤) رواه الترمذي (٤: ٨٠) ، ورواه سعيد بن منصور، عن ابن أبي مليكة. عن عائشة، ونقله ابن كثير (٢: ٩٨)، وهو إسناد صحيح. ينظر: جامع البيان، للطبري (٦/ ٢٠٢)، الكشاف، للزمخشري (١/ ٣٣٨).

(٥) ينظر: المصدران السابقان.

(٦) ينظر: جامع البيان ، للطبري، (٦/ ٢٠٣)، إعراب القرآن، للنحاس (١/ ١٤٤)، الكشاف ، للزمخشري (١/ ٣٣٨)، (١/ ٤٠٢)، قانون التأويل، لابن العربي(ص: ٣٧١)، أحكام القرآن للكيا الهراسي (٢/ ٢٧٨)، مفاتيح الغيب، للرازي (٧/ ١٤٥)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٤/ ١٦)، البحر المحيط ، لأبي حيان (٣/ ٢٨)، تفسير ابن كثير (٢/ ١٠)، التحرير والتنوير، لابن عاشور(٣/ ١٦٤)، زهرة التفاسير، لأبي زهرة (٢/ ١١١٣).

واستدلوا بما يلي:

١- قول ابن عباس: أنا ممن يعلم تأويله [١].

٢- أن الأَولَى بـ:(واو) العطف أن تُدخل الثاني فيما دخل فيه الأولُ؛ حتى يقع دليل بخلافة؛ وقد مدح الله ﷻ الراسخين بثباتهم في العلم فدل علىَ أنهم يعلمون تأويله، وقد قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢] [٢].

القول الثالث: الجمع بين القولين السابقين؛ إذ إنّ الخلاف الواقع بين العلماء في الوقف أو العطف على لفظ الجلالة في هذه الآية، مرجعه وسببه: الاشتراك في لفظ التأويل؛ وقد فسره العلماء بأمرين: الأول: تفسير الكلام وبيان معناه؛ فيجوز بهذا المعنى عطف الجملة على لفظ الجلالة؛ لأن الراسخين يعلمون تفسيره، ويفهمون ما أريد منهم بالخطاب القرآني. والثاني: حقيقة الشيء، وما يؤول أمره إليه. أي: حقيقة ما أخبرهم الله به من أمر القيامة والبعث. فيجوز بهذا الاعتبار الوقف على لفظ الجلالة؛ لأن حقائق الأشياء وكنهها، لا يعلمها إلا الله ﷻ [٣].

الدراسة:

رجح أكثر المفسرين القولَ الأول، وهو تمام الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [٤]. بينما رجح البعض القول الثاني؛ وهو الوقف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [٥]. في حين رجح آخرون مذهب الجمع بينهما [٦].

قال الإمام الدّاني: «﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تام على قول من زعم أن الراسخين لم يعلموا تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم من المفسرين والقراء والنحويين. وفي قراءة عبد الله تصديق لذلك: {ويقول الراسخون في العلم}... عن ابن طاوس عن أبيه قال: ذكر لابن عباس الخوارج وما كان يصيبهم عند قراءة القرآن فقال: يؤمنون بمحكمه ويهلكون عند متشابهه. وقرأ: {وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به}... حدثنا ابن الأنباري قال: حدثنا أحمد بن سعيد قال: قوله: ((والراسخون في العلم يعلمون

---

(١) رواه ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس. ينظر: جامع البيان، للطبري (٦/ ٢٠٣)، المحرر الوجيز، لابن عطية (١/ ٤٠٣)، مفاتيح الغيب، للرازي (٧/ ١٤٦)، تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٢/ ١٠).

(٢) ينظر: معاني القرآن، للنحاس (١/ ٣٥٤) ، الكشاف ، للزمخشري، (١/ ٣٣٨) ، مفاتيح الغيب ، للرازي، (٧/ ١٤٦) ، التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٣/ ١٦٤).

(٣) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، للراغب (٤٤٣) وما بعدها، مادة: (شبه). وينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية (١/ ٤٠٤)، تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٢/ ١١).

(٤) كالطبري، والواحدي، والرازي، والقرطبي ، والنسفي، وأبي حيان، والشوكاني. ينظر: ينظر: جامع البيان (٦/ ٢٠٤)، التفسير البسيط (٥/ ٥٥)، مفاتيح الغيب (٧/ ١٤٥)، الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٦)، مدارك التنزيل (١/ ٢٣٧)، البحر المحيط في التفسير (٣/ ٢٩)، فتح القدير (١/ ٣٦٣).

(٥) كالنحاس، والزمخشري. ينظر: معاني القرآن (١/ ٣٥٤)، الكشاف (١/ ٣٣٨).

(٦) كابن عطية، وابن العربي، وطنطاوي. ينظر: المحرر(١/ ٤٠٢)، وقانون التأويل، (ص:٣٧١)، والوسيط، (٢/ ٣٣).

تأويله ويقولون آمنا به)). وقال بذلك جماعة من العلماء، فعلى هذا يكون الوقف على قوله {والراسخون في العلم}؛ لأن الراسخين نسق على اسم الله ﷻ»[١].

ومن النص السابق يظهر لنا أنّ الإمام الدّاني قد ذكر قولين في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، الأول: التمام؛ واستشهد على ذلك بقول من ذهب إلى أنّ الراسخين لم يعلموا تأويله، ثم نسب ذلك القول إلى أكثر أهل العلم من المفسرين والقراء والنحويين[٢] .ثم استشهد على القول بتمام الوقف بقراءة شاذة رويت عن ابن مسعود ﷺ . القول الثاني: أنه وقف كاف، ويكون التمام على قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾؛ لأن الراسخين نسق على اسم الله ﷻ. ونسب ذلك إلى جماعة من العلماء.

ويرى الباحث أن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تام، ويؤيده دلالة الاستقراء في القرآن الكريم؛ لأنه سبحانه وتعالى إذا نفى عن الخلق شيئا وأثبته لنفسه، لا يكون له في ذلك الإثبات شريك.

وأياما كان فإننا بإمعان النظر يتبين لنا أنّ القول الثاني، وهو القائل بتمام الوقف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، وأنّ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مرفوعٌ بالعطف على اسم الله ﷻ، وأنهم داخلون في علم المتشابه في كتاب الله ﷻ؛ لأنه لم ينزل كتابه، إلا لينفع به عباده، تأولوا قولَه: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ على أنه حال صرفت إلى المضارعة؛ أي : (والراسخون في العلم، قائلين آمنا به).[٣]. وبذلك يظهر لنا أثر الجملة الحالية على الوقف والابتداء في هذا الموضع.

المطلب الثالث: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة المائدة.

(٣) تحريم الأرض على بني إسرائيل أربعين سنة والحال أنّهم يتيهون.

قال تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [المائدة:٢٦]

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، (ص: ٣٧) وما بعدها.

(٢) فمن الصحابة ثلاثة: عائشة وابن عباس وابن مسعود. وممن قال بها من التابعين: الحسن، وابن نهيك (هو: بشير بن نهيك السدوسي، أبو الشعثاء، البصري. روى عن: أبي هريرة، ثقة حديثه عند الستة. ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٣٧٩، ٣٨٠)، تهذيب الكمال، للمزي (٤/ ١٨١).)، والضحاك. وقال به من الفقهاء: مالك بن أنس، وقال بهذا من القراء: نافع، ويعقوب، والكسائي. وقال به من النحويين: الأخفش سعيد، والفراء، وسهل بن محمد. وكان محمد بن جرير يذهب إليه. ينظر: القطع والائتناف، (ص: ١٢٤).

(٣) ينظر: جامع البيان ، للطبري، (٦/ ٢٠٣)، إعراب القرآن، للنحاس (١/ ١٤٤)، الكشاف ، للزمخشري (١/ ٣٣٨)، (١/ ٤٠٢)، قانون التأويل، لابن العربي(ص: ٣٧١)، أحكام القرآن للكيا الهراسي (٢/ ٢٧٨)، مفاتيح الغيب، للرازي (٧/ ١٤٥)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٤/ ١٦)، البحر المحيط ، لأبي حيان (٣/ ٢٨)، تفسير ابن كثير (٢/ ١٠)، التحرير والتنوير، لابن عاشور(٣/ ١٦٤)، زهرة التفاسير، لأبي زهرة (٢/ ١١١٣).

العرض:

من رأى أن التحريم مؤبد، وأن زمن التيه أربعون سنة، وهو قول عكرمة[١]، وقتادة[٢]، فالوقف عنده على قوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ويبتدأ بقوله:﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾، وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿أَرْبَعِينَ﴾ منصوبا على الظرف، والعامل فيه قوله تعالى:﴿ يَتِيهُونَ﴾[٣].

ومن قال: إن زمن التحريم والتيه أربعون سنة، وهو قول ابن عباس، ومجاهد[٤]، والسدي[٥]، والربيع[٦]؛ فالوقف عنده على قوله: ﴿ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، وعلى هذا يكون قوله: ﴿أَرْبَعِينَ﴾ منصوبا بقوله تعالى: ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ وقوله:﴿ يَتِيهُونَ﴾ في موضع الحال[٧].

الدراسة:

في هذه الآية الكريمة وقع التَّعانُق على قوله تعالى: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾، فيصح اقترانه بما قبله والوقف عليه، فتقرأ: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾، وتقف، ثُمَّ تبتدئ بقوله تعالى: ﴿يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾، كما يصح الوقف على ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾، ثُمَّ تبتدئ بقوله تعالى: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾.

فالوقف الأوَّل: على قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾: ثُمَّ تبتدئ بقوله تعالى: ﴿يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، فيكون المعنى: أنَّ الأرض المُقَدَّسة محرمةٌ عليهم مدة أربعين سنة، وعلى هذا يكون التحريم مؤقتاً غير مؤبَّد، والعامل في قوله: ﴿أَرْبَعِينَ﴾ ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾، وقوله: ﴿يَتِيهُونَ ﴾ مستأنفٌ؛ لبيان كيفية حرمانهم، أو حالٌ من الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾، أي أنَّ التحريم أربعون سنة، وكانوا في هذه الأربعين في التيه.

---

(١) هو: أبو عبد الله ، مولى عبد الله بن عباس، من كبار التابعين، روى عن ابن عباس، وأبي هريرة، والحسين، وعائشة، (ت: ١٠٧ هـ). ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، (٥/ ٢١٩-٢٢٤).

(٢) هو: قتادة بن دعامة السدوسي التابعي، أبو الخطاب، كان ثقة مأمونا حجة في الحديث، (ت: ١١٧). ينظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (٧/ ١٧١)، سير أعلام النبلاء، للذهبي، (٥/ ٢٦٩).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٢/ ١٦٥) ، القطع والائتناف، للنحاس (ص: ٢٠٠) ، المكتفى ، للداني (ص: ٥٩) ، روح المعاني، للألوسي (٣/ ٢٨٠) ، والدر المنثور، للسيوطي (٣/ ٥١).

(٤) هو: مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي، مولاهم المكي ثقة إمام في التفسير، (ت: ١٠٤ هـ). ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (٦/ ٤٦٣)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد –الدكن.

(٥) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، صاحب التفسير، (ت: ١٢٧هـ). ينظر: طبقات ابن سعد (٦/ ٣١٨).

(٦) هو: الربيع بن أنس البكري، ويُقال الحنفي، البَصْرِيّ، رَوَى عَن: أنس بْن مالك، والحسن البَصْرِيّ، وغيرهما، (ت: ١٣٩ هـ).يراجع: طبقات ابن سعد، (٧/ ٣٦٩) ، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، (٦: ١٦٩).

(٧) ينظر: جامع البيان، للطبري (١٠، ١٩٠) القطع والائتناف، للنحاس (ص: ١٩)، تفسير القرطبي (٦/ ١٣٠).

واختار هذا الوقف جماعة من أهل التفسير، والإعراب، والوقف، ومنهم، الطَّبريّ (ت:٣١٠هـ)، وأبو جعفر النَّحَّاس (ت:٣٣٨هـ)، وأبو حيَّان (ت:٧٤٥هـ)، وتبعه تلميذه السَّمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ)[١].

ومن اختار هذا الوقف، جوَّز دخول بعضهم الأرض المُقَدَّسة بعد أربعين سنة، أي: بعد انقضاء مدة تحريمها عليهم.

والوقف الثَّاني على قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾: ثُمَّ تبتدئ بقوله تعالى: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾، فيكون المعنى: أنَّ الأرض المُقَدَّسة محرمةٌ عليهم أبداً، دون ذكر مدة، وأنَّ مدة التيه أربعون سنة، فالعامل في قوله: ﴿أَرْبَعِينَ﴾: ﴿يَتِيهُونَ﴾.

ومن اختار هذا الوقف رأى أنه لم يدخلها أحد منهم؛ وإنما دخلها أبناؤهم، فأصحاب التيه ماتوا فيه، والتحريم أبديٌّ على من دخل في التيه دون من وُلد فيه، فالآية -على هذا الوقف- اشتملت على ذكر عقوبتين لهم: الأولى: تحريم الأرض المُقَدَّسة عليهم أبداً. والثانية: مكثهم في التيه أربعين سنة كاملة.

واختار هذا الوقف جماعة من أهل التفسير والإعراب والوقف، منهم، الزجاج (ت:٣١١هـ)، ونقله أبو جعفر النَّحَّاس (ت:٣٣٨هـ) عن الأخفش (ت:٢١٥هـ)، ونافع (ت:١٦٩هـ)، وأبي حاتم السجستاني (ت:٢٥٥هـ)، واختاره أيضاً أبو عمرو الدَّاني (ت:٤٤٤ هـ)[٢].

وقد أورد الإمام الطَّبريّ (ت:٣١٠هـ) القولين، ورجَّح القول الأوَّل، فقال: «وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب، قول من قال: إن «الأربعين» منصوبة بـ«التحريم»، وإن قوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾: معنيٌّ به جميع قوم موسى عليه السلام، لا بعض دون بعض منهم؛ لأن الله -عزَّ ذكرُه- عمَّ بذلك القوم، ولم يخصِّص منهم بعضاً دون بعض، وقد وفَّى الله -جلَّ ثناؤه- بما وعدهم به من العقوبة، فتيَّههُم أربعين سنةً، وحرَّم على جميعهم في الأربعين سنةً التي مكثوا فيها تائهين دخولَ الأرض المُقَدَّسة، فلم يدخلها منهم أحدٌ، لا صغيرٌ ولا كبيرٌ، ولا صالحٌ ولا طالحٌ، حتى انقضت السنون التي حرم الله عز وجل عليهم فيها دخولها، ثُمَّ أذن لمن بقي منهم وذراريهم بدخولها مع نبي الله

---

(١) ينظر: جامع البيان، للطبري (١٠/ ١٩٧)، القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس (ص: ٢٠١)، البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (٤/ ٢٢٣)، الدر المصون، للسمين الحلبي (٤/ ٢٣٦).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٢/ ١٦٥)، القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس (ص: ٢٠٠-٢٠١)، المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني (ص: ٥٩-٦٠).

موسى عليه السلام والرَّجلَيْن اللذَيْن أنعم الله عليهما، وافتتح قرية الجبارين، إن شاء الله، نبي الله موسى عليه السلام، وعلى مقدمته يوشع»[1].

وبذلك يظهر لنا أثر الجملة الحالية في الوقف هنا من خلال أقوال المفسِّرين، والمعربين، وعلماء الوقف؛ وأنّ جمهورهم قد مال إلى جواز حمل الآية على أيٍّ من الوجهين؛ طبقًا لموقع الجملة الحالية.[2]

يقول الفخر الرَّازي (ت:٦٠٦هـ): «وفي قوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ قولان: أحدهما: أنها منصوبة بالتحريم، أي: الأرض المُقَدَّسة محرمةٌ عليهم أربعين سنةً، ثُمَّ فتح الله ﷻ تلك الأرض لهم من غير محاربة. والقول الثَّاني: أنها منصوبة بقوله: ﴿يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾، أي بقوا في تلك الحالة أربعين سنةً، وأما الحُرمة، فقد بقيت عليهم، وماتوا، ثُمَّ إنَّ أولادهم دخلوا تلك البلدة»[3]. وبذلك يظهر لنا أثر الجملة الحالية في الوقف والابتداء. والله أعلم.

المطلب الرابع: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة إبراهيم.

(٤) قسمهم أن ليس لهم زوال، والحال أنهم سكنوا في مساكن المهلكين بظلمهم.

قال تعالى: ﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ ۗ أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ ﴿٤٤﴾ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ ﴿٤٥﴾﴾ [إبراهيم: ٤٤-٤٥].

العرض:

والجمل الثلاث: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ﴾ [إبراهيم: ٤٥] في موقع

---

(١) جامع البيان، للطبري (١٠/ ١٩٧).

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء (١/ ٣٠٥)، إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري (٢/ ٦١٦)، الهداية الى بلوغ النهاية، لمكيّ (٣/ ١٦٦٩-١٦٧٠)، مشكل إعراب القرآن، لمكيّ (١/ ٢٢٣)، الكشاف، للزمخشري (١/ ٦٢٢-٦٢٣)، المحرر الوجيز، لابن عطية (٢/ ١٧٦-١٧٧)، علل الوقوف، للسجاوندي (ص: ٤٤٩)، مفاتيح الغيب، للرازي (١١/ ٣٣٥-٣٣٦)، التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (١/ ٤٣١)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٦/ ١٣٠)، أنوار التنزيل، للبيضاوي (٢/ ١٢٢-١٢٣)، مدارك التنزيل، للنسفي (١/ ٤٤٠-٤٤١)، المقصد لتلخيص ما في المرشد، للأنصاري (ص: ٣١)، إرشاد العقل السليم، لأبي السعود (٣/ ٢٥-٢٦)، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشموني (١/ ٢١٣-٢١٤)، روح المعاني، للآلوسي (٣/ ٢٧٩-٢٨٠).

(٣) مفاتيح الغيب، للرازي (١١/ ٣٣٥)، بتصرف.

الحال من ضمير: ﴿أَقْسَمْتُم﴾ [إبراهيم: ٤٤]، أي: أقسمتم أن ليس لكم زوال، والحال أنكم سكنتم في مساكن المهلكين بظلمهم، وتبين لكم فعلنا العجيب بهم. ونبهناكم على ذلك الحال بضرب الأمثال[١].

الدراسة:

اختلف العلماء في تمام الوقف على قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، وذلك لاختلافهم في الخطاب الوارد في قوله تعالى: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

والجمهور على أنّه لا يتم الوقف على قوله: ﴿زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]؛ لأنهم جعلوا قوله: ﴿وَسَكَنتُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] معطوفًا على: ﴿أَقْسَمْتُم﴾ [إبراهيم: ٤٤]؛ وجعلوا الخطابات لجهة واحدة[٢].

ومال بعض العلماء إلى القول بتمام الوقف على قوله: ﴿زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]؛ وجعلوا الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] لغيرهم[٣].

والتحقيق: أنّ القسم صادر من جميع الظالمين حقيقة أو من معظمهم أو بعضهم وبقيتهم مضمرون لمعنى هذا القسم، وذلك حين كانوا في الدنيا؛ لأنهم كانوا يتلقون تعاليم واحدة في الشرك يتلقاها الخلف عن سلفهم. وكذلك الخطاب في قوله: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، فإنه يعم جميع أمم الشرك عدا الأمة الأولى منهم. وهذا من تخصيص العموم بالعقل؛ إذ لا بد أن تكون الأمة الأولى من أهل الشرك لم تسكن في مساكن مشركين، وفي هذه الحالة فقط يمكن القول بتمام الوقف على قوله: ﴿زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]؛ لأنّ الخطاب بعده لغيرهم[٤]. والله أعلم.

قال الإمام الدّاني: «﴿وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾ [إبراهيم: ٤٤] تام. ومثله: ﴿مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]؛ لأن ما بعده خطاب لغيرهم... حدثنا أحمد قال: حدثنا يحيى بن سلام في قوله: ﴿مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤] قال: من الدنيا إلى الآخرة ثم انقطع الكلام. ثم قال الله تعالى للذين بعث فيهم مُحَمَّد ﷺ: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] بشركهم، يعني من أهلك من الأمم السالفة»[٥].

والذي يراه الباحث راجحا:

هو أنّ الوقف لا يتم على قوله تعالى: ﴿زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]؛ لأنّ الخطاب في يوم القيامة للظالمين المنكرين للبعث، ومعناه: التوبيخ والتقريع، وقد قالوا ذلك في الدنيا بطراً وأشراً، ولما استولى عليهم من عادة

---

(١) ينظر: تفسير الألوسي، (٧/ ٢٣٥).

(٢) ينظر: تفسير الطبري، (١٧/ ٣٧). وينظر: إيضاح الوقف والابتداء، (٢/ ٧٤٣). وينظر: تفسير الزمخشري، (٢/ ٥٦٥). وينظر: البحر المحيط في التفسير، (٦/ ٤٥٢). تفسير الألوسي، (٧/ ٢٣٤).

(٣) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، (١/ ٣٩٢).

(٤) ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١٣/ ٢٤٩).

(٥) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ١١١).

الجهل والسفه؛ فقال لهم الله ﷻ يوم القيامة: أولم تكونوا أقسمتم أنكم باقون في الدنيا لا تزالون بالموت والفناء، ولا تنتقلون إلى دار أخرى يعني: كفرهم بالبعث، ثمّ عطف على قوله تعالى: ﴿أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]؛ قوله: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] ، أي: وسكنتم في الدنيا في مساكن الذين كفروا بالله ﷻ، فظلموا بذلك أنفسهم من الأمم التي كانت قبلكم، أي: استوطنتم فيها واطمأنت نفوسكم بها سائرين سيرة من قبلهم في الظلم والفساد، لا تحدثونهم بما لقي الظالمون قبلهم[1].

ولأنّ الجمل الثلاث: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] ،﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] ،﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ﴾ [إبراهيم: ٤٥] في موقع الحال من ضمير: ﴿أَقْسَمْتُم﴾ [إبراهيم: ٤٤]، أي: أقسمتم أن ليس لكم زوال، والحال أنكم سكنتم في مساكن المهلكين بظلمهم، وتبين لكم فعلنا العجيب بهم. ونبهناكم على ذلك الحال بضرب الأمثال؛ ولا يجوز فصل الحال عن صاحبه. وبذلك يظهر أثر الجملة الحالية في الوقف والابتداء.

المطلب الخامس: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الكهف.

(٥) أنزل الله الكتاب والحال أنّه سبحانه جعله قيمًا ولم يجعل له عوجًا.

قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾﴾ [الكهف: ١-٢]

العرض:

اختلف أهل التأويل في معنى قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١-٢] على قولين:

الأول: أنّ المعنى: الثناء الجميل لله ﷻ الذي أنزل على عبده محمد ﷺ القرآن ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف: ٢] ولم يجعل له ﴿عِوَجًا﴾ [الكهف: ١] أي: معتدلا مستقيماً لا اختلاف فيه؛ لأنّه ﷻ لم يجعل فيه اختلافاً وهذا من التقديم والتأخير[2].

والثاني: قيل: ليس على التقديم والتأخير. وإنّما على زيادة (بل) كأنه قال: أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له ﴿عِوَجًا﴾ [الكهف: ١] بل جعله ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف: ٢]. وقيل بل معناه: أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، ولكن جعله قيماً[3].

ورجح الواحدي القول الأول، وعزاه إلى جميع أهل اللغة والتفسير، وادّعى أنّهم قالوا: هذا من التقديم

---

(١) ينظر: تفسير الطبري، (١٧/ ٣٧). تفسير الزمخشري، (٢/ ٥٦٥).

(٢) ينظر: معاني القرآن، للأخفش (٢/ ٤٢٧). وينظر: تفسير الطبري، (١٧/ ٥٩٣). وينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٣/ ٢٦٧). وينظر: التفسير الوسيط، للواحدي، (٣/ ١٣٥).

(٣) ينظر: تفسير الماتريدي، (٧/ ١٣٣). تفسير السمرقندي، (٢/ ٣٣٤). ينظر: تفسير البغوي، (٣/ ١٧٢).

والتأخير والتقدير: أنزل على عبده الكتاب قيما ولم يجعل له عوجا[١].

ورجح الزمخشري المعنى الثاني؛ فقال: «ولم يجعل له شيئا من العوج قط... والمراد نفي الاختلاف والتناقض عن معانيه، وخروج شيء منه من الحكمة والإصابة فيه. فإن قلت: بم انتصب قيماً؟ قلت: الأحسن أن ينتصب بمضمر ولا يجعل حالا من الكتاب؛ لأنّ قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَل﴾ [الكهف:١] معطوفٌ على: ﴿أَنزَلَ﴾ [الكهف:١] ، فهو داخل في حيز الصلة، فجاعله حالاً من الكتاب فاصل بين الحال وذي الحال ببعض الصلة، وتقديره: ولم يجعل له عوضا جعله قيما، لأنه إذا نفى عنه العوج فقد أثبت له الاستقامة. فإن قلت: ما فائدة الجمع بين نفى العوج وإثبات الاستقامة، وفي أحدهما غنى عن الأخر؟ قلت: فائدته التأكيد، فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو من أدنى عوج عند السير والتصفح. وقيل: ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف:٢] على سائر الكتب مصدقاً لها، شاهداً بصحتها. وقيل: ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف:٢] بمصالح العباد وما لا بدّ لهم منه من الشرائع»[٢].

الدراسة:

وافق الإمام الرازي الإمام الزمخشري؛ فقال: «... قالوا هذا من التقديم والتأخير والتقدير: أنزل على عبده الكتاب قيما ولم يجعل له عوجا. وأقول: قد بينا ما يدل على فساد هذا الكلام؛ لأنا بينا أن قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف:١] يدل على كونه كاملا في ذاته، وقوله: ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف:٢] يدل على كونه مكملا لغيره، وكونه كاملا في ذاته متقدم بالطبع على كونه مكملا لغيره؛ فثبت بالبرهان العقلي أن الترتيب الصحيح هو الذي ذكره الله ﷻ وهو قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۝١ قَيِّمًا﴾ [الكهف:١-٢]؛ فظهر أن ما ذكروه من التقديم والتأخير فاسد يمتنع العقل من الذهاب إليه»[٣].

و قال الإمام الدّاني: «قال نافع وعاصم ويعقوب ومُحَمَّد بن عيسى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف:١] وقف، ورأس آية ثم تبتدئ: ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف:٢] بتقدير: ولكن أنزله أو جعله قيماً. وهو قول قتادة. وقال الأخفش وأبو حاتم ونصير بن يوسف والقتيبي والدينوري وابن عبد الرزاق: الوقف: ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف:٢] ، وقالوا: هو من المقدم والمؤخر بتأويل: الذي أنزل على عبده الكتاب قيما ولم يجعل له عوجا، وهو قول ابن عباس ومجاهد»[٤].

والذي يراه الباحث راجحاً:

هو القول الثاني؛ لأنّ دعوى التقديم والتأخير –وإنْ كانت جائزة–إلا أنها مَرْدودةٌ بأنها على خلاف الأصل[٥]، كما أنّ قوله تعالى: ﴿عِوَجَا﴾ [الكهف:١] يعم جميع المعاني التي ذكرها أصحاب القول الأول: من أنه لا تناقض فيه، ومن أنه لا خلل ولا اختلاف فيه؛ لأنّ القرآن إذا لم يكن عوجا كان قيما، وإذا كان

---

(١) ينظر: التفسير الوسيط، للواحدي، (٣/ ١٣٥). وينظر: البحر المحيط في التفسير، (٧/ ١٣٦).

(٢) تفسير الزمخشري، (٢/ ٧٠٢).

(٣) تفسير الرازي، (٢١/ ٤٢٣).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ١٢٤).

(٥) ينظر: الدر المصون، (٧/ ٤٣٥).

قيما كان غير عوج. كما أنّ: ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف:٢] حال من: ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف:١] أو: من ضميره المجرور باللام؛ لأنه إذا جعل حالا من أحدهما ثبت الاتصاف به للآخر إذ هما شيء واحد، فلا طائل فيما أطالوا به من الإعراب[١]. وبذلك تكثر معاني: ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف:٢] وتصلح لأن تكون بمعنى: لم يجعل له عوجا لكن جعله قيما، أو: جعله مستقيما، أو: أنه قيم على سائر الكتب بتصديقها، ويصح أن يكون معنى «قيم»: قيامه بأمر الله ﷻ على العالم، وهذا المعنى يؤيده ما بعده من النذارة والبشارة اللذين عما العالم[٢]. ومن هذا التعقيب يظهر أثر الجملة الحالية في الوقف والابتداء. والله أعلم.

(٦) اتخاذ نبي الله موسى عليه السلام وحاله أنه عاجب من ذلك.

قال تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا ﴿٦٣﴾﴾ [الكهف:٦٣]

العرض:

ذكر أهل التأويل في هذه الآية ثلاثة أقوال:

الأول: أن موسى عليه السلام هو الذي اتخذ طريقه في البحر، فعجب من أمر الحوت ودوراته التي غاب فيها، وهو قول: ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، ومقاتل، وابن زيد(٣). وانتصب قوله: ﴿عَجَبًا﴾ [الكهف:٦٣] على الحال، كأنه قيل: واتخذ موسى عليه السلام سبيل الحوت عاجبا من ذلك الأمر(٤).

الثاني: أن قوله: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف:٦٣] من قول يوشع، فيكون قوله: ﴿عَجَبًا﴾ [الكهف:٦٣] مفعولاً ثانياً لقوله: ﴿وَٱتَّخَذَ﴾ [الكهف:٦٣] ويجوز أن يكون مصدراً عمل فيه

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير، (١٥/ ٢٤٧). حيث قيل: إنّ قوله تعالى: {وَلَمْ يَجْعَل}: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّها معطوفةٌ على الصلةِ قبلَها. والثاني: أنها اعتراضيةٌ بين الحالِ وهي: «قَيِّمًا» وبين صاحبِها وهو: «الكتابَ» والثالث: أنَّها حالٌ من «الكتابَ، ويترتَّبُ على الأوجهِ القولُ في «قَيِّمًا». وقوله تعالى: {قَيِّمًا}: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه حالٌ من «الكتاب». والجملةُ مِنْ قولِه «ولم يَجْعَلْ» اعتراضٌ بينهما. الثاني: أنَّه حالٌ مِنَ الهاءِ في «له». الثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، تقديرُه: جَعَلَهُ قيِّمًا. الرابع: أنَّه حالٌ ثانيةٌ، والجملةُ المنفيَّةُ قبلَه حالٌ أيضًا، وتعدُّدُ الحالِ لذي حالٍ واحدٍ جائزٌ. والتقديرُ: أنزلَه غيرَ جاعلٍ له عِوجًا قيِّمًا. الخامس: أنه حالٌ أيضًا، ولكنه بدلٌ من الجملةِ قبلَه لأنَّها حال، وإبدالُ المفردِ من الجملةِ إذا كانت بتقدير مفردٍ جائزٌ. والضميرُ في قوله تعالى: «له» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه للكتاب، وعليه التخاريجُ المتقدمةُ. والثاني: أنَّه يعود على «عبدِه»، وليس بواضحٍ. ينظر: الدر المصون، (٧/ ٤٣٣) وما بعدها.

(٢) ينظر: تفسير الماتريدي، (٧/ ١٣٣). وتفسير ابن عطية، (٣/ ٤٩٥).

(٣) ينظر: تفسير مجاهد (ص: ٤٤٩)، تفسير مقاتل بن سليمان (٢/ ٥٩٤)، تفسير عبد الرزاق (٢/ ٣٣٨)، جامع البيان، للطبري (١٨/ ٦٠)، إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٠١)، الهداية، لمكي (٦/ ٤٤١٩)، البسيط، للواحدي (١٤/ ٧٧)، المحرر الوجيز، لابن عطية (٣/ ٥٢٩)، التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي (١/ ٤٧٠)، البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (٧/ ٢٠٣)، روح المعاني، للألوسي (٨/ ٣٠٠).

(٤) إعراب القرآن" للنحاس (٢/ ٢٨٤)، مشكل إعراب القرآن، لمكي (١/ ٤٤٥)، التفسير البسيط، للواحدي (١٤/ ٧٧)، التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (٢/ ٨٥٥).

فعل دل عليه الكلام، أي: أعجب عجبا. قاله الزجاج، واختاره الواحدي، ورجحه أبي حيان، والألوسي(١).

الثالث: أنه قوله: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف:٦٣] من قول يوشع عليه السلام، فأجابه موسى عليه السلام فقال: ﴿عَجَبًا﴾ [الكهف:٦٣]، كأنه قال: أعجب عجباً(٢).

الدراسة:

فعلى القولين الأول والثاني: يكون الوقف الكافي على قوله: ﴿عَجَبًا﴾ [الكهف:٦٣]؛ لأنه كلام واحد، سواء كان اتخاذ موسى عليه السلام في البحر وعجبه من الحوت، أَم كان الكلام محكي عن يوشع عليه السلام.وعلى القول الثالث: يكون الوقف الكافي على قوله تعالى: ﴿فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف:٦٣]؛ لأن قوله: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف:٦٣] من قول يوشع، والعجب من موسى، وقد ذكر ذلك جمع من المفسرين(٣).

قال الإمام الدّاني: «وقال بعض أهل التأويل: وهو قول عيسى بن عمر، ويروى عن الحسن:﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف:٦٣] تام. ثم قال يوشع مبتدئاً:﴿عَجَبًا﴾ [الكهف:٦٣] أي: أعجب لذلك عجباً. وقيل: عجباً لسيره في البحر. ويجوز أن يكون على هذا أيضاً قوله:﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ [الكهف:٦٣] من قول يوشع. ويكون:﴿عَجَبًا﴾ [الكهف:٦٣] من قول موسى عليهما السلام... حدثنا أحمد بن موسى قال: ثنا يحيى بن سلام في قوله:﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف:٦٣] موسى عليه السلام تعجب من أثر الحوت في البحر. وقيل: المعنى: واتخذ موسى عليه السلام سبيل الحوت في البحر يعجب عجبا؛ فعلى هذا يكفي الوقف على:﴿فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف:٦٣] و:﴿عَجَبًا﴾ [الكهف:٦٣] كاف»[٤].

والراجح الذي عليه أكثر المفسرين، أنه من كلام يوشع، وهو تتمةٌ لقوله:﴿فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾ [الكهف:٦٣]؛ لأنَّ سياقَ الآية يدل عليه، وفيه إنباء عن طرف آخر من أمره، وما بينهما اعتراض قُدم عليه للاعتناء بالاعتذار(٥).

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٠٠)، الكشف والبيان، للثعلبي (٦/ ١٨٢)َ، الهداية ، لمكي (٦/ ٤٤١٩)، البسيط، للواحدي (١٤/ ٧٨)، معالم التنزيل، للبغوي (٣/ ٢٠٥)، المحرر الوجيز، لابن عطية (٣/ ٥٢٩)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١١/ ١٤)، التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي (١/ ٤٧٠)، البحر المحيط، لأبي حيان (٧/ ٢٠٣)، روح المعاني، للألوسي (٨/ ٣٠٠).

(٢) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢٣٧٠) ، إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٠٠) الكشف والبيان، للثعلبي (٦/ ١٨٢)َ، الهداية ، لمكي (٦/ ٤٤١٩) ، معالم التنزيل، للبغوي (٣/ ٢٠٥) ، روح المعاني، للألوسي (٨/ ٣٠٠).

(٣) منهم: مكي، والواحدي، وابن عطية، وابن الجوزي، والرازي، والقرطبي، وابن جزي، وأبو حيان، والنيسابوري ، والألوسي، ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٦/ ٤٤٢٠)، البسيط، (١٤/ ٧٨)، المحرر الوجيز (٣/ ٥٢٩)، زاد المسير(٣/ ٩٧)، مفاتيح الغيب (٢١/ ٤٨١)، الجامع لأحكام القرآن، (١١/ ١٤)، التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٤٧٠)، البحر المحيط في التفسير (٧/ ٢٠٣)، غرائب القرآن (٤/ ٤٤٣)، روح المعاني (٨/ ٣٠٠).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ١٢٥).

(٥) ينظر: البحر المحيط ، لأبي حيان (٧/ ٢٠٣) ، روح المعاني، للألوسي (٨/ ٣٠٠).

المطلب السادس: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة مريم.

(٧) انذار الظالمين والحال استقرارهم في ضلال مبين.

قال تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [مريم: ٣٩]

العرض:

ذهب أبو البقاء والزمخشري وتبعهما أبو حيّان إلى أنّ قوله تعالى: ﴿إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾: يجوز أن يكونَ منصوباً بـ: ﴿الْحَسْرَةِ﴾، والظرف يعملُ في المفعولِ الصريح. ويجوز أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ: ﴿يَوْمَ﴾؛ فيكون معمولاً لـ: «أَنْذر»[١].

وقال السمين: «وهذا لا يجوزُ إن كان الظرف باقياً على حقيقته؛ إذ يستحيلُ أَنْ يعملَ المستقبل في الماضي، فإن جَعَلْتَ «اليوم» مفعولاً به، أي: خَوِّفْهم نفسَ اليومِ، أي: إنهم يخافون اليومَ نفسَه، صَحَّ ذلك لخروجِ الظرفِ إلى حَيِّزِ المفاعيل الصريحة»[٢].

وذهب العلماء إلى أنّ قوله ﷻ: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جملتان حاليتان وفيهما قولان، أحدهما: أنهما حالان من الضميرِ المستترِ في قولِه: ﴿فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [مريم: ٣٨]، أي: استقرُّوا في ضلالٍ مبين على هاتين الحالتين السَّيئتين. والثاني: أنهما حالان مِنْ مفعولِ: «أَنْذِرْهُم» أي: أَنْذِرهم على هذه الحالِ وما بعدَها، وعلى الأول يكون قولُه ﷻ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾ اعتراضاً[٣].

قال الزمخشري: «﴿إِذْ﴾ بدل من: ﴿يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾. أو: منصوب بـ: ﴿الْحَسْرَةِ﴾. ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ متعلق بقوله ﷻ: ﴿فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [مريم: ٣٨]. ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾: اعتراض. أو هو متعلق بـ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾، أي: وأنذرهم على هذه الحال غافلين غير مؤمنين. يحتمل أنه يميتهم ويخرب ديارهم، وأنه يفنى أجسادهم ويفنى الأرض ويذهب بها»[٤].

الدراسة:

بناء على ذلك الإعراب؛ رتّب علماء الوقف والابتداء مواضع وأنواع الوقف في هذه الآية الكريمة، كما يلي:

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري، (٣/ ١٨). وينظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (٧/ ٢٦٣).

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (٧/ ٦٠٤).

(٣) ينظر: تفسير أبي السعود، (٥/ ٢٦٦).

(٤) تفسير الزمخشري، (٣/ ١٨). وينظر: تفسير البيضاوي، (٤/ ١١).

قال النحّاس: (﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ يكون القطع كافيًا إن قدرت المعنى: وهم الساعة في غفلة، وإن جعلته في موضع الحال، فالكافي: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾، والتمام: ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾)[١].

وإلى ذلك مال مكيّ بن أبي طالب؛ حيث قال: (﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ وقف، إلا أن يجعل: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ في موضع الحال؛ فلا يقف على ذلك. والتمام: ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾)[٢].

بينما جعل الأشموني الوقف على قوله تعالى: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ حسنٌ وليس كافيًا؛ فقال: (﴿إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ حسن، ومثله: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾، وليس بوقف إن جعلا حالين من الضمير المستتر: ﴿فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [مريم:٣٨]، أي: استقروا في ضلال مبين، على هاتين الحالتين السيئتين، وكذا إن جعلا حالين من مفعول: ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾، أي: أنذرهم على هذه الحالة وما بعدها، وعلى الأول يكون قوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾ اعتراضًا، ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تام)[٣].

فظهر بذلك أنّ حكم الوقف يختلف في هذا الموطن بناء على الاختلاف في إعراب الجمل التالية عليه، وهي قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ وذلك على قولين:

القول الأول: أنها معطوفة على جملة: ﴿فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [مريم:٣٨]، أي: هم في ضلال، وهم في غفلة[٤]، وعليه يكون قوله ﷻ: ﴿إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ محلا للوقف الكافي الذي يجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ للتعلق المعنوي دون اللفظي بينهما؛ إذ عطف الجمل له حكم الاستئناف؛ لأنه منفصل في اللفظ؛ إذ الجملتان تجريان مجرى الجملتين المستغنية إحداهما عن الأخرى، فاللاحقة كالمنفصلة عن السابقة[٥].

وجعل الإمام السجاوندي الوقف على: قوله ﷻ: ﴿إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ لازما معللا ذلك بقوله: (لأنه لو وصل لاستحال المعنى؛ لأنهم وصفوا بالغفلة في الدنيا، فلو وصل صار متعلقا بالظرف)[٦] أي: فتكون الغفلة في الآخرة.

---

(١) القطع والائتناف، للنحاس، (ص: ٤٠٠).

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي، (٧/ ٤٥٤٥).

(٣) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشموني، (٢/ ١١).

(٤) ينظر: روح المعاني (٨/ ٤١٢) وغرائب القرآن ورغائب الفرقان (٤/ ٤٨٧).

(٥) ينظر: لطائف الإشارات (١/ ٥٠٧).

(٦) ينظر: علل الوقوف للسجاوندي(٢/ ٦٨٢).

القول الثاني: أنها جملة حالية من الضميرِ المستترِ في قولِه: ﴿فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [مريم:٣٨]، أي: استقرُّوا في ضلالٍ مبين على هذه الحالة السَّيئة، ويكون قوله ﷻ: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ﴾ اعتراضا، أو مِنْ مفعولِ (أَنْذِرْهُم)، أي: أَنْذِرهم وَهُمْ فِي غفلة عن ذلك اليوم وعن كيفية حسرته (١).

وعلى هذا القول لا يحسن الوقف على قوله ﷻ: ﴿إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ والابتداء بما بعده؛ إذ لا يجوز الفصل بين الحال وصاحبه؛ لما بينهما من التعلق اللفظي والمعنوي.

قال النكزاوي: (قوله ﷻ: ﴿إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ كاف إن قدرت المعنى: وهم الساعة، أي: الآن في غفلة، وإن جعلت قوله: ﴿وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ وَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ في موضع الحال؛ فلا يكفي الوقف على قوله ﷻ: ﴿إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾) (٢).

والذي ترجحه الدراسة: وصل قوله ﷻ: ﴿إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ بما بعده، وعدم الوقف عليه؛ لما يأتي:

أولا: أن جمهور العلماء من المفسرين والمعربين على أن الجملة التالية لموطن الوقف حالية (٣)، ولا يجوز الفصل بين الحال وصاحبه.

ثانيا: أن أكثر علماء الوقف على عدم اعتبار قوله ﷻ: ﴿إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ موطنا للوقف(٤)؛ وعليه الطبعات المشهورة للمصحف الشريف؛ حيث لم تضع علامة على قوله ﷻ: ﴿إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ ترمز لجواز الوقف عليه، والابتداء بما بعده.

وبذلك يلتأم المعنى(٥)؛ حيث يقول ﷻ لنبيه ﷺ: وأنذر يا محمد ﷺ هؤلاء المشركين بالله ﷻ يوم حسرتهم وندمهم، على ما فرّطوا في جنب الله، وأورثت مساكنهم من الجنة أهل الإيمان بالله والطاعة

---

(١) ينظر: ومفاتيح الغيب للرازي (٢١/ ٥٤١). وإعراب القرآن وبيانه لدرويش(٦/ ١٠٤).

(٢) الاقتداء للنكزاوي (٢/ ١٠٦٣). وينظر: القطع (ص ٤٠٠)، ومنار الهدى، (ص ٢٣٨).

(٣) ينظر: تفسير الكشاف (٣/ ١٨)، وتفسير البيضاوي (٤/ ١١)، وتفسير النسفي (٢/ ٣٣٧)، والدر المصون (٧/ ٦٠٣)، وفتح القدير (٣/ ٣٩٤)، وإعراب القرآن وبيانه، (٦/ ١٠٤)، وإعراب القرآن للدعاس وزميليه(٢/ ٢٤٣)، والمجتبى (٢/ ٦٧٢)، وإعراب القرآن لياقوت(٦/ ٢٨٠٧).

(٤) ينظر: إيضاح الوقف (٢/ ٧٦٥)، والمكتفى، ص:٣٧٦، والمرشد (٢/ ٣٧٤)، ووصف الاهتداء (٢/ ٣٧٣)، ولطائف الإشارات (٧/ ٢٨٥٤). والمقصد بهامش منار الهدى (ص: ٢٣٨).

(٥) قال الآلوسي: (وقوله تعالى: {وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ} قال الزمخشري: متعلق بقوله تعالى شأنه: {فِي ضَلالٍ مُبِينٍ}، ووجه ذلك بأن الجملتين في موضع الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور أي مستقرون في ذلك وهم في تينك الحالتين، واستظهر في الكشف العطف على قوله تعالى: الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي

له، وأدخلوهم مساكن أهل الإيمان بالله من النار، وأيقن الفريقان بالخلود الدائم، والحياة التي لا موت بعدها، فيا لها حسرةً وندامة. ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ أي: هم كانوا في غفلة من هذا في الدنيا عما الله ﷻ فاعل بهم يوم القيامة. ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي: لا يصدقون بآيات الله ﷻ ولا بالرجوع إليه يوم القيامة[1].

فجملة: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ حال من الأمر وهي حال سببية، إذ التقدير: إذ قضي أمرهم. كما ظهر أنّ ومعنى جملة الحال على الاحتمال الأول في معنى الأمر الكناية عن سرعة صدور الأمر بتعذيبهم، أي: قضي أمرهم على حين أنهم في غفلة، أي بهت. وعلى الاحتمال الثاني: تحذير من حلول يوم القيامة بهم قبل أن يؤمنوا، وهذا أليق بقوله: ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ومعناه: استمرار عدم إيمانهم إلى حلول قضاء الأمر يوم الحسرة؛ فاختيار صيغة المضارع فيه دون صيغة اسم الفاعل لما يدل عليه المضارع من استمرار الفعل وقتا فوقتا استحضارا لذلك الاستمرار العجيب في طوله وتمكنه[2]. وبذلك ظهر أثر الجملة الحالية على الوقف والابتداء. والله ﷻ أعلم.

ضَلالٍ مُبِينٍ أي هم في ضلال وهم في غفلة وعلى الوجهين تكون جملة أَنْذِرْهُمْ معترضة والواو اعتراضية، ووجه الاعتراض أن الإنذار مؤكد ما هم فيه من الغفلة والضلال، وجوز أن يكون ذلك متعلقا بأنذرهم على أنه حال من المفعول أي أنذرهم غافلين غير مؤمنين. وتعقّب ذلك: بأنه لا يلائم قوله تعالى: إِنَّما أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشاها [النازعات: ٤٥] وقال في الكشف: أنه غير وارد؛ لأن ذلك بالنسبة إلى النفع وهذا بالنسبة إلى تنبيه الغافل لبيان أن النفع في الآخرة وهذه وظيفة الأنبياء عليهم السّلام عن آخرهم، ثم لو سلم لا مناقضة كما في قوله تعالى: {وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ} [الذاريات: ٥٥] كيف وقد تكرر هذا المعنى في القرآن إلى قوله تعالى: {لِتُنْذِرَ قَوْماً ما أُنْذِرَ آباؤُهُمْ فَهُمْ غافِلُونَ} [يس: ٦] وأما إن قوله سبحانه: {وَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ} نفي مؤكد يشتمل على الماضية والآتية؛ فلا يسلم لو جعل حالا، ولو سلم فقد علم جوابه مما سبق وما على الرسول إلا البلاغ. نعم لا نمنع أن الوجه الأول أرجح وأشد طباقا للمقام، وحاصل المعنى على الأخير أنذرهم لأنهم في حالة يحتاجون فيها للإنذار). تفسير الألوسي، (٨/ ٤١٢).

(١) ينظر: تفسير الطبري، (١٨/ ٢٠٠). وينظر: تفسير الماتريدي، (٧/ ٢٣٧).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١٦/ ١٠٩). وينظر: زهرة التفاسير، (٩/ ٤٦٤٢).

المطلب السابع: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الأنبياء.

(٨) وهب الله لنبيه إبراهيم اسحاق ووهب له يعقوب وحاله أنه نافلة.

قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [الأنبياء: ٧٢]

العرض:

اختلف حكم الوقف على﴿إِسْحَٰقَ﴾ بناء على اختلاف المفسرين في معنى الآية المباركة؛ فقد ذكروا في معناها أقوالا لها أثر واضح على الوقف والابتداء فيها؛ وذلك بالنظر إلى الجملة الحالية. **قال الإمام مكي:** قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ﴾، أي: ولد الولد، فالنافلة يعقوب. قاله: ابن عباس وقتادة[(١)]، وقال ابن جريج[(٢)]: النافلة إسحاق ويعقوب، ومعنى النافلة: عطية، أي: وهبناهما له عطية من عندنا، وكذلك قال مجاهد[(٣)].

الدراسة:

اختلف حكم الوقف على﴿إِسْحَٰقَ﴾ بناء على اختلاف المفسرين في معنى الآية ، كالتالي:

القول الأول: أن معنى النافلة: ولد الولد، وهو: يعقوب. قاله ابن عباس وقتادة[(٤)].

فعلى هذا القول يقف القارئ على﴿إِسْحَٰقَ﴾وقفا كافيا، ويبدأ بما بعده؛ لعدم التعلق اللفظي، وإن وجد التعلق المعنوي. أما الأول؛ فلأن ﴿وَيَعْقُوبَ﴾-على هذا التفسير- ليس معطوفا على﴿إِسْحَٰقَ﴾؛ فيمتنع الفصل بين المعطوفين بالوقف، وإنما هو مفعول به لفعل محذوف، و﴿نَافِلَةً﴾ حال من (يعقوب) فقط ، والتقدير: ووهبنا له يعقوب نافلة، وهي جملة معطوفة على جملة

---

(١) هو: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة، ثبت، يقال ولد أكمه، أبو الخطاب، البصري، الضرير ، حافظ، مفسر، عالم بالعربية مات سنة مائة وبضع عشرة. ينظر: صفة الصفوة لابن الجوزي (٢/ ١٥٣)، وتذكرة الحفاظ(١/ ٩٢)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٨/ ٣٥١).

(٢) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، القرشي، ثقة فقيه. روى عن مجاهد، وعطاء، ونافع، وغيرهم، وروى القراءة عن عبد الله بن كثير، وروى عنه الثوري، وغيره[ت: ١٥٠هـ]. ينظر: تهذيب الكمال(١٨/ ٣٣٨-٣٥٢)، وتذكرة الحفاظ للذهبي(١/ ١٢٧- ١٢٨).

(٣) هو: مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، أحد أعلام التابعين، قرأ على عبد الله بن السائب وعبد الله بن عباس، وأخذ عنه القراءة ابن كثير وابن محيصن وجماعة[ت: ١٠٣هـ]. ينظر: معرفة القراء الكبار(١/ ٦٦)، وغاية النهاية: ٢/ ٤٠).

(٤) ينظر: تفسير ابن كثير(٥/ ٣٥٣)، وتفسير البغوي(٥/ ٣٣٠)، تح: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة، ط٤، س: ١٤١٧ هـ =١٩٩٧م.

﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ [(١)]، لكن عطف الجمل له حكم الاستئناف؛ لأنه منقطع لفظا، وأما التعلق المعنوي؛ فلأن هذا من عطف الجمل المتصلة المعنى.

القول الثاني: أن معنى النافلة الزيادة، والمراد بها يعقوب؛ لأن إبراهيم سأل إسحاق فأعطيه، وأعطى يعقوب نافلة، أي: زيادة وفضلا من غير سؤال [(٢)].

وعلى هذا المعنى يقف القارئ على:﴿إِسْحَٰقَ﴾وقفا تاما، ويبدأ بما بعده؛ لعدم التعلق اللفظي والمعنوي؛ أما الأول؛ فلأن ﴿وَيَعْقُوبَ﴾-على هذا التفسير أيضا- ليس معطوفا على﴿إِسْحَٰقَ﴾؛ وإنما هو مفعول به لفعل محذوف، و﴿نَافِلَةً﴾ حال من (يعقوب)، والتقدير: وزدناه يعقوب نافلة [(٣)]، وهي جملة معطوفة على جملة ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ ولا إشكال في ذلك؛ لأن عطف الجمل منقطع لفظا، وأما عدم التعلق المعنوي؛ فلأن هذا من باب عطف الجمل المتغايرة المعنى.

يقول الداني:" ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ كاف، وقال نافع والأخفش وأحمد بن موسى: تام، ثم تبتدئ:(وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً)، والمعنى: وزدناه يعقوب نافلة" [(٤)].

القول الثالث: أن معناها الزيادة، والمراد بها إسحاق ويعقوب. يقول ابن عاشور عند تفسيره هذه الآية:" والنافلة: الزيادة غير الموعودة؛ فإن إبراهيم سأل ربه فقال: رب هب لي من الصالحين، أراد الولد فولد له إسماعيل كما في [سورة الصافات: ١٠٠] ثم ولد له إسحاق عن غير مسألة كما في سورة هود [(٥)] فكان نافلة، وولد لإسحاق يعقوب فكان أيضا نافلة، وانتصب﴿نَافِلَةً﴾على الحال التي عاملها (وهبنا) فتكون حالا من﴿إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ شأن الحال الواردة بعد المفردات أن تعود إلى جميعها [(٦)].

القول الرابع: أن معنى النافلة: العطية، والمراد بها إسحاق ويعقوب. وهو قول مجاهد [(٧)].

---

(١)ينظر: منار الهدى(ص:٢٥١).

(٢) ينظر: تفسير الكشاف(٣/ ١٢٧)، وتفسير فتح القدير(٣/ ٤٩١).

(٣) ينظر: المصدرين السابقين.

(٤) المكتفى(ص:٣٨٨).

(٥) وذلك قوله تعالى:(ئد ى ي ي ئج ئح ئم ئى) [٧١].

(٦) التحرير والتنوير(١٧/ ١٠٩). وينظر: تفسير العز بن عبد السلام(٢/ ٣٣٠).

(٧) ينظر: تفسير البغوي (٥/ ٣٣٠)، وتفسير ابن كثير(٥/ ٣٥٣)، وتفسير الألوسي(٩/ ٦٨).

وعلى القولين الأخيرين لا يجوز الوقف على:﴿إِسْحَٰقَ﴾، الابتداء بما بعده؛ لوجود التعلق اللفظي والمعنوي بينهما؛ لأن ﴿وَيَعْقُوبَ﴾ معطوف على ﴿إِسْحَٰقَ﴾ [(١)]، و﴿نَافِلَةً﴾ إما حال منهما، أو مصدر من معنى (وهبنا) لا من لفظه، والمعنى: وهبناهما له عطية من عندنا [(٢)].

يقول الأشموني:" ﴿إِسْحَٰقَ﴾ كاف عند نافع إن نصب ﴿نَافِلَةً﴾ حالا من (يعقوب) فقط؛ لأن النافلة مختصة به؛ لأنها ولد الولد بخلاف إسحاق فإنه ولد لصلبه، والتقدير: ووهبنا له يعقوب حالة كونه نافلة، ويكون من عطف الجمل، وليس بوقف إن نصب ﴿نَافِلَةً﴾ انتصاب المصدر من معنى العامل، وهو: (وهبنا) لا من لفظه، فهي كالعاقبة والعافية فيكون شاملا لإسحاق ويعقوب؛ لأنهما زيدا لإبراهيم بعد ابنه إسماعيل؛ فلا يفصل بينهما، وكذا لا يصح الوقف على:﴿إِسْحَٰقَ﴾ إن عطف (يعقوب) على (إسحاق) عطف مفرد على مفرد من غير إضمار فعل " [(٣)].

والراجح لدى الباحث:

وصل ﴿إِسْحَٰقَ﴾ بما بعده، وعدم الوقف؛ لأنه الرأي الراجح الذي عليه كثير من المعربين كون (يعقوب) معطوف على ﴿إِسْحَٰقَ﴾ عطف مفرد على مفرد [(٤)]؛ لأنه هو البين في العربية. وكذلك هو الراجح لدى علماء الوقف [(٥)]، يقول النحاس: " وهذا هو البين في العربية، أن يكون الثاني معطوفا على الأول داخلا فيما دخل فيه لا على إضمار فعل" [(٦)].

ولا لبس على إرادة يعقوب خاصة؛ للقرينة الظاهرة [(٧)] أن المراد يعقوب، وعلى ذلك لا يجوز الوقف على إسحاق والابتداء بما بعده؛ للتعلق اللفظي والمعنوي بين المعطوفين.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه(٦/ ٣٣٧)، وإعراب القرآن للدعاس وزميليه(٢/ ٢٩١).

(٢) ينظر: التبيان (٢/ ٩٢٢)، والدر المصون(٨/ ١٨١)، وتفسير الألوسي(٩/ ٦٨).

(٣) منار الهدى (ص:٢٥١).

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه(٦/ ٣٣٧)، وإعراب القرآن للدعاس وزميليه(٢/ ٢٩١)، وإعراب القرآن لياقوت(٧/ ٢٩٨٠).

(٥) ينظر: القطع والائتناف (ص:٤٢٨)، والمرشد(٢/ ٤٠٥)، والاقتداء(٢/ ١١٢١)،ووصف الاهتداء (٢/ ٣٩٠)، والمقصد (ص:٢٥١).

(٦) ينظر: القطع والائتناف (ص:٤٢٨).

(٧) ينظر: تفسير البيضاوي(٤/ ٥٦)، وتفسير أبي السعود(٦/ ٧٧).

المطلب الثامن: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الحج.

(٩) حال الكافر أنّه يدعوا لمن ضره أقرب من نفعه.

قال تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾﴾ [الحج:١٣].

قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ﴾ هاء مضمرة، وهو في موضع حال من ﴿ذَٰلِكَ﴾ [الحج:١٢]، والتقدير: ذلك هو الضلال البعيد يدعوه، فيقف على: ﴿يَدْعُواْ﴾ في هذا القول، وتقديره: ذلك هو الضلال البعيد في حالة دعائه إياه، ويكون ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ مستأنفاً مرفوعاً بالابتداء، وخبره: ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ ...وقال الفراء: يجوز أن تكون ﴿يَدْعُواْ﴾ مكررة تأكيداً لـ﴿يَدْعُواْ﴾ [الحج:١٢] الأولى، فيقف على ﴿يَدْعُواْ﴾ على هذا، ويبتدئ (من ضره) على الابتداء، والخبر ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾"[(١)].

الدراسة:

يختلف حكم الوقف على ﴿يَدْعُواْ﴾ بناء على الاختلاف في إعرابه، وقد اختلف النحاة في هذا موضع اختلافا كثيرا، وسبب ذلك أن اللام تعلّق الْفعل الذي قبلها عن العمل إذا كان من أفعال القلوب[(٢)]، ويدعو ليس منها، وهم في ذلك على طريقين:

الطريق الأول أن يكون ﴿يَدْعُواْ﴾ غير عامل فيما بعده لا لفظًا ولا تقديرًا، وفيه على هذا ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون تكريرا لـ﴿يَدْعُواْ﴾ [الحج:١٢] الأولى؛ فلا يكون له معمول[(٣)].

الوجه الثَّاني: أن يكون ﴿ذَٰلِكَ﴾ [الحج:١٢] بمعنى الذي في موضع نصب بـ﴿يَدْعُواْ﴾ أي يدعو الذي هو الضلال، ولكنه قدم المفعول[(٤)].

الوجه الثالث: أن يكون ﴿يَدْعُواْ﴾ حَالاً ; وَالتقدير: ذلك هو الضلال البعيد مَدْعُوًّا[(٥)].

وعلى هذه الأوجه الثلاثة يحسن الوقف ويتم على ﴿يَدْعُواْ﴾ ويحسن الابتداء بما بعده؛ لعدم التعلق اللفظي والمعنوي بينهما؛ لأن الْكَلاَم في هذه الأوجه مسْتَأْنَفٌ بعد

---

(١) تفسير الهداية(٧/ ٤٨٥٤ - ٤٨٥٥).

(٢) ينظر: التبيان للعكبري(٢/ ٩٣٤).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء(٢/ ٢١٨)، والتبيان للعكبري(٢/ ٩٣٥)، والدر المصون(٨/ ٢٤٠).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج(٣/ ٤١٦)، والتبيان(٢/ ٩٣٥)، والدر المصون(٨/ ٢٤٠).

(٥)ينظر: معاني القرآن للفراء(٢/ ٢١٧)، ومعاني القرآن للزجاج(٣/ ٤١٥)، والتبيان(٢/ ٩٣٥).

﴿يَدۡعُواْ﴾ [1] بمعنى جديد، و (مَن): مبتدأٌ، والخبر: ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ﴾.

الطريقُ الثاني: أَنَّ ﴿يَدۡعُواْ﴾ مُتسلط على الجملة بَعْدَهُ، وفيه على هذا أوجه:

الأول: أنَّ ﴿يَدۡعُواْ﴾ بمعنى يَقُوْل ، واللامُ للابتداء ، و (مَنْ) مبتدأ، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: يقول لَّلذي ضَره أقربُ من نَفْعه إلهه، والجملة كلها في محلِّ نصبٍ بـ﴿يَدۡعُواْ﴾ لأنَّه بمعنى يَقُول. هذا قول الأخفش [2].

الثـــاني: أنَّ ﴿يَدۡعُواْ﴾ مُشَبَّهٌ بأفعال القلوب؛ لأن الدعاء لا يَصدُرُ إلاَّ عن اعتقادٍ ، والأحسن أن يضمن معنى يزعم، فـ﴿يَدۡعُواْ﴾ مُعَلَّقٌ باللام، و (مَنْ) مبتدأٌ ، وخبرُه محذوفٌ على ما مَرَّ في الوجه قبلَه، والجملة في محلِّ نصبٍ [3].

الثالـــث: أن الأفعال كلها يجوزُ أن تُعَلَّق قلبيةً كانت أو غيرها؛ فاللامُ معلِّقَةٌ لـ﴿يَدۡعُواْ﴾ والجملةُ بعده الكلامُ فيها كما تقدَّم [4].

الرابع: أنَّ ﴿يَدۡعُواْ﴾ بمعنى يُسَمِّي ، فتكونَ اللامُ مزيدةً في المفعولِ الأول، وهو الموصولُ وصلتُه ، ويكون المفعولُ الثاني محذوفاً تقديرُه : يُسَمِّي الذي ضَرُّه أقربُ مِنْ نفعِه إلهاً [5].

الخـــامس: أن اللام مُزالَةٌ من موضعها، والأصلُ : يدعو مَنْ لَضره أقربُ، فقدِّمتْ مِنْ تأخير. هذا قولُ الفراء [6].

السادس: أنَّ اللامَ زائدةٌ في المفعول به، وهو (مَنْ)، والتقديرُ : يدعو مَنْ ضَرُّه أقرب [7].

وعلى هذه الأوجه الستة لا يجوز الوقف على:﴿يَدۡعُواْ﴾، الابتداء بما بعده؛ للتعلق اللفظي والمعنوي بينهما؛ لأن﴿يَدۡعُواْ﴾عامل فيما بعده على هذه الأوجه، ولا يفصل بين العامل ومعموله بوقف.

---

(١)ينظر: التبيان(٢/ ٩٣٥)، والدر المصون(٨/ ٢٤٠).

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش(٢/ ٤٥٠)، ومشكل إعراب القرآن (٢/ ٤٨٨)، والتبيان (٢/ ٩٣٥).

(٣) ينظر: التبيان(٢/ ٩٣٥)، وتفسير البحر المحيط(٧/ ٤٩١).

(٤) ينظر: الدر المصون(٨/ ٢٣٩).

(٥)ينظر: تفسير البحر المحيط(٧/ ٤٩١)، والدر المصون(٨/ ٢٣٩).

(٦)ينظر: معاني القرآن للفراء(٢/ ٢١٧)، ومشكل إعراب القرآن لمكي(٢/ ٤٨٧)، والتبيان للعكبري(٢/ ٩٣٥).

(٧) ينظر: الدر المصون(٨/ ٢٣٩)، والمجتبى(٢/ ٧٤٣)، والجدول(١٧/ ٩٦)، وإعراب القرآن وبيانه(٦/ ٤٠٢، ٤٠٣).

يقول النحاس:" ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ١٢﴾ [الحج:١٢] تمام على قول الأخفش والكسائي، وقال أحمد بن جعفر: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ١٢ يَدۡعُواْ﴾ تم. قال أبو جعفر: أما الكسائي فقدر اللام في غير موضعها وجعل﴿يَدۡعُواْ﴾ بمعنى بعيد، والمعنى عنده: يدعوا من لضره أقرب من نفعه...وقد قال الفراء كقول الكسائي: إن اللام في غير موضعها في: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾، إلا أنه أجاز ذلك في (من)؛ لأنه لا يتبين فيها الإعراب، وأما الأخفش فجعل﴿يَدۡعُواْ﴾ يدعوا بمعنى: يقول...والتقدير عند الأخفش: يقول لمن ضره أقرب من نفعه إلهه، ثم حذف خبر الابتداء، ومن جعل ﴿يَدۡعُواْ﴾ هو التمام قدر﴿يَدۡعُواْ﴾ مكررة على الأولى، وفي ذلك قول آخر: يكون ﴿ذَٰلِكَ﴾ بمعنى الذي ويكون المعنى: الذي هو الضلال البعيد يدعوا"[(١)].

والذي يرجحه الباحث:

وصل﴿يَدۡعُواْ﴾ بما بعده، لأن أكثر العلماء على أن: ﴿يَدۡعُواْ﴾ متسلط على ما بعده عامل فيه، وإن اختلفوا في تخريج ذلك[(٢)]، وعلى ذلك لا يصح الفصل بينه وبين ما بعده بالوقف. ولأن ذلك هو الراجح عند كثير من علماء الوقف والابتداء[(٣)]. يقول الداني:" قال الدينوري:﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾ [الحج:١٢] تام. يجعل ﴿يَدۡعُواْ﴾ من صلة ﴿ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾، ويضمر الهاء فيه، أي: يدعوه، يعني: الوثن، ثم يستأنف: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦ﴾. قال الدينوري: كما يقال في الكلام على مذهب الجزاء لما فعلت: لهو خير لك. قال أبو عمرو: الوجه في ذلك غير ما قاله، وهو أن تكون (من) منصوبة بـ:﴿يَدۡعُواْ﴾، واللام لام اليمين، والتقدير: يدعو من ضره، أي: من والله لضره أقرب من نفعه، ثم نقلت اللام من (الضر) إلى (من)؛ إذ كان الإعراب لا يتبين فيها"[(٤)].

---

(١) القطع والائتناف(ص:٤٤٠- ٤٤١).وينظر: الاقتداء(٢/ ١١٤٢).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء(٢/ ٢١٧)، ومعاني القرآن للأخفش(٢/ ٤٥٠)، وإعراب القرآن للنحاس(٣/ ٨٩)، وتفسير أبي السعود(٦/ ٩٨)، وروح المعاني(٩/ ١٢١،١٢٠)، وتفسير المراغي (١٧/ ٩٥)، والجدول(١٧/ ٩٦)، وإعراب القرآن وبيانه(٦/ ٤٠٣،٤٠٢)، والمجتبى (٢/ ٧٤٣)، ، وإعراب القرآن لياقوت(٧/ ٣٠٢٣)، والإعراب المفصل(٧/ ٢٨٩).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف(٢/ ٧٨٠)، والهادي(٢/ ٦٧٠)، ولطائف الإشارات (٧/ ٢٩٩٣)، والمقصد، ومنار الهدى(ص: ٢٥٤- ٢٥٥).

(٤) المكتفى(ص:٣٩٢). وينظر: المرشد(٢/ ٤١١، ٤١٢).

(١٠) والحال أنه سبحانه ما جعل عليكم في الدين من حرج.

قال تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ٧٨﴾ [الحج:٧٨]

العرض:

ذكر ابن عاشور أنّ قوله تعالى: ﴿مِنۡ حَرَجٖ﴾ [الحج:٧٨] منصوب على الحال من ﴿ٱلدِّينِ﴾ باعتبار أن الْإسلام حوى ملة إبراهيم (١).

الدراسة:

حكم الوقف علي قوله تعالى: ﴿مِنۡ حَرَجٖ﴾ يختلف بناء على الاختلاف في إعراب قوله تعالى:(مِّلَّةَ﴾؛ حيث ذكروا في إعرابها وجوها: أولها: أنها منصوبة على الإغراء، أي: اتبعوا والزموا ملة أبيكم، ويؤيده أن قبله ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ [الحج:٧٧]؛ أي: اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم، والجملة مستأنفة (٢). ثانيها: أنّها منصوبة على الاختصاص، والتقدير: أعنى بالدين ملة أبيكم (٣). ثالثها: أنّها نُصبت على المصدر بفعل دلّ عليه مضمونُ ما قبلَه كأنه قيل: وسع دينكم توسعة ملة أبيكم، ثم حذف المضاف وأقام المَضافَ إليه مقامه (٤).

فعلى هذه الأوجه يكون الوقف على ﴿مِنۡ حَرَجٖ﴾ كافياً(٥)، يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده؛ لوجود التعلق المعنوي دون اللفظي بينهما.

رابعها: أنها منصوبة بنزع الخافض، والتقدير: وسَّع عَليكم كملة أبيكم إبراهيم وهو الذي مال إليه الفراء (٦).

خامسها: أن يكون النصب على الحال من ﴿ٱلدِّينِ﴾ باعتبار أن الْإسلام حوى ملة إبراهيم (٧).

سادسها: النصب على البدل من﴿ٱلۡخَيۡرَ﴾[الحج:٧٧] (٨).

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير(١٧/ ٣٥٠).

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش(٢/ ٤٥٣)، وإعراب القرآن للنحاس(٣/ ٧٥). ومشكل إعراب القرآن لمكي، (٢/ ٤٩٤، ٤٩٥)، والتبيان (٢/ ٩٤٩)، ومنار الهدى، ص:٢٥٩، والجدول(١٧/ ١٥٣).

(٣) ينظر: تفسير الكشاف(٣/ ١٧٣)، والدر المصون، (٨/ ٣٠٩، ٣١٠).

(٤) ينظر: السابقين نفس الجزء والصفحة.

(٥) ينظر: إيضاح الوقف (٢/ ٧٨٧)، والاقتداء (٢/ ١١٦٠) ولطائف الإشارات (٧/ ٢٩٩٧)، ومنار الهدى (ص:٢٥٩)، والاهتداء، ص:٢٣٨.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء، (٢/ ٢٣١)، ومشكل إعراب القرآن لمكي، (٢/ ٤٩٤، ٤٩٥).

(٧) ينظر: التحرير والتنوير(١٧/ ٣٥٠).

(٨) ينظر: منار الهدى، (ص:٢٥٩).

وعلى هذه الأوجه لا يجوز الوقف على:﴿مِنْ حَرَجٍ﴾، والابتداء بما بعده(١)؛ للتعلق اللفظي والمعنوي بينهما على الأوجه المذكورة.

والذي يراه الباحث راجحا:

جواز الوقف على ﴿مِنْ حَرَجٍ﴾ ، والابتداء بما بعده؛ لأنّه أرجح الأوجه في نصب ﴿مِّلَّةَ﴾ الثلاثة الأول(٢)، وعليها لا يوجد تعلق لفظي بين: ﴿مِّلَّةَ﴾ وما قبلها-كما سبق-؛ فيجوز الوقف عليها، والابتداء بما بعدها.

المطلب التاسع: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة المؤمنون.

(١١) الحال أنهم مستكبرين سامرين يهجرون القرآن.

قال تعالى: قول الله تعالى:﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴿٦٧﴾ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [المؤمنون:٦٧-٦٨].

العرض:

يجوز هنا الوقف على: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾، أو:﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ﴾، أو:﴿تَهْجُرُونَ﴾[المؤمنون:٦٧].

و﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ وقف عند أبي حاتم، ثم تبتدئ: ﴿بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾، أي: في البيت، وقيل:﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ﴾ الوقف(٣)، وقيل:﴿تَهْجُرُونَ﴾ التمام"(٤).

الدراسة:

اختلف علماء الوقف والابتداء هل يوقف على﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾، أم على:﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ﴾، أم لا وقف إلا على:﴿تَهْجُرُونَ﴾؟ ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه يوقف على:﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾وقفا كافيا، ويبتدأ بـ﴿بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ وهو قول أبي حاتم وابن الأنباري(٥)، وذلك لعدم التعلق اللفظي بينهما بناء على جعل الجار

---

(١) ينظر: إيضاح الوقف(٢/ ٧٨٧)، والمرشد(٢/ ٤٢٦)، والاقتداء (٢/ ١١٦٠)،ولطائف الإشارات (٧/ ٢٩٩٧)، والمقصد بهامش منار الهدى، ومنار الهدى(ص:٢٥٩).

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش(٢/ ٤٥٣)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج(٣/ ٤٤٠)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٤٩٤، ٤٩٥)، والكشاف(٣/ ١٧٣)، والتبيان، (٢/ ٩٤٩)، والدر المصون، (٨/ ٣٠٩، ٣١٠)، وتفسير الألوسي(٩/ ١٩٩)، والجدول (١٧/ ١٥٢)، وإعراب القرآن للدعاس وزميليه (٢/ ٣٢٣)، والمجتبى(٢/ ٧٦٢)، وإعراب القرآن لياقوت (٧/ ٣٠٨٥).

(٣) قاله العباس بن الفضل بن شاذان. ينظر: القطع (ص: ٤٥٩)، والمكتفى(ص:٤٠٢).

(٤) تفسير الهداية(٧/ ٤٩٨٥).

(٥) ينظر: إيضاح الوقف(٢/ ٧٩٢)، والقطع (ص: ٤٥٩)، والمكتفى(ص:٤٠٢).

والمجرور﴿بِهِۦ﴾متعلقا بما بعده[1]، والمعنى: تسمرون بذكر القرآن وبالطعن فيه[2].

القول الثاني: أن الوقف الكافي على: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ﴾[3]، وهذا على أن الجار والمجرور﴿بِهِۦ﴾ متعلق بـ:﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾، والمعنى-على قول الجمهور بعود الضمير للحرم-: مستكبرين بحرم الله، يقولون: لا يظهر علينا فيه أحد؛ لأنا أهل الحرم. أما على عود الضمير للقرآن فالمعنى: يحدث لكم سماع آياتي كبرا وطغيانا فلا تؤمنوا به[4].

القول الثالث: أنه لا وقف إلا على:﴿تَهْجُرُونَ﴾[5]؛ لأن ﴿سَٰمِرًا﴾ مع:﴿تَهْجُرُونَ﴾ حالان بعد حال، يعني﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾[6]، ولا يجوز الفصل بين الحال وصاحبه بوقف.

والوقف على:﴿تَهْجُرُونَ﴾ تام؛ لعدم تعلقه بما بعده؛ لأن جملة:﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [٦٨] معطوفة على استئناف مقدّر أي أجهلوا فلم يدّبّروا...[7]، وهو ما عليه جمهور علماء الوقف[8].

والذي يرجحه الباحث:

أنه يجوز أن يوقف على:﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ﴾؛ لأن الراجح لدى جمهور أهل العلم أن الجار والمجرور﴿بِهِۦ﴾متعلق بـ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾[9]، وعليه فلا يجوز الفصل بينهما. ولأنه يجوز إعراب ﴿سَٰمِرًا﴾مفعولا مطلقا-مصدرا-منصوبا بفعل مضمر، أي: تسمرون سمرا، وجاء المصدر على

---

(١) ينظر: علل الوقوف(٢/ ٣٧٠)، وتفسير النيسابوري(٥/ ١٢٦).

(٢) ينظر: الكشاف(٣/ ١٩٤)، ومفاتيح الغيب(٢٣/ ٢٨٦)، وتفسير البيضاوي(٤/ ٩١).

(٣) ينظر: القطع ، ص: ٤٥٩، والمكتفى(ص:٤٠٢).

(٤) ينظر: تفسير الطبري(١٩/ ٥٢)، وتفسير البغوي(٥/ ٤٢٣)، وتفسير ابن عطية(٤/ ١٥٠)، وتفسير القرطبي (١٢/ ١٣٦).

(٥) ينظر: القطع (ص: ٤٥٩).

(٦) ينظر: علل الوقوف(٢/ ٣٧١)، وفتح القدير(٣/ ٥٨٠)، والجدول (١٨/ ١٩١).

(٧) ينظر: الجدول(١٨/ ١٩٣)، وإعراب القرآن للدعاس وزميليه(٢/ ٣٣٤).

(٨) ينظر: القطع(ص: ٤٥٩)، والمرشد(٢/ ٤٣٦)، والاقتداء (٢/ ١١٧٥)، ولطائف الإشارات (٧/ ٣٠٤٠)، والمقصد(ص: ٢٦٣).

(٩) ينظر: تفسير مجاهد(١/ ٤٨٧)، ومعاني القرآن للفراء(٢/ ٢٣٤)، وتفسير الطبري(١٩/ ٥٢)، ومعاني القرآن للنحاس(٤/ ٤٧٤)، وتفسير البغوي(٥/ ٤٢٣)، وتفسير ابن عطية(٤/ ١٥٠)، وتفسير القرطبي (١٢/ ١٣٦)، وتفسير ابن كثير(٥/ ٤٨٣)، والتحرير والتنوير(١٨/ ٨٥)، وإعراب القرآن وبيانه(٦/ ٥٢٦)، والمجتبى(٢/ ٧٧٦)، والإعراب المفصل(٧/ ٤٠٧).

وزن فاعل[(١)]، وعلى ذلك ينقطع التعلق اللفظي بينه وبين ما قبله، فيجوز الوقف على ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ﴾، والابتداء بـ﴿سَٰمِرًا﴾. والله أعلم.

المطلب العاشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الفرقان.

(١٢) الحال أنّ الله بكل شيء عليم.

قال تعالى: ﴿۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴿٣٦﴾﴾ [النور:٣٥،٣٦].

العرض:

قال العلماء[(٢)]: من قال: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾، أي: نور المؤمن جاز له أن يقف على:﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ﴾، ومن قال: المعنى: مثل نور الله لم يقف إلا على:﴿مِصْبَاحٌ ۖ﴾. ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ تمام.﴿دُرِّىٌّ ۖ﴾ تمام. ﴿تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ﴾ تمام. ﴿لِلنَّاسِ ۗ﴾ قطع. و﴿عَلِيمٌ﴾ تمام إن جعلت ﴿فِى بُيُوتٍ﴾ متعلقاً بـ﴿يُسَبِّحُ﴾، فإن جعلته-على قول ابن زيد[(٣)] - متعلقاً بقوله:﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾[(٤)] لم تقف على﴿عَلِيمٌ﴾، وكذلك إن جعلته متعلقاً بـ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾، وهو قول الطبري[(٥)]، وكذلك إن جعلته حالاً مما تقدم لم تقف على: ﴿عَلِيمٌ﴾، وهو قول أحمد بن يحيى[(٦)] "[(٧)].

---

(١) ينظر: الإعراب المفصل(٧/ ٤٠٧).

(٢) المكتفى(ص:٤٠٢- ٤٠٣). وينظر: المقصد (ص:٢٦٣).

(٣) هو: عَبْد الرحمن بْن زَيْد بْن أسلم القرشي، العدوي، المدني، مولى عُمَر بْن الخطاب. جمع تفسيرا في مجلد، وروى عن: أبيه، وابْن المنكدر، ورَوَى عَنه: أصبغ بْن الفرج، وبشر الحافي، وعبد الله بْن وهب، وغيرهم. أخرج له التِّرْمِذِيّ، وابن ماجه[ت: ١٨٢]. ينظر: تهذيب الكمال (١٧/ ١١٤-١١٩)، وسير أعلام النبلاء(٨/ ٣٤٩)، وطبقات المفسرين للأدنوي(١/ ١١).

(٤) ينظر: تفسير الطبري(١٩/ ١٨٩)

(٥) ينظر: السابق نفسه.

(٦) هو: أبو العباس ثعلب البغدادي، إمام النحو واللغة في زمانه، من مؤلفاته " المصون في النحو-معاني القرآن-الهجاء"، أخذ عن أبي الأعرابي، وأخذ عنه ابن الأنباري [ت:٢٩١هـ]. ينظر: إنباه الرواة(١/ ١٢٦- ١٢٧)، وبغية الوعاة (١/ ٣٩٦)، والأعلام للزركلي(١/ ٢٦٧).

(٧) تفسير الهداية(٨/ ٥١٠٨- ٥١٠٩). وينظر: إيضاح الوقف(٢/ ٧٩٧).

الدراسة:

لعلماء الوقف والابتداء في حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ قولان:

القول الأول- أنه يتم ويحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده[(١)]، وهذا على استئناف قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ﴾.

القول الثاني: أنه ليس محلا يجوز الوقف عليه، والابتداء بما بعده[(٢)]، وهذا على تعلق: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ﴾ بما قبله. إما صفة ثانية لـ﴿كَوْكَبٌ﴾[(٣)]، أوحال منه[(٤)]، أو خبر ثان لـ﴿ٱلزُّجَاجَةُ﴾[(٥)]، أو خبر ثان لـ﴿ٱلْمِصْبَاحُ﴾[(٦)]، ولا يجوز الفصل بين الصفة وموصوفها، ولا بين الحال وصاحبه، وكذا بين المبتدأ وخبره.

والذي يرجحه الباحث:

القول الثاني؛ لأمرين: **أولا:** أن جمهور المعربين على تعلق:﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ﴾بما قبله[(٧)]؛ فلا يجوز الوقف دونه. **ثانيا:** أن جمهور علماء الوقف والابتداء على عدم اعتبار﴿دُرِّيٌّ﴾موطنا يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده[(٨)].

كما اختلف الوقف في قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور:٣٥]؛ حيث اختلف حكم الوقف على ﴿عَلِيمٌ﴾ بناء على الاختلاف في إعراب تاليه، ولبيان ذلك أقول: للعلماء في إعراب:﴿فِي بُيُوتٍ﴾ أقوال: **القول الأول:** أنه صفة لـ(مشكاة)، أي: كمشكاة في بيوت[(٩)]. **الثاني**- وهو قول ابن زيد-أنه صفة لـ﴿مِصْبَاحٌ﴾[(١٠)]. **الثالث:** أن يكون صفة لـ﴿زُجَاجَةٍ﴾[(١)]. **الرابع:**

---

(١) ينظر: القطع(ص: ٤٧٠)، والاقتداء(٢/ ١١٩٨).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف(٢/ ٧٩٧)، والمكتفى(ص: ٤٠٩)، والمرشد(٢/ ٤٥٠).

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه(٦/ ٦٠٦)، وإعراب القرآن للدعاس وزميليه(٢/ ٣٥٣)، والإعراب المفصل(٨/ ٤٨).

(٤) ينظر: الإعراب المفصل(٨/ ٤٨).

(٥) ينظر: المجتبى(٢/ ٧٩٧).

(٦) ينظر: الجدول(١٨/ ٢٦٣)، وإعراب القرآن لياقوت(٧/ ٣٢٠٢).

(٧) ينظر: الجدول(١٨/ ٢٦٤)، وإعراب القرآن وبيانه(٦/ ٦٠٦)، وإعراب القرآن للدعاس وزميليه (٢/ ٣٥٣)، المجتبى (٢/ ٧٩٧)، وإعراب القرآن لياقوت(٧/ ٣٢٠٢)، والإعراب المفصل(٨/ ٤٨).

(٨) ينظر: إيضاح الوقف(٢/ ٧٩٧)، والمكتفى(ص: ٤٠٩)، والمرشد(٢/ ٤٥٠)، وعلل الوقوف (٢/ ٧٣٧)، ووصف الاهتداء(٢/ ٤٠٤)، ولطائف الإشارات (٧/ ٣٠٨١)، والمقصد، ومنار الهدى(ص: ٢٦٨)،

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج(٤/ ٤٥)، والدر المصون(٨/ ٤٠٩)، وإعراب القرآن وبيانه (٦/ ٦٠٧).

(١٠) ينظر: تفسير الطبري(١٩/ ١٨٩)، والدر المصون(٨/ ٤٠٩)، وإعراب القرآن وبيانه(٦/ ٦٠٧).

أن يكون حالا للمصباح والزجاجة والكوكب، أي: وهي في بيوت أذن الله في بنائها[٢]. **خامس:** أنه متعلق بـ﴿يُوقَدُ﴾[٣].

فعلى جميع الأقوال السابقة لا يوقف على:﴿عَلِيمٌ﴾، ولا يبتدأ بما بعده؛ لأن الوقف-على هذه الأقوال- يؤدي إلى الفصل بين الصفة وموصوفها، أوبين الحال وصاحبه، أوبين الفعل وما يتعلق به، وهو غير جائز.

السادس: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ، أي: يُسَبِّحونه في بيوت[٤].

السابع: أَنْ يتعلَّق بـ﴿يُسَبِّحُ﴾، أي: يُسَبِّحُ رجالٌ في بيوت[٥].

الثامن: أن يكون خبرا مقدما و﴿رِجَالٌ﴾مبتدأ مؤخرا[٦].

وعلى هذه الأقوال يجوز الوقف و يتم على:﴿عَلِيمٌ﴾ [٣٥]، ويجوز الابتداء بما بعده؛ لأن قوله:﴿فِي بُيُوتٍ﴾-في هذه الأقوال-مستأنف[٧]، وأيضا﴿عَلِيمٌ﴾تمام الكلام على المثل؛ فالتعلق اللفظي والمعنوي بينهما غير حاصل.

يقول الأشموني: "﴿عَلِيمٌ﴾ تامّ، إن علق﴿فِي بُيُوتٍ﴾ بـ﴿يُسَبِّحُ﴾ بعد، أي: يسبح رجال في بيوت، ومثله: إن علق بمحذوف، أي: يسبحونه في بيوت، وليس بوقف إن جعل﴿فِي بُيُوتٍ﴾ في بيوت حالا للمصباح والزجاجة والكوكب، أي: وهي في بيوت أذن الله في بنائها، وليس﴿عَلِيمٌ﴾بوقف أيضا إن جعل﴿فِي بُيُوتٍ﴾ صفة لمشكاة، أي: كمشكاة في بيوت، أو صفة لمصباح، أو صفة لزجاجة، أو تعلق بـ(توقد)، وعلى هذه الأقوال كلها لا يوقف على: ﴿عَلِيمٌ﴾"[٨].

وقال ابن الأنباري: "﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ غير تام لأن قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ حال...فإن جعلت

---

(١) ينظر: التبيان للعكبري(٢/ ٩٧٠)، والدر المصون(٨/ ٤٠٩)، وإعراب القرآن وبيانه (٦/ ٦٠٧).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف(٢/ ٧٩٧)، ومنار الهدى(ص:٢٦٨).

(٣) ينظر: التبيان(٢/ ٩٧٠)، والدر المصون(٨/ ٤٠٩)، وإعراب القرآن وبيانه (٦/ ٦٠٧).

(٤) ينظر: الدر المصون(٨/ ٤٠٩)، والجدول(١٨/ ٢٦٨)، وإعراب القرآن وبيانه(٦/ ٦٠٧).

(٥) ينظر: الكشاف(٣/ ٢٤٢)، والتبيان(٢/ ٩٧١)، والدر المصون(٨/ ٤٠٩)، وإعراب القرآن وبيانه (٦/ ٦٠٧).

(٦) ينظر: إيضاح الوقف(٢/ ٧٩٧).

(٧) ينظر: المجتبى(٢/ ٧٩٨)، وإعراب القرآن لياقوت(٧/ ٣٢٠٣).

(٨) منار الهدى(ص:٢٦٨). وينظر: القطع (ص: ٤٧٠)، والاقتداء(٢/ ١١٩٩)، ووصف الاهتداء (٢/ ٤٠٥)، ولطائف الإشارات(٧/ ٣٠٨٢).

(في) متعلقة بـ﴿يُسَبِّحُ﴾، أو رافعة للرجال حسن الوقف على قوله: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾"[1].

والذي يراه الباحث راجحًا:

جواز الوقف على﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾، والابتداء بما بعده؛ لأن جمهور المعربين على أن ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ مستأنف[2]. وأن تعلقه بما قبله يؤدي إلى كون ذكر حال المنتفعين بالتَّمثيلِ المهدِّيَنَ استتباعا واستطرادا. أن هذا هو الراجح عند الداني، والهمذاني[3]، والعماني، والأنصاري[4].

يقول أبو السعود- بعد أن ذكر أقوالا مفادها تعلق﴿فِي بُيُوتٍ﴾-: بما قبله"... والكلُّ مما لا يليقُ بشأن التَّنزيلِ الجليلِ، كيف لا وأنَّ ما بعد قولِه تعالى : ﴿وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞ﴾على ما هو الحقُّ...إلى قولِه تعالى : ﴿بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ كلامٌ متعلّقٌ بالمُمَثَّل قطعاً، فتوسيطُه بين أجزاءِ التَّمثيل مع كونِه من قبيل الفصل بين الشَّجر ولحائِه بالأجنبيِّ يؤدِّي إلى كون ذكر حال المنتفعين بالتَّمثيلِ المهدِيين بنورِ القرآن الكريم بطريق الاستتباعِ والاستطرادِ مع كون بيانِ أضدادهم مقصوداً بالذَّاتِ، ومثلُ هذا ممَّا لا عهدَ به في كلام النَّاسِ فضلاً أنْ يُحملَ عليه الكلامُ المعجِزُ"[5].

المطلب الحادي عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الفرقان.

(١٣) حال القرآن أن الله تعالى أنزله منجّمًا.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢﴾ [الفرقان:٣٢]

العرض:

اختلاف العلماء في مواضع الوقف هنا راجع إلى الاختلاف في معني الإشارة من:(كَذَٰلِكَ): والذي عليه الجمهور: أن الإشارة إلى التفريق، وهي استئناف وارد من جهته تعالى لرد مقالهم الباطل والمعنى: أنزلناه

---

(١) إيضاح الوقف(٢/ ٧٩٧، ٧٩٨).

(٢)الجدول(١٨/ ٢٦٨)، وإعراب القرآن للدعاس وزميليه(٢/ ٣٥٣)، والمجتبى (٢/ ٧٩٨)، وإعراب القرآن لياقوت(٧/ ٣٢٠٣).

(٣) هو: أبو العلاء الهمذاني، الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد ابن سَهْل العطار: شيخ هَمَذان، وإمام العراقيين في القراءات، وله باع في التفسير والحديث والأنساب والتواريخ. من مصنفاته: (زاد المسير) في التفسير، و(الهادي في معرفة المقاطع والمبادي)[ت:٥٦٩]. ينظر: الأعلام(٢/ ١٨١).

(٤)ينظر: المكتفى (ص:٤٠٩)، والهادي(٢/ ٧٠٩)، والمرشد(٢/ ٤٥١)، والمقصد(ص:٢٦٨).

(٥)تفسير أبي السعود(٦/ ١٨٠). وينظر: روح المعاني(٩/ ٣٦٦).

متفرقاً ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [(١)]. وقيل: أن المشار إليه هو التثبيت، والمعنى: تثبيتا كذلك التثبيت[(٢)].

فعلى هذين القولين يوقف على:﴿وَٰحِدَةً﴾ ويبتدأ بما بعدها؛ لعدم التعلق اللفظي المانع من الوقف؛ إذ أن ﴿وَٰحِدَةً﴾ من تمام كلام الكفار، و ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مستأنف[(٣)] من كلامه تعالى، والاستئناف من مسوغات الوقف. ولا يوقف على:﴿كَذَٰلِكَ﴾ على القولين السابقين؛ لأن ﴿لِنُثَبِّتَ﴾ متعلق بالفعل المقدر قبل: ﴿كَذَٰلِكَ﴾(٤)، ولا يجوز الفصل بين المتعلقين بالوقف.

القول الثالث: أن الإشارة إلى التوراة والإنجيل، وهي من تمام كلام الكفار، والمعنى: هلا أنزل عليه القرآن جملة، كما أنزلت التوراة على موسى عليه السلام[(٥)].

فعلى هذا القول لا يوقف على: ﴿وَٰحِدَةً﴾ وإنما يوقف على:﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ لوجود التعلق اللفظي والمعنوي بينهما؛ لأن:﴿كَذَٰلِكَ﴾ -على هذا القول- من تمام قول الكفار، وهو حال من القرآن، أو صفة لـ:﴿جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾(٦)، ولا يجوز الفصل بين الحال وصاحبه، ولا بين الصفة وموصوفها بوقف. وجواز الوقف على:﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ لعدم تعلقه بما بعده على هذا القول؛ لأن ﴿لِنُثَبِّتَ﴾ مستأنف؛ فهو متعلق بمحذوف ، والتقدير: أنزلناه متفرقا لنقوي به قلبك[(٧)].

الدراسة:

قال الإمام الدّاني: «﴿جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ﴾ [الفرقان: ٣٢] كاف. وقيل: تام. والمعنى: كالتوراة والإنجيل. ثم يبتدئ: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢]. والتقدير: أنزلناه متفرقاً لنثبت به فؤادك. ويجوز

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج(٤/ ٦٦)، وتفسير الطبري(١٩/ ٢٦٥)، وإعراب القرآن للنحاس(٣/ ١١١)، وتفسير الثعلبي(٧/ ١٣٢)، والوسيط للواحدي(٣/ ٣٤٠)، وتفسير البغوي(٦/ ٨٣)، والكشاف(٣/ ٢٧٨)، والمحرر الوجيز(٤/ ٢٠٩)، وزاد المسير(٣/ ٣٢٠)، وتفسير ابن جزي(٢/ ٨٢)، وتفسير أبي السعود(٦/ ٢١٥، ٢١٦).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس(٣/ ١١٠).

(٣) ينظر: تفسير البيضاوي، (٤/ ١٢٣)، وتفسير أبي السعود، (٦/ ٢١٥، ٢١٦)، والجدول، (١٩/ ١٦)، والتحرير والتنوير، (١٩/ ١٩)، والمجتبى، (٣/ ٨١٦).

(٤) ينظر: التبيان(٢/ ٩٨٥)، والجدول(١٩/ ١٥)، وإعراب القرآن وبيانه(٧/ ١٠).

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء(٢/ ٢٦٢)، وتفسير ابن عطية(٤/ ٢٠٩)، وتفسير الرازي(٢٤/ ٤٥٧)، وتفسير القرطبي(١٣/ ٢٨)، وتفسير البيضاوي، (٤/ ١٢٣).

(٦) ينظر: الفريد في إعراب القرآن(٥/ ٢٠)، وتفسير البيضاوي، (٤/ ١٢٣).

(٧) منار الهدى، (ص:٢٧٤).

الوقف على قوله: ﴿جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] ثم تبتدئ: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ [الفرقان: ٣٢]، أي: أنزلناه متفرقاً فكذلك على الأول من قول المشركين وعلى الثاني من قول الله تعالى... حدثنا يحيى بن سلام في قوله: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] كما أنزل على موسى عليه السلام وعلى عيسى عليه السلام قال الله عز وجل: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢]»(١).

فالوقف الأوَّل على قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾، ثُمَّ يكون الابتداء بقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾، فيكون تمام كلام الكفار عند قوله: ﴿جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾، ثم يستأنف ابتداء بقول الله ﷻ ردًّا عليهم: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾، والمعنى: وقال الذين كفروا هلّا نزل عليه القرآن جملة واحدة أي دفعة واحدة في وقت واحد، دون أن ينزل مفرَّقا كما نراه ونسمعه، وهذا عود إلى معاذيرهم الفاسدة؛ إذ طعنوا في القرآن بأنه نزل منجما، وقالوا: لو كان من عند الله، لنزل كتابا جملة واحدة، فجاء قول الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾، ردًّا على طعنهم، فهو كلام مستأنف جواباً عن قولهم السابق، وبياناً لبعض الحكم في نزول القرآن مفرَّقاً، وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: كذلك أنزلناه مفرَّقا؛ لنثبت به فؤادك (٢).

والوقف الثَّاني على قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَٰلِكَ﴾، فيكون تمام كلام الكفار عند قوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾، وهو إشارة إلى التوراة، أو غيرها من الكتب السماوية التي نزلت جملة واحدة(٣)، ثم يستأنف ابتداء بقول الله تعالى: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾، والمعنى: وقال الذين كفروا هلّا نزل عليه القرآن جملة واحدة، كما أنزلت التوراة على موسى عليه السلام، والإنجيل على عيسى عليه السلام، والزبور على داود عليه السلام، وقوله تعالى: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾، تعليل لمحذوف أي: فرَّقناه في أوقات، أو فعلنا ذلك؛ لنثبت به فؤادك(٤).

والذي يراه الباحث راجحاً: هو إعمال الوقفين في هذه الآية الكريمة؛ لأنّه يصحُّ الوقف على قوله تعالى:

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ١٤٨).

(٢) يُنظر: جامع البيان، للطبري (١٩/ ٢٦٥-٢٦٦)، معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٤/ ٦٦)، بحر العلوم، للسمرقندي (٢/ ٥٣٧)، الكشف والبيان، للثعلبي (٧/ ١٣٢)، معالم التنزيل، للبغوي (٦/ ٨٣).

(٣) مسألة نزول الكتب السابقة جملة واحدة غير مسلم بها؛ بل فيها خلافٌ عريضٌ بين المحققين، وإن سار أغلب المفسِّرين على نزولها جملة واحدة، بل واستدل بعضهم بمفهوم هذه الآية على ذلك، ومن القائلين بنزولها جملة مع جمهور المفسِّرين، الآلوسي، ينظر: روح المعاني (١٠/ ١٥)، ومن الفريق الآخر القائلين بنزولها مفرَّقة، البقاعي، ينظر: نظم الدرر (٥/ ٥٠٧-٥١٢)، (١٣/ ٣٨٠)، والشوكاني، ينظر فتح القدير (٤/ ٨٥)، والقاسمي، ينظر: محاسن التأويل (٧/ ٤٢٧)، والشيخ المراغي، ينظر: روح البيان (١٩/ ١٢)، والطاهر بن عاشور، ينظر: التحرير والتنوير (١٩/ ١٨-١٩).

(٤) ينظر: معاني القرآن، للفراء (٢/ ٢٦٧-٢٦٨)، إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري (٢/ ٨٠٥).

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ ﴾ ، ثُمَّ يكون الابتداء بقوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾، كما يصحُّ وصل قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ ﴾ بقوله تعالى بعده: ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ ، ثم الوقف عليه، ولكلٍ من الوقفين توجيهٌ، وعلى كلٍ منهما يترتَّب معنى مغاير للمعنى المترتب على الآخر.

المطلب الثاني عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الشعراء.

(١٤) حال القرى الظالمة عند الإهلاك.

قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٢٠٩﴾ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨، ٢٠٩].

العرض:

قال العلماء: ﴿ ذِكْرَىٰ ﴾ في موضع نصب على المصدر؛ لأن ﴿ مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ﴾ بمعنى: مذكرون؛ فتقف على هذا على: ﴿ ذِكْرَىٰ ﴾، وكذلك إن نصبت: ﴿ ذِكْرَىٰ ﴾ بإضمار فعل: أي جعلنا ذلك ذكرى لهم، وقيل: ﴿ ذِكْرَىٰ ﴾ في موضع رفع على إضمار المبتدأ، تقديره: تلك ذكرى، أو ذلك ذكرى، أو إنذارنا ذكرى ﴿ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ ، أي: ما كنا نظلم قرية، فنهلكها من غير إنذار وتذكرة؛ فتقف على هذا: ﴿ مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ﴾ ثم تبتدئ ﴿ ذِكْرَىٰ ﴾، أي: هذا القرآن ذكرى للمتذكرين"[(١)] .

الدراسة:

يختلف موطن الوقف في هذا الموضع بناء على اختلاف الإعراب، ولبيان ذلك أقول:

للعلماء في إعراب ﴿ ذِكْرَىٰ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ أقوال:

القول الأول: أنها مفعولٌ من أجله، والعاملُ فيه: ﴿ مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ﴾، والمعنى: منذرون لأجلِ الموعظة والتذكرة، وقيل: العامل: ﴿ أَهْلَكْنَا ﴾، والمعنى: وما أهلكنا من أهل قرية ظالمين إلا بعدما ألزمناهم الحجةَ بإرسال المنذرين إليهم ليكون إهلاكُهم تذكرةً وعبرةً لغيرهم[(٢)] .

القول الثاني: أنها صفة لـ ﴿ مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ﴾. إمَّا على المبالغة، وإمَّا على الحذف أي: منذرون ذوو ذكرى، أو على وقوع المصدر وقوعَ اسمِ الفاعل أي: منذرون مذكِّرون[(٣)] .

القول الثالث: محلها نصب على الحال، أي: مُذَكِّرين، أو ذوي ذكرى، أو جُعِلوا نفسَ الذكرى

(١) ينظر: تفسير الهداية(٨/ ٥٣٥٦).

(٢) ينظر: الكشاف(٣/ ٣٣٨)، والفريد(٥/ ٧٢)، والدر المصون(٨/ ٥٦١).

(٣) ينظر: الكشاف(٣/ ٣٣٨)، والدر المصون(٨/ ٥٦١)، وتفسير أبي السعود(٦/ ٢٦٦).

مبالغةً[1].

القول الرابع: أنها منصوبة على المصدر المؤكِّد، والعامل إما﴿مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾، من باب: قعدتُ جلوساً، وإما محذوفٌ من لفظها صفة لـ:﴿مُنذِرُونَ﴾، أي: تذكرون ذِكْرى[2].

فعلى جميع الأقوال السابقة لا يجوز الوقف على:﴿مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾[3]؛ لئلا يفصل بين العامل ومعموله، أوبين الموصوف وصفته، أو بين الحال وصاحبه.

فموطن الوقف على هذه الأقوال هو: ﴿ذِكْرَىٰ﴾ ، وهو وقف تام، وقيل كاف[4].

القول لخامس: أن موضعها رفع على إضمار المبتدأ، أي: هذه ذكرى، أو تلك ذكرى، أو ذلك ذكرى، أو إنذارنا ذكرى، وتكونُ الجملةُ اعتراضيةً[5].

وعلى هذا القول يجوز الوقف على: ﴿مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾، والابتداء بما بعده، والجمهور على كونه وقفا تاما[6]، وقيل: كافيا[7]. هذا على أن جملة: ﴿وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ مستأنفة، أو معطوفة على جملة ﴿لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾[8]؛ لأن عطف الجمل له حكم الاستئناف, فإن أعربت الجملة حالا من الهاء في﴿لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾[9] فلا يجوز الوقف على:﴿لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾، ولا على:﴿ذِكْرَىٰ﴾؛ لئلا يُفصل بين الحال وصاحبه بالوقف.

والذي يراه الباحث راجحًا:

أن يوقف على:﴿ذِكْرَىٰ﴾ دون:﴿مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾؛ لأن الراجح عند جمهور العلماء تعلق الذكرى بما

---

(١) ينظر: الفريد(٥/ ٧٢)، والدر المصون(٨/ ٥٦١)، وإعراب القرآن لياقوت (٧/ ٣٣٧٥) .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس(٣/ ١٣٢)، والدر المصون(٨/ ٥٦١، ٥٦٢)، وتفسير أبي السعود (٦/ ٢٦٦).

(٣) ينظر: الاقتداء (٢/ ١٢٥٣، ١٢٥٤)، ولطائف الإشارات (٧/ ٣١٦١)، ومنار الهدى (ص: ٢٨٢).

(٤) ينظر: المكتفى(ص:٤٢٤)، والاقتداء(٢/ ١٢٥٣)، ولطائف الإشارات (٧/ ٣١٦١)، والمقصد بهامش منار الهدى، ومنار الهدى (ص: ٢٨٢).

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي(٢/ ٥٣٠)، والفريد(٥/ ٧١،٧٢)، والدر المصون(٨/ ٥٦١).

(٦) ينظر: الاقتداء(٢/ ١٢٥٣)، ولطائف الإشارات (٧/ ٣١٦١)، والمقصد ، ومنار الهدى، (ص: ٢٨٢).

(٧) ينظر: إيضاح الوقف(٢/ ٨١٤).

(٨) ينظر: الجدول(١٩/ ١٢٨)، وإعراب القرآن لياقوت(٧/ ٣٣٧٥).

(٩) ينظر: الجدول(١٩/ ١٢٨)، والمجتبى(٣/ ٨٥٧)، وإعراب القرآن لياقوت(٧/ ٣٣٧٥).

قبلها[١]؛ فلا يفصل بينهما بالوقف، وأيضا هذا مار بحه الداني والسجاوندي[٢].

المطلب الثالث عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة النمل.

(١٥) أمر النملة لجنودها بالدخول حتى لا يحطمنهم سليمان وجنوده والحال أنهم لا يشعرون بذلك.

قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ١٨﴾ [النمل:١٨]

العرض:

قال العلماء: ﴿لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [النمل:١٨] تام؛ لأنه انقضاء كلام النملة، وتمام الفاصلة من قول الله عز وجل... حدثنا أحمد قال: حدثنا يحيى بن سلام في قوله: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [النمل:١٨] قال: قال الله: ﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [النمل:١٨] إنّ سليمان يفقه كلامهم[٣].

الدراسة:

اختلف أهل التأويل في قوله تعالى: ﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [النمل:١٨]، على قولين:

القول الأول: أنّه من كلام النملة، وهو حالٌ من فاعل: ﴿يَحۡطِمَنَّكُمۡ﴾ [النمل:١٨] مفيدةٌ لتقييد الحطم بحال عدم شعورهم بمكانهم حتَّى لو شعروا بذلك لم يحطموا، وقالوا: إن النملة أرادت بذلك الإيذان بأنها عارفة بشئون سليمان وسائر الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام من عصمتهم عن الظُّلم والإيذاء. وعلى هذا القول؛ فلا تمام على قوله تعالى: ﴿لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [النمل:١٨]، ويكون التمام على قوله تعالى: ﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [النمل:١٨][٤].

القول الثاني: قيل: إنه من كلام الله ﷻ، وهو استئنافٌ، أي: فَهم سليمان عليه السلام ما قالته النملة، والقوم لا يشعرون بذلك. أو أنّ النمل لا يشعرون أنَّ سليمان يفقه كلامهم؛ وعلى ذلك يكون التمام على قوله تعالى: ﴿لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [النمل:١٨][٥].

والذي يدل عليه السياق هو القول الأول؛ لأنّ فيه بيانٌ لعدل نبي الله سليمان عليه السلام وأتباعه ورحمته

---

(١) ينظر: تفسير الطبري(١٩/ ٤٠٣)، وإعراب القرآن للنحاس(٣/ ١٣٢)، وتفسير الثعلبي(٧/ ١٨١)، وتفسير الهداية(٨/ ٥٣٥٦)، وتفسير البغوي(٦/ ١٣٠)، والكشاف(٣/ ٣٣٨)، وزاد المسير (٣/ ٣٤٩)، والدر المصون(٨/ ٥٦١)، وتفسير الشوكاني(٤/ ١٣٨)، والجدول(١٩/ ١٢٨).

(٢) ينظر: المكتفى(ص:٤٢٤)، وعلل الوقوف(٢/ ٧٦٣).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ١٥٢) وما بعدها.

(٤) ينظر: تفسير الطبري، (١٩/ ٤٣٩). وينظر: البحر المحيط في التفسير، (٨/ ٢٢١). وينظر: الدر المصون، (٨/ ٥٨٩). وينظر: تفسير الألوسي، (١٠/ ١٧٤)

(٥) ينظر: تفسير أبي السعود، (٦/ ٢٧٨). وينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، (٢/ ١٠٩).

ورفقه، وإيضاح لحسن ما أتت به هذه النملة في قولها وأغربه وأفصحه وأجمعه للمعاني؛ حيث إنّها أدركت فخامة ملك سليمان، فنادت وأمرت وأنذرت. ولأنّ نبي الله سليمان عليه السلام إنما تعجب من أنها عرفت اسمه وأنها قالت: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل:١٨]؛ فوسمته وجنده بالصلاح والرأفة وأنهم لا يقتلون ما فيه روح لغير مصلحة، وهذا تنويه برأفته وعدله الشامل لكل مخلوق لا فساد منه، أجراه الله تعالى على نملة؛ ليعلم شرف العدل ولا يحتقر مواضعه، وأن ولي الأمر إذا عدل؛ سرى عدله في سائر الأشياء، وظهرت آثاره فيها حتى كأنه معلوم عند ما لا إدراك له[1].

المطلب الرابع عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة القصص.

(١٦) حال تصديق هارون لموسى عليهما السلام.

قال تعالى: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾﴾ [القصص:٣٤].

العرض:

قال العلماء: ومن جزم ﴿يُصَدِّقْنِي﴾ جعله جواباً للطلب، ومن رفع[2] فعلى الاستئناف، وتقف على: ﴿رِدْءًا﴾، ويجوز الرفع على أن تجعله نعتاً لـ﴿رِدْءًا﴾، أي: ردءاً مصدقاً، ويجوز أن تجعله حالاً من الهاء في ﴿فَأَرْسِلْهُ﴾، ولا تقف على هذين الوجهين على: ﴿رِدْءًا﴾"[3].

الدراسة:

يختلف حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا﴾ بناء على الاختلاف في القراءات وتوجيهها، ولبيان ذلك أقول: في قوله تعالى: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ قراءتان:

القراءة الأولى: (يُصَدِّقْنِي) بجزم القاف، ووجهها: أنها جواب الأمر ﴿فَأَرْسِلْهُ﴾[4].

فعلى هذه القراءة لا يجوز الوقف على: ﴿رِدْءًا﴾، والابتداء بما بعده؛ لئلا يفصل بين الأمر وجوابه المتعلقين لفظا ومعنى.

يقول العماني:" ولا يوقف على: ﴿رِدْءًا﴾؛ لأن ما بعده لا يخلو من أن يكون مجزوما على جواب الشرط، أو يكون مرفوعا على الصفة، وتقديره: فأرسله معي ردءا مصدقا لي، وعلى

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير، (١٩/ ٢٤٣).

(٢) قرأ برفع القاف عاصم وحمزة، وقرأ باقي العشرة بجزمها. ينظر: التيسير للداني(١/ ١٧١)، والنشر (٢/ ٣٤١)، ولطائف الإشارات(٧/ ٣٢٣١).

(٣) تفسير الهداية(٨/ ٥٥٣٢).

(٤) ينظر: الحجة لابن خالويه(١/ ٢٧٨)، والحجة لأبي على الفارسي(٥/ ٤٢١)، ولطائف الإشارات (٧/ ٣٢٣١).

الوجهين هو متعلق بما قبله؛ فلا يجوز الوقف على ما دونه"[(١)].

القراءة الثانية: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ برفع القاف، وهي على أوجه[(٢)]:

الوجه الأول: الرفع على الاستئناف، أي: هو يصدقُني.

فعلى هذا الوجه يجوز الوقف على:﴿رِدۡءٗا﴾، والابتداء بما بعده؛ لعدم التعلق اللفظي بينهما على الاستئناف؛ فلا مانع من الوقف على ما دونه.

الوجه الثاني: الرفع على الصفة لـ:﴿رِدۡءٗا﴾، أي: ردءاً مصدقاً.

الوجه الثالث: على الحال من الهاء في:﴿فَأَرۡسِلۡهُ﴾، أومن الضمير في: ﴿رِدۡءٗا﴾.

وعلى هذين الوجهين لا يجوز الوقف على:﴿رِدۡءٗا﴾، والابتداء بما بعده؛ لئلا يُفْصَل بين الصفة وموصوفها، أو بين الحال وصاحبه؛ للتعلق اللفظي والمعنوي بين ما ذُكر.

يقول النحاس:" هذا-الوقف على:﴿رِدۡءٗا﴾- يجوز على قراءة عاصم[(٣)]، وحمزة[(٤)]؛ لأنهما قرءا :﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾على أن يجعل:﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾مستأنفا، فإن جعلته في موضع نصب على الحال أو نعتا لم يكف الوقف على:﴿رِدۡءٗا﴾"[(٥)].

والراجح لدى الباحث:

وصل﴿رِدۡءٗا﴾على القراءتين بما بعده. أما على قراء الجزم؛ فلأن ما بعده جواب لما قبله؛ فلا يفصل بينهما، وأما على قراءة الرفع فيترجح عدم الوقف؛ لأن الراجح لدى جمهور أهل العلم أن﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾برفع القاف صفة، أو حال[(٦)]، ولا وقف دون الصفة، أو الحال، وأيضا هذا هو ما

---

(١) المرشد(٢/ ٥٠٩). وينظر: القطع (ص:٥١١)، ولطائف الإشارات(٧/ ٣٢٤٤).

(٢) ينظر: الحجة لابن خالويه(١/ ٢٧٨)، والحجة لأبي على الفارسي(٥/ ٤٢١)، ولطائف الإشارات (٧/ ٣٢٣١).

(٣) هو: عاصم بن أبي النجود إمام أهل الكوفة ، واسم أبيه بهدلة على الصحيح ، أحد القراء السبعة، قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش، وعليه خلق كثير منهم الأعمش، وأبو بكر بن عياش[ت: ١٢٨ هـ]. ينظر: معرفة القراء الكبار(١/ ٨٨-٩٤)، وغاية النهاية(١/ ٣١٥- ٣١٧).

(٤) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل . الإمام أبو عمارة التيمي الزيات ، أحد القراء السبعة . قرأ على الأعمش وابن أبي ليلي وغيرهما ، وعليه خلق كثير منهم الكسائي وسليم بن عيسى، [ت: ١٥٦ هـ]. ينظر: معرفة القراء الكبار(١/ ١١١ – ١١٨)، وغاية النهاية(١/ ٢٣٦ – ٢٣٨) .

(٥) القطع والائتناف(ص:٥١١). وينظر: الاقتداء(٢/ ١٢٩١، ١٢٩٢).

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش(٢/ ٤٧٠)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج(٤/ ١٤٤)، وإعراب القرآن للنحاس(٣/ ١٦٣)، ومشكل إعراب القرآن لمكي(٢/ ٥٤٥)، والكشاف(٣/ ٤٠٩)، والتبيان(٢/ ١٠٢٠).

رجحه جمهور علماء الوقف والابتداء[1].

المطلب الخامس عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة العنكبوت.

(١٧) حال اتخاذ الكافرين للأوثانأنها مودة بينهم.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [العنكبوت:٢٥].

العرض:

القول على قوله تعالى: "﴿مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا﴾ كاف لمن قرأ :﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ بالرفع سواء نون أو لم ينون إن رفع (المودة) بالابتداء، وجعل الخبر في المجرور، أو بإضمار المبتدأ، أي: هي أو تلك، فإن رفعها على أنها خبر (إن) وجعل (ما) بمعنى (الذي)، والتقدير: إن الذي اتخذتموه مودة بينكم لم يكف الوقف قبلها، ومن قرأ بالنصب سواء أضاف أو لم يضف لم يقف على ما قبلها؛ لتعلقها به؛ لأنها مفعول من أجلها"[2].

الدراسة:

يختلف حكم الوقف على قوله تعالى:﴿أَوْثَانًا﴾ بناء على اختلاف القراءات وتوجيهها في قوله تعالى :﴿مَّوَدَّةَ﴾؛ حيث اختلف القراء فيه على قراءتين:

القراءة الأولى: ﴿مَّوَدَّةَ﴾بنصب التاء من غير تنوين مفعولا لأجله، أي: اتخذتموها لأجل المودة فيتعدى لواحد، أو مفعولا به ثانيا لـ:﴿اتَّخَذْتُم﴾، أو بدلا من: ﴿أَوْثَانًا﴾، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في:﴿اتَّخَذْتُم﴾، أي: اتخذتموها آلهة متوادين، أو صفة لـ :﴿أَوْثَانًا﴾

على جعل الأوثان المودة، أو بدلا منه، ويجوز أن تكون:﴿مَّوَدَّةَ﴾ بنصب التاء تمييزا، أي: من المودة[3].

فعلى قراءة النصب مطلقا لا يجوز الوقف على:﴿أَوْثَانًا﴾، والابتداء بما بعده؛ لئلا يُفصَل بالوقف

---

(١) ينظر: المكتفى(ص:٤٣٧)، والمرشد(٢/ ٥٠٩)، وعلل الوقوف(٢/ ٧٨٠)، ولطائف الإشارات (٧/ ٣٢٣١)، والمقصد بهامش منار الهدى(ص:٢٩١).

(٢) المكتفى (ص:٤٤٣). وينظر: إيضاح الوقف(٢/ ٨٢٧)، والقطع(ص:٥٢١)، والمرشد (٢/ ٥٢٢)، ولطائف الإشارات(٧/ ٣٢٦٨)، ومنار الهدى(ص: ٢٩٥- ٢٩٦).

(٣) ينظر: الحجة لابن خالويه(١/ ٢٨٠)، والفريد(٥/ ١٦٦)، ولطائف الإشارات (٧/ ٣٢٥٧)، والإتحاف، (ص:٤٤٠).

بين العامل ومعموله، أو بين البدل والمبدل منه، أو بين الحال وصاحبه، أو بين الصفة والموصوف، أو بين التمييز والمميَّز؛ لوجود التعلق اللفظي والمعنوي بين كلٍّ.

القراءة الثانية: (مودةُ) برفع التاء، وفيها الأوجه الآتية:

الأول: أنها خبر (إنَّ) من:﴿إِنَّمَا﴾، و(ما) موصولة بمعنى الذي، والعائد محذوف، وهو المفعول الأول، و﴿أَوْثَٰنًا﴾ مفعول ثان، والتقدير: إن الذي اتخذتموه أوثانا مودّة بينكم[(١)].

الثاني: أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو مودة، والجملة خبر(إنَّ)[(٢)].

الثالث: أنها خبر مبتدأ محذوف، أي: هي مودة، والجملة صفة لـ:﴿أَوْثَٰنًا﴾[(٣)].

فعلى هذه الأوجه لا يجوز الوقف على:﴿أَوْثَٰنًا﴾، والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يجوز الفصل بين إن وخبرها، ولا بين الصفة وموصوفها.

الرابع: أن(مودة) خبر مبتدأ محذوف، و(ما) كافة، والتقدير: هي أو ذلك مودة، أي: أُلفتكم أو انعكافكم واجتماعكم على الأصنام مودة[(٤)].

الخامس: أنها مرفوعة بالابتداء، والخبر:﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[(٥)].

وعلى هذين الوجهين يكفي الوقف على:﴿أَوْثَٰنًا﴾؛ لأن(مودةُ)- في هذين الوجهين- جملة مستأنفة[(٦)] غير متعلقة- لفظا- بما قبلها، والاستئناف مجوز للوقف دونه.

المطلب السادس عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الروم.

(١٨) الامر بإقامة الوجه للدين والحال هو الانابة إلى الله تعالى.

قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الروم: ٣٠، ٣١].

العرض:

قوله: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾ هو خطاب للنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- والمراد به أمته؛ فلذلك جاء الحال

(١) ينظر: الحجة لابن خالويه(١/ ٢٧٩)، ولطائف الإشارات(٧/ ٣٢٥٦)، والإتحاف(ص:٤٤٠).

(٢)ينظر: الحجة للفارسي(٥/ ٤٢٨، ٤٢٩).

(٣)ينظر: الدر المصون(٩/ ١٧).

(٤)ينظر: إعراب القرآن للزجاج(٤/ ١٦٧)، ولطائف الإشارات(٧/ ٣٢٥٦)، والإتحاف(ص:٤٤٠).

(٥) ينظر: الحجة لابن خالويه(١/ ٢٨٠)، وحجة القراءات(١/ ٥٥٠)، والإتحاف (ص:٤٤٠).

(٦) ينظر: الدر المصون(٩/ ١٧).

بلفظ الجمع، فلا تقف على ﴿يَعْلَمُونَ﴾"[1].

الدراسة:

يختلف حكم الوقف على:﴿يَعْلَمُونَ﴾بناء على الاختلاف في إعراب تاليه، وهو قوله تعالى: ﴿مُنِيبِينَ﴾؛ فهو إما حال من الضمير في: ﴿فَأَقِمْ﴾، وجمعه؛ لأن الخطاب بإقامة الوجه للنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ولأمته، والمعنى: فأقيموا وجوهكم منيبين إليه، وقيل: فأقم وجهك وأمتك منيبين[2]، أو حال من ﴿النَّاسَ﴾[3]، أو من الضمير في: الزموا فطرة الله[4].

وعلى جميع هذه الأقوال لا يجوز الوقف على:﴿يَعْلَمُونَ﴾، والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يجوز الفصل بين الحال وصاحبه بالوقف.

ويجوز أن يكون ﴿مُنِيبِينَ﴾خبر كان مضمرة، والتقدير: كونوا منيبين، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا﴾[5]، وقيل:﴿مُنِيبِينَ﴾قد وقع موقع قوله: أنيبوا؛ فانتصب بهذا الفعل الذي قد قام مقامه[6]، وقيل: نصب على القطع[7].

وعلى هذه الأقوال يجوز الوقف ويكفي على: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ لعدم تعلقه اللفظي بتاليه.

يقول الأشموني-رَحِمَهُ اللَّهُ-: "﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ كاف إن نُصب ما بعده بمقدّر تقديره: كونوا منيبين إليه، والدليل على ذلك قوله بعد: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وقيل: منيبين قد وقع موقع قوله: أنيبوا؛ فانتصب بهذا الفعل الذي قد قام مقامه إلا أنه لا يجوز إظهاره، فعلى هذا القول يوقف على: ﴿يَعْلَمُونَ﴾، أيضا، وليس﴿يَعْلَمُونَ﴾وقفا إن نصب ﴿مُنِيبِينَ﴾ حالا بتقدير: فأقم وجهك منيبين إليه، وذلك أن (أقم) خطاب للنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، والمراد به أمته، فكأنه قال: وأقيموا وجوهكم منيبين إليه في هذه الحالة، فعلى هذا القول لا وقف من قوله: ﴿فَأَقِمْ﴾إلى: ﴿شِيَعًا﴾ [الروم:٣٢]، ومثله: إن جعل حالا من:﴿النَّاسَ﴾، وأريد بهم

---

(١) تفسير الهداية(٩/ ٥٦٧٩، ٥٦٨٨).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس(٣/ ١٨٥)، والمحرر الوجيز(٤/ ٣٣٧).

(٣) ينظر: المحرر الوجيز(٤/ ٣٣٧)، والبحر المحيط(٨/ ٣٩٠).

(٤) ينظر: الكشاف(٣/ ٤٧٩)، والتبيان(٢/ ١٠٤٠)، وإعراب القرآن وبيانه(٧/ ٥٠١).

(٥) ينظر: البحر المحيط(٨/ ٣٩٠).

(٦) ينظر: منار الهدى(ص: ٣٠٠).

(٧)ينظر: فتح القدير للشوكاني(٤/ ٢٥٩).

المؤمنين"[(١)].

والذي يراه الباحث راجحًا:

وصل ﴿مُنِيبِينَ﴾ بما بعده وعدم الوقف عليه؛ لأمور: **أولاها:** أن الراجح لدى جمهور أهل العلم كون:﴿مُنِيبِينَ﴾ حالا عمل فيه ما قبله[(٢)]؛ فلا يفصَل بينهما. **ثانيها:** أن إضمار كونوا مع إضمار فعل ناصب لـ:﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ موجب لكثرة الإضمار[(٣)]، وخلافه أولى.

ثالثها: رجح الكثير من العلماء عدم الوقف على: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾. يقول ابن الأنباري: "﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وقف غير تام؛ لأن: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ منصوب على الحال كأنه قال: فأقم وجهك للدين منيبين إليه، وإنما جمع والخطاب للنبي -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وحده؛ لأن النبي -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إذا خوطب وقع الخطاب بأمته، الدليل على هذا قوله:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق:١]"[(٤)].

المطلب السابع عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة لقمان.

(١٩) خلق الله تعالى السماوات والحال أننا نراها.

قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴿١٠﴾﴾ [لقمان:١٠].

العرض:

قال ابن عباس: عمدها قاف، وهو الجبل المحيط بالدنيا... وروي عنه أنه قال: لعلها بعمد لا ترونها، وقاله عكرمة؛ فيكون: ﴿تَرَوْنَهَا ۖ﴾ على هذا القول في موضع خفض نعتاً للعمد، والباء متعلقة بـ:﴿خَلَقَ﴾، وقال الحسن: لا عمد لها البتة؛ فيكون: ﴿تَرَوْنَهَا ۖ﴾ على هذا القول في موضع نصب على الحال من:﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، والباء متعلقة بـ:﴿تَرَوْنَهَا ۖ﴾، ويجوز أن يكون: ﴿تَرَوْنَهَا ۖ﴾ مستأنفاً، أي أنتم ترونها؛ فتقف على: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾، ولا تقف على القولين الأولين إلا

(١) منار الهدى(ص: ٣٠٠). وينظر: علل الوقوف(٧٩٩، ٨٠٠).

(٢) ينظر: الفريد في إعراب القرآن(٥/ ١٩٤)، والبحر المحيط(٨/ ٣٩٠)، والجدول(٢١/ ٤٢)، والمجتبى (٣٩٣٥).

(٣) ينظر: روح المعاني(١١/ ٤٠).

(٤) إيضاح الوقف(٢/ ٨٣٣). وينظر: القطع(ص: ٥٣٣)، والمكتفى(ص: ٤٤٩)، والهادي(٢/ ٧٨٨)، والاقتداء(٢/ ١٣٣٦).

على:﴿تَرَوْنَهَا﴾"[1].

الدراسة:

يختلف حكم الوقف على:﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾بناء على اختلاف الإعراب ، بيانه كالتالي: للعلماء في إعراب قوله تعالى:﴿تَرَوْنَهَا﴾أقوال:

القول الأول: أن جملة:﴿تَرَوْنَهَا﴾نعت للعمد، والهاء تعود عليها، وباء:﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ تتعلق بـ: ﴿خَلَقَ﴾، ويحتمل هذا كون العَمَد موجودةً لكنها لا تُرى، أو غير موجودةٍ البتة[2].

القول الثاني: أن الجملة حال من:﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ، والهاء تعود عليها، والباء متعلقة بـ:﴿تَرَوْنَهَا﴾، والمعنى: أن السماء بغير عمد وأنها ترى كذلك[3].

فعلى هذين الإعرابين لا يحسن الوقف على:﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾؛ لئلا يفصل بين الصفة وموصوفها، أوبين الحال وصاحبه المتعلقين لفظا ومعنى.

وإنما يكفي الوقف ويحسن على:﴿تَرَوْنَهَا﴾، ويحسن الابتداء بما بعده؛ لعدم التعلق اللفظي؛ لأن جملة:﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ﴾مستأنفة[4] أو معطوفة على جملة:﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [١٠][5]، وعطف الجمل له حكم الاستئناف، كما يقول الأشموني[6].

القول الثالث: أن الجملة مستأنفة، والهاء تعود على:﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، والباء متعلقة بـ:﴿خَلَقَ﴾، والمعنى: ليست هي بعمد، وأنتم ترونها كذلك بغير عمد[7].

وعلى هذا القول يكون الوقف على:﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾تاما؛ لاستئناف الجملة بعده بخبر آخر.

قال الداني:" وقال علي بن سليمان الأخفش:﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ تام ثم استأنف:﴿تَرَوْنَهَا﴾ ، أي: وأنتم ترونها، وهذا على قول الحسن وقتادة؛ لأنهما قالا: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾، وقال ابن عباس: لها عمد لا ترونها، وعلى هذا يحسن الوقف على: ﴿تَرَوْنَهَا﴾، ثم يستأنف خبراً آخر"[8].

---

(١) تفسير الهداية(٩/ ٥٧١٥، ٥٧١٦).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج(٤/ ١٩٤)، وتفسير الهداية(٩/ ٥٧١٦)، والدر المصون(٧/ ١٠).

(٣) ينظر: المحرر الوجيز(٤/ ٣٤٦، ٣٤٧)، والفريد(٥/ ٢١٠) والدر المصون(٧/ ١٠).

(٤) ينظر: القطع(ص: ٥٣٩)، والاقتداء(٢/ ١٣٤٥).

(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن(٢١/ ٧٤)، وإعراب القرآن لياقوت(٨٣٦٥٥).

(٦) ينظر: منار الهدى، ص:٩٢.

(٧) ينظر: الكشاف(٣/ ٤٩٢)، ومفاتيح الغيب(٢٥/ ١١٧)، والدر المصون(٧/ ١٠).

(٨) المكتفى (ص:٤٥٢). وينظر: القطع(ص: ٥٣٩)، والاقتداء(٢/ ١٣٤٥)، ولطائف الإشارات (٧/ ٣٣١٦).

من خلال ما سبق يتبين أنه يختلف حكم الوقف على:﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ جواز ومنعا بناء على الاختلاف في إعراب جملة:﴿تَرَوْنَهَا﴾، فمن أعربها حالا من:﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، أو صفة للعمد لم يقف على:﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾، ومن جعلها مستأنفة جاز له أن يقف على:﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾، ويبتدئ بما بعده.

المطلب الثامن عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الاحزاب.

(٢٠) حال المنافقين في مجاورة النبي ﷺ.

قال تعالى: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾﴾ [الأحزاب:٦٠،٦١].

العرض:

قال العلماء: ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا﴾، أي: إن لم ينتهوا عن الإرجاف سلطتك عليهم، ولا يقيموا معك في المدينة إلا وقتاً قليلاً، وهذا وقف إن جعلت ﴿مَّلْعُونِينَ﴾ نصباً على الذم، فإن جعلته حالاً وقفت على ﴿مَّلْعُونِينَ﴾"[(١)].

الدراسة:

ذكر العلماء في هذا الموضع موطنين للوقف:

الموطن الأول: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾[الأحزاب:٦٠]. يختلف حكم الوقف على:﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ تبعا للاختلاف في إعراب التالي له، وهو كلمة﴿مَّلْعُونِينَ﴾، فمن أعربها حالا من المضمر في:﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾، أو بدلا من:﴿قَلِيلًا﴾ على أنه حال، أو نعتا له على أنه مستثنى من واو:﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾[(٢)] لم يقف على:﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾؛ لئلا يفصل بين الحال وصاحبه، أو بين البدل والمبدل منه، أو بين الصفة وموصوفها؛ للتعلق اللفظي والمعنوي.

ومن نصب ﴿مَّلْعُونِينَ﴾على الذم، أي: أعني ملعونين[(٣)] حسن له أن يقف على:﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾، ويبتدئ بما بعده؛ لعدم التعلق الإعرابي بينهما على هذا القول.

---

(١) تفسير الهداية(٩/ ٥٨٤٣). ينظر: إيضاح الوقف(٢/ ٨٤٣)، والمرشد(٢/ ٥٦٣)، والمقصد، ومنار الهدى(ص:٣١٠).

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن(٢/ ٥٨٢)، والمحرر الوجيز(٤/ ٤٠٠)، والتبيان(٢/ ١٠٦٠)، والدر المصون (٩/ ١٤٢).

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن(٢/ ٥٨٢)، وإعراب القرآن للباقولي(٢/ ٧٤١).

يقول النحاس:" من نصب ملعونين على الذم كما قرئ: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد:٤]، وكما قال: وُجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي من تُجَادِعُ[(١)] جاز أن يقف:﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾، ومن نصب على:﴿مَّلۡعُونِينَ﴾الحال لم يقف على:﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾"[(٢)].

وقال النكزاوي:"﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾تام عند محمد بن عيسى، و أحمد بن جعفر علي استئناف قوله: ﴿مَّلۡعُونِينَ﴾على الشتم والقطع"[(٣)].

والقول بالتمام بناء على استقلال كل جملة بمعناها عن الأخرى، وذهب بعض العلماء إلى كفاية الوقف على:﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾؛ إذ يقول القسطلاني:"﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ك على أن﴿مَّلۡعُونِينَ﴾ نصب على الحال من قوله: ﴿أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ﴾"[(٤)]، وهو الراجح؛ لوجود التعلق المعنوي بين موطن الوقف وتاليه؛ إذ الكلام في ذم هؤلاء المرجفين في المدينة.

والراجح: وصل﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾بما بعده؛ لأن جمهور أهل العلم على كون:﴿مَّلۡعُونِينَ﴾حالا من ضمير:﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾[(٥)]، وعليه فلا يفصل بينهما. **ولأن** الوقف على:﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ لا يحسن إلا على إضمار عامل لـ: ﴿مَّلۡعُونِينَ﴾، ولاشك أن عدم الإضمار أولى.

الموطن الثاني:﴿مَّلۡعُونِينَ﴾ [الأحزاب:٦١]. لعلماء الوقف والابتداء في حكم الوقف على:﴿مَّلۡعُونِينَ﴾ ، والابتداء بما بعده مذهبان:

المذهب الأول: أن ﴿مَّلۡعُونِينَ﴾موطن يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، وعليه الجمهور مع اختلاف عباراتهم في التعبير عن هذا الحسن[(٦)].

المذهب الثاني: أنه ليس موطنا للوقف عليه والابتداء بما بعده، وعليه بعض العلماء.

---

(١) القائل: النابغة الذبياني. هذا الشطر الثاني من البيت، والشطر الأول: أقارع عوف لا أحاول غيرها، والشاهد: نصب وجوه على الذم. وتجادع: من المجادعة بمعنى المشاتمة، وأصلها من الجدع، وهو قطع الأنف والأذن. ينظر: ديوان النابغة (ص:٧٧)، وأشعار النساء(ص:١٠٧)، ولسان العرب(٨/ ٤٢).

(٢) القطع(ص:٥٥٥-٥٥٦).

(٣) الاقتداء(٢/ ١٣٧٥). وينظر: القطع(ص:٥٥٥).

(٤) لطائف الإشارات(٨/ ٣٣٨٣). وينظر: المكتفى(ص:٤٦١).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس(٣/ ٢٢٤)، والتبيان(٢/ ١٠٦٠)، وإعراب القرآن للدعاس وزميليه (٣/ ٥٩)، وإعراب القرآن لياقوت(٨/ ٣٧٦٨)، والإعراب المفصل(٩/ ٢٩٦).

(٦) ينظر: إيضاح الوقف(٢/ ٨٤٣)، والقطع، ص: ٥٥٦، والمكتفى(ص:٤٦١)، والمرشد(٢/ ٥٦٣)، وعلل الوقوف(٣/ ٨٢٣)، والاقتداء(٢/ ١٣٧٦) ولطائف الإشارات(٨/ ٣٣٨٣)، والمقصد بهامش منار الهدى(ص:٣١٠).

يقول الأشموني: "ولا وقف من قوله:﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾ إلى﴿تَقْتِيلًا﴾"[(١)].

والذي يراه الباحث راجحًا:

أنه يحسن الوقف ويكفي على:﴿مَّلْعُونِينَ﴾، ويحسن الابتداء بما بعده؛ لعدم وجود التعلق اللفظي بينهما؛ لأن الصواب كون جملة الشرط: ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ﴾ مستأنفة[(٢)]، ولوجود التعلق المعنوي بين موطن الوقف وتاليه؛ إذ يقول الرازي عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾﴾ : أي في ذلك القليل الذي يجاورونك فيه يكونون ملعونين مطرودين من باب الله وبابك، وإذا خرجوا لا ينفكون عن المذلة، ولا يجدون ملجأ بل أينما يكونون يطلبون ويؤخذون ويقتلون"[(٣)]، وأيضا جمهور علماء الوقف على القول بالكفاية[(٤)].

المطلب التاسع عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة فاطر.

(٢١) حال الجبال اختلاف ألوانها.

قال تعالى: ﴿تُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾ [فاطر: ٢٧].

العرض:

يكون الوقف على:﴿تُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾ كافيا، وقد ذهب بعض العلماء إلى تمام الوقف عليه بناء على استقلال كل جملة بمعناها عن الأخرى.أما من جعل الواو حالية، والجملة حالا[(٥)] فلا يصح له الوقف على:﴿تُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾ إذ لا يجوز الفصل بين الحال وصاحبه بالوقف.

الدراسة:

يختلف حكم الوقف على:﴿تُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾بناء على الاختلاف في إعراب تاليه، وهو قوله

(١)منار الهدى(ص:٣١٠). وينظر: وصف الاهتداء(٢/ ٤٣٢).

(٢) إعراب القرآن للنحاس(٣/ ٢١٧)، ومشكل إعراب القرآن(٢/ ٥٧٩)، والكشاف(٣/ ٥٤٣)، والتبيان (٢/ ١٠٦٠)، والجدول(٢٢/ ١٩١)، والمجتبى(٣/ ٩٧٧)، وإعراب ياقوت (٨/ ٣٧٤٤).

(٣) مفاتيح الغيب(٢٥/ ١٨٤).

(٤) ينظر: إيضاح الوقف(٢/ ٨٤٣)، والمكتفى(ص:٤٦٢)، والمرشد(٢/ ٥٦٣)، والاقتداء(٢/ ١٣٧٦)، ووصف الاهتداء(٢/ ٤٣٢)، ولطائف الإشارات(٨/ ٣٣٨٣)، والمقصد بهامش منار الهدى، (ص:٣١٠)،

(٥) ينظر: تفسير الآلوسي(١١/ ٣٦١).

تعالى:﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ﴾، فعلى جعل الواو استئنافية، والجملة الاسمية مستأنفة[(١)]، أو على جعل الواو عاطفة للجملة الإسمية على جملة:﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ﴾[(٢)] أقول: على هذين القولين يحسن الوقف على:﴿مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾، الابتداء بما بعده، وهو ما عليه جمهور علماء الوقف[(٣)]؛ لعدم التعلق اللفظي ووجود التعلق المعنوي. أما الأول؛ فللاستئناف، أو لأن عطف الجمل له حكم الاستئناف؛ إذ هو منفصل في اللفظ[(٤)].

أما وجود التعلق المعنوي؛ فلأن الكلام مازال في اختلاف ألوان نوع آخر من المخلوقات؛ ولذا يقول الألوسي:"﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ﴾ وهو عطف على ما قبله بحسب المعنى..."[(٥)].

والذي يراه الباحث راجحًا:

أن الوقف على:﴿مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾ كاف؛ لأن جمهور أهل العلم على أن جملة: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ﴾معطوفة[(٦)] على جملة: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ﴾، ولوجود التعلق المعنوي بين موطن الوقف وتاليه، كما سبق، وأيضا أكثر علماء الوقف على كونه وقفا كافيا[(٧)].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه(٨/ ١٤٩، ١٥٠)، والإعراب المفصل(٩/ ٤٠٢).

(٢) ينظر: الجدول(٢٢/ ٢٦٩).

(٣) ينظر: القطع، ٥٧٢، والمرشد(٢/ ٥٨٣)، وعلل الوقوف (٣/ ٨٣٨)، والاقتداء(٢/ ١٤٠٤)، ولطائف الإشارات (٧/ ٣٤٤٣)، والمقصد، ومنار الهدى، ص: ٣١٦.

(٤) منار الهدى(ص:٩).

(٥) ينظر: تفسير الآلوسي(١١/ ٣٦١).

(٦) ينظر: التحرير والتنوير(٢٢/ ٣٠٢)، وإعراب القرآن للدعاس وزميليه(٣/ ٨٢)، والمجتبى (٣/ ١٠٠٣)، وإعراب القرآن لياقوت (٨/ ٣٨٤٨).

(٧) ينظر: القطع(٥٧٢)، وعلل الوقوف (٣/ ٨٣٨)، والاقتداء(٢/ ١٤٠٤)، ولطائف الإشارات (٧/ ٣٤٤٣).

الخاتمة:

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج طيبة ، من أهمها:

ـ أن المعرفة بقواعد الوقف والابتداء تعين تالي القرآن الكريم على المواضع الصحيحة للوقف والابتداء ، مما يؤدي إلى بيان المعاني السليمة الصحيحة للآيات القرآنية ، وعلى العكس من ذلك ؛ فإن عدم المعرفة بالوقف والابتداء ؛ تجعل تالي القرآن الكريم يتخبط في وقفه وابتدائه ، ويقع في محاذير كثيرة ، قد تخل بالمعاني القرآنية .

ـ هناك أمور تؤثر على الوقف والابتداء : كاللغة والتفسير والقراءات ، فيكون الوقف والابتداء تبعاً لهذه الأمور ، وهذا إنما يتأتى بمعرفة هذه العلوم والدراية بها .

ـ الوقف والابتداء يتوقف عليهما بيان المعاني القرآنية ، وقد يتأثر المعنى القرآني بأنواع من الوقف والابتداء غير السليمين .

-يعد علم الوقف والابتداء من أهم علوم القرآن؛ لأنه يعطي التعبير القرآني الملائمة اللازمة بين المعنى والصوت المعبر عنه، كما يُظهر المعاني وأثرها في نفوس السامعين، إضافة إلى ارتباطه بعلوم كثيرة؛ وعلى ذلك فالوقف ليس غايته: استراحة القارئ فقط، وإنما له غايات أخرى، كما ذكرت.

-اختلاف مصطلحات الوقف بين المتقدمين والمتأخرين، وكيفية استخدامهم لها.

-لم يعتن كثير من المتقدمين بالابتداء كما اعتنوا بالوقف، فالوقف كان شغلهم الشاغل، ولعل ذلك يرجع إلى أنه محطة استراحة القارئ، فقد يضطر القارئ إليه، بينما الابتداء يكون غالبا اختياريا.

- أنّ تحديد نوع الوقف وحُكمه يتأثر بالجملة الحالية سواء كانت الجملةَ الحالية اسميّة، ورابطها بصاحبِ الحال واو الحال، أو الضّمير، أو واو الحال والضّمير معًا. أو كانت الجملةَ الحاليّة فعليّة تُصدّر بفعلٍ ماضٍ أو بفعلٍ مُضارع مثبتين أو منفيين، سواء كان رابطها واو الحال أو الضّميرأو الواو والضّمير معاً. أو كانت الجملة الحالية شبه جملة: جارًا ومجرورًا أو ظرفًا، وتتعلّق حينها بمحذوف.

أبرزالتوصيات:

ضرورة الاعتناء بالابتداء كاعتناء العلماء بالوقف، وتوجيه الباحثين لإفراده بدراسات مستقلة.

الفهارس:

فهرس المراجع:

-آراء الفراء النحوية في كتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس وأثرها في الوقف والابتداء، بندري بنت سعيد محمد الغامدي، رسالة ماجستير، بإشراف: د٠ عبد الله بن محمد المسلمي، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٥هـ.

٢-إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

٣-إتحاف فضلاء البشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٧هـ.

٤-أبو جعفر النحاس وأثره في التفسير، أحمد محمد هليل منصور، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، سنة: ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٥-الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١: ١٣٩٤هـ٠ ١٩٧٤ م.

٦-أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ.

٧-إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٨-أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، الناشر: دار الإصلاح –الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.-)، الناشر: دار إحياء التراث العربي –بيروت.

٩-الإضاءة في بيان أصول القراءة، لعلي بن محمد بن حسن بن إبراهيم بن عبد الله الملقب بالضباع، عني بقراءته وأذن بتدريسه: الشيخ/ محمد خلف الحسيني، المكتبة الازهرية للتراث، ط١: ١٤٢٠ هـ.

١٠-إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس ضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر:

منشورات، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ

١١-إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية -حمص -سورية، (دار اليمامة -دمشق -بيروت)، (دار ابن كثير -دمشق - بيروت)، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥ هـ.

١٢-الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ.

١٣-أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى -١٤١٨ هـ.

١٤-أهمية القطع والائتناف وأثره، أحمد نصيف الجنابي، مجلة المورد: العدد الثاني،١٣٩٩هـ،١٩٧٩م، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشئون الثقافية، جمهورية العراق.

١٥-إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ.

١٦-بحر العلوم، للسمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد بن ابراهيم السمرقندي أبو الليث، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ - ١٩٩٣.

١٧-البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي- (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

١٨-البرهان في تجويد القرآن، لمحمد قمحاوي، المكتبة الثقافية، بيروت.

١٩-البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ -١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي.

٢٠-بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

٢١-تأويلات أهل السنة، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.

٢٢-التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٣-التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، لطاهر الجزائري، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ.

٢٤-التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي. (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ هـ.

٢٥-التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم –بيروت، الطبعة: الأولى -١٤١٦ هـ.

٢٦-التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: لجنة علمية بجامعة الإمام محمد، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

٢٧-تفسير القرآن، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، قدم له الأستاذ الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، حققه وعلق عليه الدكتور: سعد بن محمد السعد، دار النشر: دار المآثر -المدينة النبوية، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.

٢٨-تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة: ١٤١٩ هـ.

٢٩-تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ.

٣٠-تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (المتوفى: ١٥٠هـ)، تحقيق: عبد الله شحاته، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة: الأولى:١٤٢٣.

٣١-تفسير المنار، محمد رشيد بن علي رضا شمس الدين بن محمد بهاء الدين علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: ١٣٥٤هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٩٠ م.

٣٢-التفسير المنير، د٠وهبة بن مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الفكر المعاصر -بيروت، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ.

٣٣-التفسير والمفسرون في العصر الحديث، فضل عباس، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة

الأولى: ١٤٣٧ هـ.

٣٤-التفسير الوسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، وآخرون، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

٣٥-التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، الناشر: دار نهضة مصر- للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، الطبعة: الأولى، تاريخ النشر: ١٩٩٧-١٩٩٨.

٣٦-تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي- (المتوفى: ١١١٨هـ)، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الناشر: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.

٣٧-التيسير في القراءات السبع، للداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: خلف الشغدلي، دار الأندلس، حائل -المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٣٦.

٣٨-جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٤٢٠ هـ.

٣٩-جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٤٠-الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ.

٤١-الجدول في إعراب القرآن، محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، الناشر: دار الرشيد، دمشق -مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ.

٤٢-جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: مروان العطيَّة -محسن خرابة، دار المأمون للتراث -دمشق -بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ.

٤٣-جهود أبي جعفر النحاس اللغوية في كتابه: (معاني القرآن)، علي بن عبد الله الراجحي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية اللغة العربية، ١٤١٤هـ

٤٤-الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى: ٨٧٥هـ)، تحقيق: محمد علي معوض، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ.

٤٥-حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.

٤٦-الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وآخرون، الناشر: دار المأمون للتراث -دمشق -بيروت، طبعة:٢، ١٤١٣ هـ.

٤٧-الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، لخالد الأزهري، المطبعة العامرة الشرقية، مصر جمادى ١٣٠٤ هـ، بتصحيح حماد الفيومي العجماوي.

٤٨-الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى :٩١١هـ)، الناشر: دار الفكر -بيروت.

٤٩-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

٥٠-الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، الناشر: المطبعة والمكتبة السعيدية.

٥١-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ.

٥٢-زاد المسير، زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط: ١ - ١٤٢٢ هـ.

٥٣-زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى: ١٣٩٤هـ)، دار النشر: دار الفكر العربي.

٥٤-السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٥٥-السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة: ١٢٨٥ هـ.

٥٦-العقد الفريد في فن التجويد، لعلي بن أحمد بن صبرة، المكتبة الأزهرية للتراث.

٥٧-علل الوقوف، أبو عبد الله محمد بن طيفور السَّجاوِندي(المتوفى:٥٦٠هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العِيدي٠ مكتبة الرشد ناشرون، الرياض-المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية: ١٤٣٧هـ.

٥٨-العميد في علم التجويد، لمحمود على بسّة المصري، (المتوفى: بعد ١٣٦٧هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة – الإسكندرية، الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤م.

٥٩-غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه – بيروت، الطبعة الأولى -١٤١٦ هـ.

٦٠-غاية المريد في علم التجويد، لعطية قابل نصر، القاهرة، الطبعة السابعة.

٦١-فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب -دمشق، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٤ هـ.

٦٢-فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: جميل بني عطا، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى،١٤٣٤ هـ.

٦٣-قانون التأويل، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: محمّد السّليماني، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلاميَّة، جَدّة، مؤسَسَة عُلوم القرآن، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

٦٤-الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، للنكزاوي، دراسة وتحقيق (رسالة دكتوراه): مسعود أحمد سيد محمد إلياس، المحقق أو المشرف على الرسالة: محمد سالم محيسن، دار النشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى: ١٩٩٢م ١٤١٣هـ.

٦٥-قراءات في آيات الأحكام، الدكتور/إبراهيم محمد عبد الرحيم، دار النصر- التوزيع والنشر:٢٠١٢م.

٦٦-القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، تحقيق: أحمد خطاب العمر، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة القاهرة: (١٣٧٦هـ-١٩٧٦م)، وتحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب -المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.

٦٧-الكامل في القراءات الخمسين، لأبي القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧ م.

٦٨-الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر- والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦ م.

٦٩-الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (المتوفى: ٤٢٧ هـ)، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، وآخرون، تحقيق: عدد من الباحثين (٢١)، أصل الكتاب:

رسائل جامعية لعدد من الباحثين، الناشر: دار التفسير، جدة -المملكة العربية السعودية، ط:١ - ١٤٣٦هـ.

٧٠-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي -بيروت، الطبعة: الثالثة -١٤٠٧ هـ.

٧١-اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات:

أسباب اختيار الموضوع وأهميته: ١٤١٠
فروض البحث: ١٤١٠
أهداف البحث: ١٤١٠
الدراسات السابقة: ١٤١١
منهج البحث: ١٤١١
إجراءات البحث: ١٤١٢
خطة البحث: ١٤١٣
المبحث الأول: التعريفُ بالوقفِ والابتداءِ، والجملة الحالية. ١٤١٤
المطلب الأول: التعريفُ بالوقفِ والابتداءِ: ١٤١٤
أولًا: مفهومُ الوقف والابتداء ١٤١٤
ثانيًا: نشأة علم الوقف والابتداء ١٤١٩
ثالثًا: علاقة الوقف والابتداء بالعلوم الأخرى() ١٤٢٠
رابعًا: أقسام الوقف والابتداء ١٤٢١
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر الجملة الحالية في الوقف والابتداء ١٤٢٦
المطلب الأول: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة البقرة. ١٤٢٦
(١) رفع إبراهيم عليه السلام القواعد من البيت وإسماعيل عليه السلام، والحال أنّهما يقولان: ربنا تقبل منا: ١٤٢٦
المطلب الثاني: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة آل عمران ١٤٢٧
(٢) الراسخون في العلم يعلمون تأويل متشابه القرآن، والحال أنّهم يقولون ربنا ءامنا به. ١٤٢٧
المطلب الثالث: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة المائدة. ١٤٣١
(٣) تحريم الأرض على بني إسرائيل أربعين سنة والحال أنّهم يتيهون ١٤٣١
المطلب الرابع: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة إبراهيم. ١٤٣٣

(٤) قسمهم أن ليس لهم زوال، والحال أنهم سكنوا في مساكن المهلكين بظلمهم. ١٤٣٣
المطلب الخامس: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الكهف. ١٤٣٥
(٥) أنزل الله الكتاب والحال أنّه سبحانه جعله قيمًا ولم يجعل له عوجًا. ١٤٣٥
(٦) اتخاذ نبي الله موسى عليه السلام وحاله أنه عاجب من ذلك. ١٤٣٧
المطلب السادس: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة مريم. ١٤٣٩
(٧) انذار الظالمين والحال استقرارهم في ضلال مبين. ١٤٣٩
المطلب السابع: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الأنبياء. ١٤٤٤
(٨) وهب الله لنبيه إبراهيم اسحاق ووهب له يعقوب وحاله أنه نافلة. ١٤٤٤
المطلب الثامن: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الحج. ١٤٤٧
(٩) حال الكافر أنّه يدعوا لمن ضره أقرب من نفعه. ١٤٤٧
(١٠) والحال أنه سبحانه ما جعل عليكم في الدين من حرج. ١٤٥٠
المطلب التاسع: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة المؤمنون. ١٤٥١
(١١) الحال أنهم مستكبرين سامرين يهجرون القرآن. ١٤٥١
المطلب العاشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الفرقان. ١٤٥٣
(١٢) الحال أنّ الله بكل شيء عليم. ١٤٥٣
المطلب الحادي عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة **الفرقان**. ١٤٥٧
(١٣) حال القرآن أن الله تعالى أنزله منجّمًا. ١٤٥٧
المطلب الثاني عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة **الشعراء**. ١٤٥٩
(١٤) حال القرى الظالمة عند الإهلاك. ١٤٥٩
المطلب الثالث عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة **النمل**. ١٤٦١
(١٥) أمر النملة لجنودها بالدخول حتى لا يحطمنهم سليمان وجنوده والحال أنهم لا يشعرون بذلك. ١٤٦١
المطلب الرابع عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة **القصص**. ١٤٦٢
(١٦) حال تصديق هارون لموسى عليهما السلام. ١٤٦٢

المطلب الخامس عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة **العنكبوت**..... ١٤٦٤

(١٧) حال اتخاذ الكافرين للأوثاناأنها مودة بينهم..... ١٤٦٤

المطلب السادس عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الروم. ١٤٦٦

(١٨) الامر بإقامة الوجه للدين والحال هو الانابة إلى الله تعالى..... ١٤٦٦

المطلب السابع عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة لقمان..... ١٤٦٧

(١٩) خلق الله تعالى السماوات والحال أننا نراها. ١٤٦٧

المطلب الثامن عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة الاحزاب..... ١٤٦٩

(٢٠) حال المنافقين في مجاورة النبي صلى الله عليه وسلم. ١٤٦٩

المطلب التاسع عشر: الجملة الحالية وأثرها في الوقف والابتداء في سورة فاطر..... ١٤٧٢

(٢١) حال الجبال اختلاف ألوانها. ١٤٧٢

الخاتمة: ١٤٧٤

الفهارس: ١٤٧٥

فهرس المراجع: ١٤٧٥